

الأكاديمية العربية في
الدنمارك
كلية القانون والعلوم
السياسية
الدراسات العليا

مصطفى البارزاني دوره في نشوء وتطور الحركة القومية التحررية الكردية

رسالة مقدمة إلى مجلس كلية القانون والعلوم السياسية /
قسم العلوم السياسية في الأكاديمية العربية في الدنمارك
كجزء من متطلبات الحصول على شهادة الماجستير
في العلوم السياسية

تقدم بها الطالب
خليل محمد طاهر برواري

بإشراف
الدكتور لطفي حاتم

إقرار المشرف

أشهد أن إعداد هذه الرسالة الموسومة
(مصطفى البارزاني دوره في نشوء وتطور الحركة القومية التحررية الكردية)
التي تقدم بها الطالب (خليل محمد طاهر) قد جرت بأشرافي في الأكاديمية
العربية في الدنمارك، وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم
السياسية

إشراف الدكتور لطفي حاتم
بناءً على التوصيات أشرح هذه الرسالة للمناقشة.

التوقيع:

رئيس قسم

د.

.....

التاريخ: / /

إقرار المقوم اللغوي

عبد الحميد هادي طه

مدرس اللغة العربية حالياً المشرف الاختصاصي الإداري في تربية زاخو.

أشهد أن رسالة الدكتوراه الموسومة بـ

(مصطفى البارزاني دوره في نشوء وتطور الحركة القومية التحررية

الكردية)

التي تقدم بها الطالب قد راجعتها من الناحية اللغوية وأصبحت بأسلوب

علمي سليم خالٍ من الأخطاء اللغوية ولأجله وقعت.

المقوم اللغوي

٢٠١١ / /

تخويل

إنني الطالب القائم بإعداد هذا البحث بإشراف الأستاذ الدكتور لطفي حاتم ، أخول بهذا مجلس كلية القانون والعلوم السياسية في الأكاديمية العربية بالدنمارك بالتصرف العلمي التام بالرسالة ومنها الطباعة والإهداء لدى المكتبات والأفراد دون أي التزام أو حقوق قانونية تترتب على ذلك.

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة الموسومة (مصطفى البارزاني دوره في نشوء وتطور
الحركة القومية التحررية الكردية)

وأجيزت بتاريخ.....

التوقيع	أعضاء لجنة المناقشة
رئيساً	الدكتور
عضواً	الدكتور
عضواً	الدكتور
عضواً ومشرفاً	الدكتور

مصادقة مجلس الكلية

صدقت من قبل مجلس الكلية " كلية القانون والعلوم السياسية" في الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك.

التوقيع:-

الاسم:-

عميد كلية القانون والعلوم السياسية في الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك.

التاريخ:-

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ
لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَكِنْ لِيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ ط
فَأَسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُمْ
بِمَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ ﴿٤٨﴾ سورة المائدة

صدق الله العظيم

الفهرست

الموضوع	رقم الصفحة
الفهرست	٨
الإهداء	١٠
– شكر وتقدير	١١
المقدمة	١٢
الفصل الأول : – السياسة الدولية ونشوء الحركات القومية	١٨
المبحث الاول: – القضية الكردية في المعاهدات والاتفاقات الدولية	٢٠
المطلب الأول:- نبذة تاريخية عن الكورد وتوزيعهم الجغرافي وسماتهم القومية.	٢٢
المطلب الثاني:- القضية الكردية في معاهدة سيفر ولوزان	٢٧
المطلب الثالث :- نشوء الدولة العراقية والقضية الكردية	٣٠
المبحث الثاني : – الظروف السياسية/ الاجتماعية لكردستان العراق بعد نشوء الدولة العراقية	٣٤
المطلب الأول:- البنية العشائرية في كردستان العراق وتأثيراتها على البنية الاجتماعية	٣٥
المطلب الثاني:- الدولة العراقية الجديدة والحقوق القومية للشعب الكردي	٣٧
المطلب الثالث:- رفض الأكراد لبناء الدولة العراقية	٤١
الفصل الثاني : – التكوين السياسي والقومي للبارزاني	٤٦
المبحث الأول : – التكوين السياسي للبارزاني	٤٧
المطلب الأول:- تأثير الحياة السياسية في العراق وكردستان على الملا مصطفى البارزاني	٤٧
المطلب الثاني:- دور البارزاني في الحركات المسلحة	٥١
المطلب الثالث:- الحزب الديمقراطي الكردستاني كإطار للعمل السياسي والمسلح	٥٥
المبحث الثاني : – ثورة تموز ١٩٥٨ والحقوق القومية للشعب الكردي	٥٩
المطلب الأول:- حقوق الشعب الكردي في دستور ١٩٥٨	٥٩
المطلب الثاني:- التغييرات السياسية في سلطة ١٤ تموز وثورة أيلول ١٩٦١	٦٤

المطلب الثالث:- النشاط السياسي والعسكري للحزب الديمقراطي الكردستاني ١٩٦٣ -	١٩٦٨
٦٨.....	
الفصل الثالث.....	٧٤
المبحث الأول : - قيادة البارزاني للحركة التحررية الكردستانية من ١٩٦٨ - ١٩٧٥.....	٧٤
المطلب الأول:- قانون الحكم الذاتي لكردستان العراق عام ١٩٧٠.....	٧٥
المطلب الثاني:- التغييرات السياسية في العراق ودور الحزب الديمقراطي الكردستاني..	٨٠
المطلب الثالث:- الحركة الكردستانية وإنهيارها في ١٩٧٥.....	٨٤
المبحث الثاني الحركة المسلحة في كردستان العراق ١٩٧٩ - ١٩٩٠.....	٩٠
المطلب الأول:- نهوض الحركة المسلحة من جديد.....	٩٠
المطلب الثاني:- استخدام الأسلحة المحرمة دولياً ضد القوى المسلحة.....	٩٦
المطلب الثالث:- الانتفاضة المسلحة ١٩٩٠ والقرار الدولي بإقامة المنطقة الآمنة في كردستان .	١٠٠
الإستنتاجات.....	١١١
التوصيات.....	١١٤
- الملاحق.....	١١٦

الإهداء

- اهدي هذا البحث المتواضع للشعب الكردي الذي قدم الكثير من التضحيات في سبيل حقوقه القومية
- للسيد الرئيس مسعود البارزاني رئيس إقليم كردستان الذي بقيّ وفيًا لنهج القائد مصطفى البارزاني أمينًا لقيمه ومبادئه سائرًا على دربه
- المناضل نيچيرقان البارزاني نائب رئيس الحزب الديموقراطي الكوردستاني الذي تربى في كنف أسرة مناضلة وأرتشف من منهل فكر البارزاني الخالد.
- المناضل فاضل ميراني سكرتير المكتب السياسي للحزب الديموقراطي الكوردستان السائر على هذا النهج مخلصاً دون كللٍ او ملل.
- والى كل من التزم بتراث البارزاني الخالد

- شكر وتقدير

أزجي خالص شكري وعميق امتناني للأستاذ الدكتور لطفي حاتم عميد كلية القانون والسياسة لأشرفه على رسالتي وعلى آرائه السديدة ونصائحه القيمة والشكر موصول الى رئاسة الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك لإتاحة الفرصة لمواصلة الدراسة وأتقدم بالشكر والعرفان الى زوجتي التي أمدتني بالعزيمة والإصرار وشجعتني لإتمام رسالتي.

مصطفى البارزاني ودوره في تطور الحركة القومية التحررية الكردية

- المقدمة

ارتبطت الحركة القومية التحررية الكردية باسم الخالد مصطفى البارزاني لمدة نصف قرن من تاريخنا المعاصر، حيث أرسى الراحل دعائم مدرسة نضالية قومية غنية بالدروس والعبر كانت ملهما ومحركا وحافزا قويا لأبناء الشعب الكردي لنيل حقوقهم القومية بعد ان عرف بالقضية الكردية في المحافل الدولية.

لقد شارك مصطفى البارزاني بدور فاعل في ثورة شيخ محمود الحفيد عام ١٩١٩، وفي عام ١٩٢٠ تم تكليفه من قبل شقيقه الأكبر شيخ احمد البارزاني للذهاب والتنسيق والتعاون مع الشيخ سعيد بيران في ثورته في عام ١٩٢٥، وكذلك مساندته ودفاعه المستميت عن أول جمهورية كردية في مهاباد وهو يقود بعضاً من قواتها ١٩٤٦.

شارك مصطفى البارزاني وقاد الكثير من الانتفاضات في سنوات ١٩٣١ - ١٩٤٥ والتي عرفت بانتفاضات بارزان، كما أسس الراحل الحزب الديمقراطي الكردستاني في ١٦ آب ١٩٤٦ بهدف توحيد صفوف الحركة الكردية. ومصطفى البارزاني هو الذي قاد الثورة الكردية ١٩٦١ والتي عرفت بثورة أيلول والتي توجت باتفاقية آذار ١٩٧٠ والتي جسدت من الناحية الدستورية القانونية اعتراف واضح بالهوية القومية الكردية في الدولة العراقية.

بسبب معرفته بتأثيرات السياسة الإقليمية والدولية فقد أسس مصطفى البارزاني علاقة أخوية بين القومية العربية والقومية الكردية بعد مقابلته للرئيس الراحل جمال عبد الناصر عام ١٩٥٨ فضلاً عن عرضه للقضية الكردية على الاتحاد السوفيتي سنة ١٩٥٣ طالباً مساعدة الخيرين الذين ينادون بالحرية وحق الشعوب في تقرير مصيرها.

ساند البارزاني حق الشعب الفلسطيني أثناء حرب حزيران ١٩٦٧، حيث ارسل توجيهاً فورية الى البيشمركة بوقف جميع العمليات العسكرية ضد الجيش العراقي ليتفرغ لمهمته القومية جنباً الى جنب مع إخوتهم العرب في فلسطين لمواجهة إسرائيل، وقد تكرر الموقف نفسه أبان حرب تشرين ١٩٧٣، ناهيك عن وقوفه بوجه العدوان الثلاثي على مصر ١٩٥٦.

كان مصطفى البارزاني بحق قائدا ورمزا قوميا ووطنيا يفتخر به العرب والأكراد وشخصية مهمة من شخصيات حركات التحرر، حيث كانت تربطه صداقات مع وجهاء ورؤساء العشائر العراقية والشخصيات الوطنية والزعامات الدينية التي رفضت محاربة الكرد بعد ان امتنع المرجع الشيعي السيد محسن الحكيم عن إصدار فتوى لمقاتلة الشعب الكردي.

لقد كان البارزاني يرفض سياسة العنف والتطرف واللجوء الى الأعمال الإرهابية وكان من اشد الناس حرصاً على توطيد العلاقة بين الشعب العربي والشعب الكردي مشدداً على عدم تحول الخلافات مع الحكومات العراقية الى خلافات بين الشعبين العربي والكردي.

ان اختاري لهذا الموضوع جاء بسبب أهميته التاريخية المتمثلة بتأثير شخصية البارزاني على الأحداث التي مرت على العراق ما تتمتع به الحركة الكردية التي أنشأها البارزاني من تأثير واضح وكبير على تطور واستقرار الدولة العراقية الديمقراطية الفدرالية.

- أهداف البحث

يتمتع مصطفى البارزاني بسمات قومية ووطنية بارزة، حيث عمل على ترسيخ الوحدة الوطنية وتعزيز أواصر الأخوة العربية الكردية وإحلال السلام في ربوع الوطن، فكان من اشد الداعين الى نبذ العنف واللجوء الى استخدام السلاح وإراقة الدماء، وكان الراحل في كل المناسبات يدعو الى الحوار والتفاهم ونبذ الخلافات وتعزيز الثقة بين الحركة القومية التحررية الكردية والحكومات العراقية المتعاقبة استناداً الى الشعار الذي رفعته الحركة التحررية الكردية والذي كان مصطفى البارزاني حاملاً لرايته (الديمقراطية للعراق، والحكم الذاتي لكرديستان) حيث تم الربط بين المطالب القومية وتحقيق الديمقراطية في عموم العراق وأصبحت كردستان ملاذاً لكل القوى الوطنية العراقية المعارضة للحكومات الاستبدادية.

ان أهداف البحث تتلخص في محاولة استرجاع قيم الديمقراطية والوحدة الوطنية وتوظيفها لخدمة الظروف السياسية الحالية التي يمر بها العراق والتأكيد على جعل مبادئ الديمقراطية والشراكة القومية للعرب والأكراد في العراق كما نادى بها البارزاني أساساً لبناء الدولة العراقية.

- إشكالية البحث

دأب بعض السياسيين والكتاب في الأونة الأخيرة الى تشويه التاريخ وتشويه دور الكثير من القادة الوطنيين والقوميين أو الكتابة المجتزئة عنهم محاولين بذلك تشويه جوهر النضال التحرري للشعب الكردي معتمدين على تصور سياسي خاطئ للنيل من التاريخ النضالي لتلك الشخصيات الوطنية والقومية، فالخالد مصطفى البارزاني زعيم امة ناضلت من اجل نيل حقوقها، فهو بحق رمز قومي لكفاح تلك الأمة، وبهذا فان إشكالية البحث تتحدد من أهمية الدفاع عن تلك الشخصيات القومية / الوطنية وأخذ كفاحها بظروفه التاريخية معتمدين بذلك على شهادة الزعماء العرب والشخصيات الوطنية في تقييم شخصية البارزاني مركزين على أن أفكاره وقيمه التي لازالت مصدراً من مصادر قوة الشراكة الكردية العربية.

- منهج البحث

اعتمدت في بحثي على المنهج التاريخي التحليلي الذي يعتمد على الأحداث والوقائع التاريخية وتأثيراتها على الحاضر المعاصر وذلك إستناداً الى المصادر والوثائق المحلية والعالمية حيث جرى تحليلها بمنطق عقلي يجمع بين الإثبات والبرهنة لنستنبط منها النتائج واستخلاص العبر للعيش المشترك بين القوميات المتآخية في دولة عراقية ديمقراطية فدرالية.

- البحوث التي تناولت الحركة الكردية والبارزاني فيها

كثيرة هي المصادر التي تطرقت الى دور البارزاني في تطوير وقيادة البارزاني للحركة الكردية منها ما تناول الجانب العسكري ومنها من تناول تبيان خصاله الحميدة ومنها من نظر الى تراثه بعين السخط ولكن هذه الأخيرة قليلة جداً وسنعرض اهم هذه المصادر لاننا لانستطيع سرد جميع هذه المصادر لكثرتها ونكتفي بأهمها.

- (البارزاني والحركة التحررية الكردية باربعة اجزاء) اربيل العراق، مؤلفها السيد مسعود البارزاني نجل مصطفى البارزاني تناول تطور الحركة الكردية وقيادة البارزاني لها وهذه الأجزاء الأربعة تحتوي على كثير من الوثائق وتدوين لوقائع ثورة ايلول التي قادها البارزاني والتي تكللت بنجاحات كبيرة للشعب الكردي

- كتاب ذكرى المئوية لميلاد البارزاني الخالد، مؤسسة موكرياني للطباعة والنشر وطبع في مطبعة وزارة التربية، اربيل، ٢٠٠٣ الجزء الأول والجزء الثاني، إعداد كل من ممتاز الحيدري وكردستان موكرياني ودليل اسماعيل حقي شاويس. هذه الأجزاء تحتوي على العشرات من الأبحاث والدراسات التي قدمت للمؤتمر لأساتذة من الكرد والعرب وايضا من جنسيات مختلفة تبين جوانب مختلفة لشخصية البارزاني لمدة اكثر من نصف قرن وتعد من اهم ما اكتب عن البارزاني بأسلوب علمي رصين.

- (رحلة الى بلاد الشجعان) للكاتب دانا ادم شميدت مراسل جريدة نيويورك تايمز وترجمة جرجيس فتح الله، من منشورات دار نارس للطباعة والنشر اربيل ١٩٩٩، مطبعة وزارة التربية، والذي إلتقى بالبارزاني في اواسط الستينيات والكتاب عبارة عن مقابلة لمراسل صحيفة نيويورك تايمز يسأل البارزاني عن الثورة الكردية ولماذا الكرد يحاربون؟ ومن اجل ماذا؟ وان البارزاني يدعو صراحة الى زيارة الصحافة الغربية الى كردستان لتغطية يوميات الثورة الكردية والأطلاع عن كثب للقصف الوحشي الذي يتعرض له الأهالي. وهو كان شديد الاهتمام في عرض القضية الكردية على العالم الخارجي ويوزع البارزاني حسب المراسل اللوم بالتساوي على الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي لأهدارهما حقوق الشعب الكردي ويسأل البارزاني هل من الممكن الحصول على مساعدة من الولايات المتحدة الأمريكية. ام لا؟

- ملف عن البارزاني في صندوق ستالين الحديدي، الكتاب من تأليف المؤلف الكردي وزير اشو باللغة الكردية صادر عن اتحاد كتاب الكرد / فرع دهوك يتحدث عن ابرز محطات في مسيرة البارزاني الخالد في السنوات التي قضاها في الأتحاد السوفيتي السابق وعن الرحلة الاسطورية التي بدأت في ١٩٤٧ الى الأتحاد السوفيتي مع ٥٠٠ من مقاتليه الأشاوس وعبورهم نهر اراز نحو الحدود الروسية. ويتطرق الى زيارة البارزاني الخالد الى الكرملن وإقناع القيادة السوفيتية بعدالة وشرعية القضية الكردية.
- كتاب صدر عن حياة واعمال البارزاني في تركيا عن دار أفسنا للمؤلفين باول شيتمان و خوشوي بابكر يتطرق الكتاب عن وضع الكرد ومعاناتهم في القرن العشرين ويتطرق الى نضالهم من اجل الحرية وعن احداث عاشها البارزاني الخالد ومن نضال ومقاومة بعدد قليل من البيشمركة الى إعلان جمهورية كردستان في مهاباد.
- كتاب ملا مصطفى الاسطورة والحقيقة، للمؤلف فاضل براك يتكون الكتاب من ٣٤٣ صفحة صدر في بغداد ١٩٨٩ يتناول القضية الكردية وتطورها من عام ١٩٢٠ الى عام ١٩٧٥ وكيف ان بريطانيا فور إحتلالها العراق دأبت على إذكاء روح التمرد لدى الأكراد ضد الحكومة المركزية في بغداد ويبحث عن أصل البارزانيين ويسلط الضوء على علاقة البارزاني بإسرائيل وأمريكا وإستلام المساعدات منهم.
- كتاب الحركة القومية الكردية في كردستان العراق، للمؤلف شيرزاد زكريا محمد، دار النشر سبيريز دهوك العراق الطبعة الأولى ٢٠٠٦، يتناول الكتاب لحقبة إستلام حزب البعث السلطة الممتدة من ١٩٦٣ - ١٩٦٨ ودور الكرد في رسم معالم هذه الأحداث من اسقاط نظام عبدالكريم قاسم إثر إنقلاب دموي حيث شهدت كردستان اول مفاوضات حقيقية بين القيادة الكردية بين البارزاني والحكومة العراقية، والتي لم تؤدي الى حل سلمي للقضية الكردية وهذه السنوات شهدت الأنشقاق الخطير في صفوف الحزب الديمقراطي الكردستاني.
- كتاب البارزانيون وحركات بارزان ١٩٣٢ - ١٩٤٧ للعميد الركن المتقاعد حسن مصطفى الطبعة الأولى ١٩٨٣، صدر عن دار آفاق عربية للصحافة والنشر، الكتاب يبحث عن اصل البارزانيين وظهور البارزاني مصطفى والتطورات التي كان البارزاني في طبيعتها والمؤثر فيها والأنتفاضات التي خاضها البارزانيون ولجوء البارزاني الى الأتحاد السوفيتي بعد سقوط جمهورية مهاباد.
- كتاب كرد وكردستان وطن مقسم وامة بلا حدود تأليف جواد ملا، تقديم الدكتور جمال نيز، دار الحكمة لندن يبحث الكتاب عن تاريخ الحركة الكردية وماذا يتوجب على الحركة لكي تحدد مهامها الرئيسية بأمانة وإخلاص وكيف زرع الثقة بين ابناء الكرد وكيفية تحديد مهامها القومية والكتاب يشير الى الدور الكبير للبارزاني في قيادة الحركة القومية الكردية.
- وثائق عن الحركة القومية التحررية الكردية، للدكتور عبدالفتاح علي يحيى بوتاني، اربيل ٢٠٠١، مؤسسة موكرياني للطبع والنشر.

عبارة عن سرد لما كتبه كتاب ومتفقو العرب عن الكرد وقضيتهم بموضوعية وإنصاف ويحوي الكتاب اهم الوثائق الحكومة العراقية والمتعلقة بالقضية الكردية من بيانات ونداءات وقرارات والرسائل التي ارسلها البارزاني للحكومة المركزية وبالعكس. وفيه شرح مكثف عن دور الكرد في العراق وتطوراته.

- كتاب البارزاني وكيسنجر والدولة الكردية، مأساة الكرد من مذكرات هنري كيسنجر ((سنوات التجدد)) تقديم جواد الملا الكتاب طبع في لندن مطبعة ازار يتحدث الكتاب كيف ان وزير خارجية امريكا هنري كيسنجر قدم الدعم المالي للقيادة الكردية وكيف انه هو بالذات الذي سحب البساط من تحت ارجلهم وهي اعترافات واضحة من كيسنجر بدعم القيادة الكردية حين اقتضت الضرورة ويتصل من تحمل المسؤولية ماجرى للكرد في عام ١٩٧٥.

- كتاب حركة التحرر الوطني الكردستاني من ١٩٣٩-١٩٦٨ للمؤلف خليل جندي، ستوكهولم دار النشر APEC والكتاب مهداة الى البارزاني الأسطورة يسلط الضوء على دور الحزب الديمقراطي الكردستاني ورئيس الحزب البارزاني والخلافات التي نشبت بينه وبين عبدالكريم قاسم عند اندلاع ثورة ايلول ١٩٦١ ويوضح التكتيكات العسكرية للبارزاني التي لجا إليها في هذه الحرب والمفاوضات التي جرت في هذه الحقبة ويشير الكتاب الى الصراع الذي نشب بين المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني والبارزاني والذي ادى الى إنشقاق ١٩٦٤.

- كتاب الحركة القومية التحررية في كردستان العراق، ١٩٥٨-١٩٦٨ لمؤلف كاوس قفطان، وزارة الثقافة / افليم كردستان العراق، المديرية العامة للطباعة والنشر تموز ٢٠٠٤. يتطرق الكتاب الى الوضع الاجتماعي والسياسي في ظل النظام الجمهوري وكون الجمهورية لم تحقق للشعب الكردي من حقوق قومية وحرب قاسم على الشعب الكردي وقيادة البارزاني لثورة ايلول ويتطرق الكتاب الى الحوادث التي اجبرت البارزاني على القتال قبل ان يستعد لها وهو يفند ما ذهب إليه الكاتب الأمريكي دانا ادمز شमित صاحب كتاب ((رحلة الى بلاد الشجعان)) من ان البارزاني والشعب الكردي قد فكرا بالثورة على الزعيم عبدالكريم قاسم.

- كتاب البارزاني وشهادة التاريخ، وهي إنطباعات للمؤلفين الكورد والروس، ترجمة بافي نازي و عبدي حاجي، صدر الكتاب من دار آراس للطباعة والنشر و يلقي نظرة حول ما كتب عن البارزاني الخالد ودوره في أجزاء كردستان الأربعة لذا تراه اصبح رمزا وطنيا وهو اول من تعامل الدبلوماسية بمهارة وحنكة وطرح القضية الكردية على الميادين العالمية اثناء الحرب الباردة منطلقا من مصلحة الشعب الكردي لذا كنت تراه دائما مع همومهم حيث كنت تراه يشعر بالمسؤولية والحس الوطني والتضحية بالذات في درجاتها نابعا من الجو التربوي الذي كان يسود منطقة بارزان

- كتاب فصول من كتاب تاريخ الكرد، للمؤلف ديفيد ماكحول، ترجمة رزكار، كردستان العراق ١٩٩٩، يسلط الضوء على الأحداث التي كان للبارزاني دور

- فيها منذ ١٩٤٣ - ١٩٤٥ و نشوء الحركة التحررية الكردية في ظل الحكم الهاشمي والمفاوضات التي جرت وعلاقة ودور الشخصية المعروفة ماجد مصطفى البارزاني وجهوده بالوساطة بين البارزاني والحكومة المركزية.
- كتاب الحرب الكردية وإنشاق ١٩٦٤ تأليف ديفيد ادمسن، ترجمة جرجيس فتح الله المحامي، ستوكهولم، عبارة عن رحلة المؤلف الى كردستان وتغطية الحرب الناشبة بين الكرد والحكومة المركزية العراقية ومحاولة توصيف هذه الحرب بالحرب الأهلية داخل دولة عضو في الأمم المتحدة مع جماعة سياسية يقودها حزب سياسي قومي ديمقراطي النزعة يطالب بحقوق بسيطة لقومية مضطهدة غمطت حقوقها ويسلط الضوء على الأنشاق الذي حصل داخل صفوف هذا الحزب وداخل الحركة الكردية.
- كتاب الكرد والأحداث الوطنية في العراق خلال العهد الملكي من ١٩٢١ - ١٩٥٨، تأليف غانم محمد الحفّو و عبدالفتاح علي البوتاني، الطبعة الأولى، مطبعة وزارة التربية، اربيل، العراق، تكمن اهمية هذا الكتاب في أنه دراسة تاريخية تحليلية و موضوعية عن الكرد في العهد الملكي شاركا في تأليفه عربي وكردي يثبت بالدلائل والقرائن والوثائق كيف ان سياسات الحكومات العراقية المتعاقبة والمدعومة من النفوذ البريطاني كانت تسعى الى إضطهاد الكرد وغمط حقوقهم وتهميشهم قوميا وعدم الاعتراف بخصوصيتهم القومية ومحاولة صهرهم. ويسلط الضوء على دور البارزاني وحزبه في هذه الأحداث. ومساهمة الكورد في تشكيل الدولة العراقية الحديثة.
- كتاب المحررون اعظم قادة القرن العشرين، للكاتب عبدالقادر البريفكاني، الطبعة الأولى القاهرة ٢٠٠١، مطبعة الأهرام، قليب مصر، يسلط الضوء على التراث السياسي في العالم منهم البارزاني وجمال عبدالناصر ومهاتما غاندي وهو كتاب غزير بمادته الوثائقية يبين مآثر وبطولات هؤلاء القادة.

- خطة البحث

لقد قسمت خطة البحث الى ثلاث فصول أساسية وكل فصل يتكون من مبحثين وكل مبحث يتكون من ثلاث مطالب وفي الفصل الأول بحثت في السياسية الدولية ونشوء الحركات القومية وكذلك طبيعة العلاقات الدولية وتفكك الإمبراطوريات الكبرى ونشوء الإتحاد السوفيتي كدولة فدرالية وفي القسم الثاني تناولت التكوين السياسي والقومي للبارزاني ونشاطه العسكري والحياة السياسية في العراق وكوردستان وتأسيس الحزب الديموقراطي الكوردستاني وقيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ والحقوق القومية للشعب الكوردي والتغيرات السياسية.

في الفصل الثالث تناولت قيادة البارزاني للحركة الكوردستان من ١٩٦٨ الى ١٩٧٥ وقانون الحكم الذاتي لكوردستان العراق وتناولت نهوض الحركة الكوردية من جديد بعد نكسة ١٩٧٥ واستخدام الاسلحة الكيماوية ضد الشعب الكوري والانتفاضة الباسلة

الفصل الأول : - السياسة الدولية ونشوء الحركات القومية

- مقدمة

لعبت القوميات دوراً رئيسياً في التاريخ، وكانت طرفاً مباشراً في كل الصراعات التي عرفتتها البشرية، فكلمة ((القوم)) تعبير عن نزعة ذاتية، وخصائص مشتركة تميز البعض عن الكل. فنتيجة لتطورات وأحداث متباينة ومتفاعلة ظهرت الحركات القومية في مختلف مناطق العالم. فقد شهد مطلع القرن العشرين في الشرق الأوسط صراعاً حاداً بين الروس والبريطانيين والفرنسيين وإشتدت ضراوة هذا الصراع بدخول الألمان كمنافسين أثناء الحرب العالمية الأولى، حيث شهد بداية القرن التاسع عشر بداية انتشار الوعي القومي الحديث للکرد والذين نادوا بالاستقلال عن الدولة العثمانية.

عقدت بريطانيا وفرنسا معاهدة في مايس ١٩١٦ (معاهدة سايكس بيكو) حول ترتيبات المقبلة في الشرق الأوسط بعد أن تنبأت الحكومتان بهزيمة ألمانيا في الحرب. ف شعر الكرد أنهم قد وزعوا على عدة دول بعد أن أفضت المعاهدة الى إنشاء حدود قومية وكان لهذا التقسيم تأثير نفسي كبير على الشعب الكردي . في اليوم السابع من شهر تشرين الثاني ١٩١٨ صدر البيان المشترك للحكومتين البريطانية والفرنسية المتضمن نيتهما في احترام الشعوب التي حررت من الاضطهاد التركي مبيناً الغاية التي تهدف إليها فرنسا وبريطانيا هي الأنعتاق الكامل والنهائي للشعوب التي اضطهدتها الأتراك طويلاً، وإنشاء حكومات وإدارات وطنية. في اليوم الحادي عشر من شهر تشرين الأول ١٩١٨، نُشر الرئيس الأمريكي (ودرو ولسن) مبادئه الأربعة عشر المتعلقة بالسلام العالمي وحق تقرير المصير، حيث اكد في النقطة الثانية عشرة من تلك المبادئ ضمان السيادة التامة للأجزاء التركية من الإمبراطورية العثمانية مع ضمان الحياة للقوميات التي تنضوي حالياً تحت الحكم العثماني وإعطائها الفرصة كاملة من اجل حق تقرير المصير وقد نشرت الصحف العراقية الصادرة آنذاك المبادئ الاربع عشرة مما شعر الكرد بارتياح شديد وانتعشت آمالهم وعقدوا العزم على نيل حقوقهم.

في كانون الثاني ١٩١٩ تكونت في مصر (جمعية وطنية للکرد) طلبت المساعدة البريطانية لتكوين دولة كردية مستقلة واصدرت جريدة تنطق بلسانها وتبشر بمبادئها، وأنتخب الجنرال شريف باشا السليمانى ((وكان يقيم في باريس)) ممثلاً عاماً يسعى لأنجاح القضية الكردية لدى دول الحلفاء في مؤتمر الصلح الذي كان منعقداً في باريس فقدم شريف باشا مذكرة الى مجلس الحلفاء الأعلى في ٢٢/أذار ١٩١٩ طالب فيها إستقلال كردستان. .. فكانت معاهدة سيفر والتي أقرت بحقوق للکرد في موادها ٦٢ و٦٣ و٦٤ إلا ان تركيا لم تلتزم بهذه المواد بخاصة بعد إنتصارات كمال اتاتورك على اليونانيين وحلت محلها معاهدة لوزان سنة ١٩٢٣ .

ان الكرد هم ضحية سياسات دول كبيرة وضاعت آمالهم فبدأ الكرد وبكل الشرائح رفض هذا الغبن والحييف الذي وقع عليهم وبدأ الشعور القومي الكردي ينضج أكثر فأكثر وبدأت الأنتفاضات والثورات من اجل نيل حقوقهم القومية، أسوة

ببقية الشعوب. وكان لتأثير الثورات الكردية والانتفاضات على تطور الفكر والشعور والثقافة الكردية كما يستوضح لنا ذلك.

المبحث الاول: - القضية الكردية في المعاهدات والاتفاقات الدولية

تعدّ موقعة جالديران ١٥١٤ م بين الدولة الإيرانية الصفوية والدولة العثمانية حدثاً مهماً في تاريخ تقسم كردستان بعدما كانت وحدة موحدة حيث احتفظت إيران بالجزء الشرقي من كردستان واحتفظت الدولة العثمانية بالجزء الغربي والتقسيم الثاني لكردستان جاء بموجب عدة معاهدات وإتفاقات مثل ((سايكس بيكو)) ومعاهدة ((لوزان)) ومعاهدة ((سان ريمو))

حيث تم تجزئة العالم العربي الى دول عديدة وتم تجزئة كردستان والحقها مع بعض الدول العربية والأجزاء الأخرى بقيت ضمن الدولة التركية والدولة الفارسية ولم ينعم الكرد بدولة خاصة بهم واصبحت الوعود التي قطعت لهم من قبل الحلفاء هباءً منثوراً .

رغم ان ثورة اكتوبر الاشتراكية كشفت اسرار إتفاقية سايكس بيكو فقد وقفوا بالصد من الطموح الكردي بتعاونهم مع كمال اتاتورك حيث كان السوفيت يتمنون إنتصاره في اليونان للوقوف بوجه الجيش اليوناني الذي كان يحاول إحتلال الأناضول تنفيذاً لنصوص معاهدة سيفر حيث اعتبر السوفيت معاهدة سيفر مؤامرة إستعمارية تهدد امنه بينما رحبوا بمعاهدة (لوزان).

الدبلوماسية الكردية لم تكن بمستوى الطموح الكردي فقد قام شريف باشا بتقديم مذكرة الى الحلفاء وراجع الممثل البريطاني لطرح القضية الكردية في جدول اعمال الحلفاء و في اي تفاهات بينهم حيث كانت معاهدة سيفر على ابواب التوقيع وانتعشت الآمال الكردية بتلك المعاهدة ولكن سرعان ما تخلى الحلفاء عن وعودهم، وكذلك قام الشيخ محمود الحفيد بأعداد لقيام دولة كردية في السليمانية وقطعت وعود كثير من قبل الأنكليز للشعب الكردي وقد اتفقت الحكومة العراقية والبريطانية على إقامة حكومة كردية في العراق بموجب البيان العراقي البريطاني لسنة ١٩٢٢(*) إلا ان الحكومتين لم تلتزما ببيانهما وأهملت القضية الكردية، وبسبب إتفاق المصالح بين بريطانيا وتركيا والأستعمار عموماً وعدم إرتياح الأنكليز لثورة شيخ محمود الحفيد وإنسحاب الحلفاء من أسطنبول تم التوقيع على معاهدة لوزان في ٢٤/تموز ١٩٢٣ التي حلت محل معاهدة سيفر حيث لم يرد شئ بخصوص الحقوق الكردية فتضاءل الأمل بتشكيل دولة كردية. ورغم صدور القانون الأساسي العراقي عام ١٩٢٥ فقد تم تجاهل ذكر الحقوق الكردية في هذا (الدستور) فالقضية الكردية ولم توضع لها الحلول التي ترضي الشعب الكردي رغم ما قدمت لعصبة الأمم من تعهدات بشأن الحقوق الكردية عند إستقلال العراق عام ١٩٣٢ .

(*) نص البيان ((تعترف حكومة صاحبة الجلالة البريطانية وحكومة العراق بحقوق الكرد المتواجدين ضمن حدود العراق في إقامة حكومة كردية ضمن تلك الحدود وتأملاً بأن تتوصل العناصر الكردية بأقرب وقت ممكن الى إتفاق فيما بينهما فيما يتعلق بالشكل الذي ستتخذه تلك الحكومة وإرسال مندوبين مخولين عنها الى بغداد لمناقشة علاقاتهم الإقتصادية والسياسية مع حكومة صاحبة الجلالة البريطانية وحكومة العراق) المصدر: فريد اسسرد، المسألة الكردية بعد قانون إدارة الدولة العراقية ص ١٧٧، مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، السليمانية ٢٠٠٤ .

فقد قام الشعب الكردي بثورات عديدة للدفاع عن انفسهم والدفاع عن هويتهم القومية ووجودهم القومي لنيل حقوقهم وانتعشت الآمال الكردية من جديد عند تأسيس هيئة الأمم المتحدة حيث نادى بحماية حقوق الإنسان ورغم تسميتها بهيئة الأمم فإن الأمة الكردية وكثير من الأمم غير ممثلة فيها، وتم تشكيل لجنة حقوق الإنسان في اواخر عام ١٩٤٦ وتم اعتماد لجنة حقوق الإنسان رسميا من قبل الجمعية العمومية في عام ١٩٤٨ لما لاقته الشعوب والأمم من ويلات الحرب العالمية الثانية المدمرة ورغم هذا فقد انتهكت حقوق الكرد مرارا على مرأى ومسمع هذه الهيئة .

وأثناء الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي كانت بعض الدول التي تقسم كردستان معادية للمعسكر الغربي والبعض الآخر مؤيد لها فأصبح تشكيل دولة كردية موحدة امر مستحيل في تلك الحقبة لأن العالم عاش في سلم ووفاق وإستقرار إستراتيجي نسبيا ولم يكن احد من المعسكرين مستعدا لتبني القضية الكردية وزعزعة الأوضاع وهذه الحقبة جلبت الكوارث على الشعوب المضطهدة فأستغلت الدول التي كانت تقسم كردستان الصراع بين المعسكرين وهي آمنة ومطمئنة من أي تدخل خارجي فقامت بالوقوف بوجه اي طموح كردي وأعتبرت القضية الكردية قضية داخلية لا يحق لأية دولة التدخل فيها . القضية الكردية مرت بمراحل عديدة بين مد وجزر تبعا للظروف الدولية والأقليمية وتذبذباته السياسية وبما ان الشعور القومي الكردي لم يكن ناضجا فلم يستغل ولم يوضب التغييرات الدولية لصالح قضيته رغم ظهور قادة كبار في صفوفه ورغم الانتصارات التي حققها على صعيد العسكري والدبلوماسي فلم يوظف ذلك للهدف القومي الكردي بل كانت إنجازات أنية لم ترتق الى ان تصبح قيمة ستراتيجية تغير من المعادلات الإقليمية .

المطلب الأول:- نبذة تاريخية عن الكورد وتوزيعهم الجغرافي وسماتهم القومية.

من الحقائق التي لا تقبل الشك أن الشعب الكردي كان ولا يزال أحد الشعوب الأصلية القاطنة في منطقة الشرق الأوسط له تاريخ قديم وتراث حضاري وسياسي يمتد جذوره عبر عصور موغلة في القدم، وأصل تسمية الكرد مختلف فيه وقد ورد ذكر الكرد في المصادر السومرية والآشورية والفارسية والأرمنية بأسماء مختلفة مثلًا في المصادر السومرية جاء تسمية الكرد "كوتي" والمصادر الآشورية "كورتى" والمصادر الفارسية "كوردها" وفي الأغريقية "كاردوخي" و "كوردوئين" في المصادر الأرمنية. وتعني كلمة كورد باللغة الفارسية الشجاعة والبسالة ويُقصد احد صفات الكرد. ورغم إختلاف أصل كلمة ((كورد)) فهناك شبه إجماع من ان الشعب الكردي يعتبر من الشعوب الآرية مجموعة الهند - أوربية، له لغته الخاصة وتنتمي اللغة الكردية الى مجموعة اللغات الأيرانية، التي تعتبر فرعاً من أسرة اللغات الآرية والذي يضم ايضا الفارسية، الأفغانية.

ليس هناك لغة الكردية حتى الآن شكل ادبي موحد وهناك دعوات لتوحيدها وتنقسم اللغة الكردية الى لهجتين رئيسيتين : هما الكرمانجية التي يتكلمها معظم الأكراد في المناطق الشمالية والسورانية التي يتكلمها الأكراد في المناطق الجنوبية (من الناحية القوا عدية تختلف اللهجتان عن بعضهما البعض كما تختلف اللغتان الانكليزية والألمانية مع أن درجة الاختلاف في المفردات على نفس القدر من الأختلاف بين الألمانية والهولندية)^١

ويتفرغ من هذه اللهجات لهجات محلية متعددة، وتكتب اللغة الكردية بأبجديات مختلفة مثلًا في تركيا تكتب اللغة الكردية بالأبجدية اللاتينية بعد ان فرض كمال أتاتورك الأبجدية اللاتينية وفي العراق وإيران تكتب اللغة الكردية بالأبجدية العربية، ويعيش الأكراد على أرضهم كردستان أي (موطن الأكراد) وكردستان اسم مركب من كلمتين " كرد " و " ستان " ومعنى ستان في اللغة الكردية كما في العديد من اللغات الآسيوية بلاد أو موطن. ويتبنى هذه النظرية العالم الروسي (فلاديمير مينورسكي) في كتابه "الأكراد أحفاد الميديين"^(*) ونظريته تتلخص في أن (الشعب الكردي شعب آري هندو - أوروبي إحتل منطقة جنوب بحيرة أورمية وأسس إمبراطورية ميديا وهاجر خلال القرن الثامن ق. م من الهضبة الإيرانية إلى كردستان الحالية)

فقد كانت الإمبراطورية الميديية والتي قامت بعد الأنتصار على الإمبراطورية الآشورية والتي ذكرها المؤرخ اليوناني (هيرودتس) سنة ٦١٢ ق م والتي كان لها نفوذ كبير وقد قضى على الإمبراطورية الميديية الفرس الأخمينيين سنة ٥٥٠ ق م. وهناك نظرية أخرى تبناها العالم السوفيتي ن. ج مار وقد طرحها عام ١٩١١

^١ مكحول ديفيد، تاريخ الأكراد الحديث، دار فرايب، ترجمة راج آل محمد، ١٩٩٦، ص ٤٣
^(*) الكتاب من تأليف ف ف مينورسكي، ترجمة وتعليق معروف خزندار وكمال مظهر، الطبعة الأولى بيروت ١٩٨٧ ص ٣.

وبأختصار يقول ان الكرد هم السكان الأصليون المحليون للمناطق الجبلية لآسيا الصغرى، وأن اللغة الكردية تكونت في هذه المناطق واصل الكرد محاط بالغموض وهناك نظريات شتى تبحث في أصلهم وقد غالى بعضهم ووصفهم بنسل الجن ومنهم من يرى أصلهم يعود الى أولئك الذين هربوا الى الجبال خوفا من بطش وتنكيل وذبح الضحاك "بيوراسب" حيث كان يذبح الأطفال ليطعم الثعابين فوق منكبهم ويُهْرَبُ آخر الى الجبال كما تقول الأسطورة حيث تجمعوا في الجبال وتزاوجوا ومنهم ظهر الشعب الكردي. ويعتقد آخرون أنهم من أصول عربية.

نعتقد ان الأسباب التي أدت الى وصف الكرد بالقسوة والغلظة وكونهم أشرار ومن نسل الجن جاءت من الشخص الذي أشار الى نمرود بعمل منجنيق لألقاء سيدنا إبراهيم عليه السلام في النار وكان كرديا، وأن ابن جرير في تفسيره يشير الى ذلك، عليه بنيت بعض النظريات وإدعى البعض ان الشعب الكردي نسل تلك الحقة. و يُجمع غالبية الباحثين أن الأكراد هم سكان منطقة سلسلة جبال زاكروس وسكان الأقسام العليا من نهر فرات ومناطق بحيرة وان والأقسام الجنوبية من جبال طوروس .

استنادا الى القرآن الكريم فإن موطن الأكراد هي مهد السلالة البشرية بعد طوفان نوح عليه السلام حيث سفينته رست على جبل (جودي) استنادا للآية الكريمة ٤٤ من سورة هود "وقيل يا أرض ابلعي ماءك ويا سماء أقلعي وغيض الماء وقضى الأمر واستوت على الجودي" والجودي جبل يقع في أراضي كردستان تركيا الآن بالقرب من مدينة (شرنخ) أي مدينة نوح وبحسب الباحثين فإن (جودي) إما ان تكون (جوتي أي كوتي) وهو اسم احد فروع اجداد الكرد أو مركبة من كلمتين كرديتين هما (جه بمعنى المكان و - دي بمعنى رأى) أي رأى المكان، ولكن هنا لم يتفق الباحثون هل ان الكرد كانوا هم السكان الأصليين أثناء الطوفان لتلك المنطقة أم لا؟؟

شكل القرن الثاني عشر محطة بارزة في تاريخ كردستان والأكراد ففيه برزت كردستان ككتلة جغرافية وفيه تبوأ أسر كردية مكانة بارزة في تاريخ كردستان. ... (وتمكنت كردستان في النصف الثاني من القرن الخامس عشر من التغلب على رواهب الغزوات التركية والمغولية نهائيا وشكلت كتلة مستقلة تميزت بلغة واحدة وثقافة واحدة وحضارة واحدة)^٢ وقد دخل الكرد الدين الإسلامي بعد فتح بلادهم على يد الصحابي (عياض بن غنم) وذلك في عهد الخليفة عمر بن الخطاب (رض) سنة ٦٤٠ م، بعدما كانوا يتبعون الديانة ((الزره دشتية)) وكانوا يعيشون كمجموعات قبلية ضمن الإمبراطورية الفارسية الساسانية حيث لم يكن يملكون كيانا سياسيا خاصا بهم ودخل الشعب الكردي طواعية لأنهم ذاقوا الأمرين على أيدي مستغليه من الروم تارة والفرس تارة أخرى وكانت كردستان مسرحا للحروب التي كانت تدور بين الدولتين. وكان أبناء الكرد هم وقود تلك المعارك. وقد عامل المسلمون الزرادشتيين معاملة اهل الكتاب والآن أغلب الكرد مسلمون وعلى المذهب الشافعي وقسم منهم على المذهب الشيعي كما يشكل ٥% من الكرد الديانة الأيزيدية.

^٢ احمد محمد احمد، أكراد الدولة العثمانية، مؤسسة سبيريز، ٢٠٠٩، ص ٣١.

يذكر الكاتب شاكر خصباك في كتابه الكرد والمسألة الكردية من أن لفظ كردستان ظهر لأول مرة عند المستوفي في "نزهة القلوب" ويشير آخرون أن أول من أطلق كلمة كردستان على الأرض التي يعيش عليها الكرد هم السلجوقيون في القرن الثاني عشر أبان حكم السلطان السلجوقي (سنجر عام ١١٥٧) حينما أطلق أسم كردستان على احد مقاطعات مملكته، وقد ظهر من بين الكرد قادة عظام وحكماء ومفكرين ومن أبرزهم القائد صلاح الدين الأيوبي المولود في ١١٣٦ والمتوفي في دمشق سنة ١١٩٣ والذي أسس الدولة الأيوبية ودام حكم الدولة الأيوبية ٨١ سنة وحققوا إنتصارات كبيرة للمسلمين أبرزها إنتصاره على الصليبيين في معركة (حطين) وذلك في يوم السبت ٤ تموز ١١٨٤.

وبعد ان ساند الكرد السلطان العثماني وذلك نصرة للمذهب السني بعد ان حرضهم السلطان ضد المذهب الشيعي، وإعجابا بالدولة العثمانية من حيث قوتها، فقد إنتصرت الدولة العثمانية في معركة جالديران ١٥١٤ على الدولة الصفوية (بغض النظر عن جالديران كانت هناك اسباب أخرى أدت الى تخلي الزعماء الأكراد عن السيادة الصفوية فقد تأثروا بالدرجة الأولى بعرض القوة العسكرية للعثمانيين، كما كانت هناك ايضا شكوك دينية متبادلة بين القبائل الكردية السنية وحكام إيران الجدد وعلى الرغم من تخلي الشاه إسماعيل عن معتقداته القزلباشية لصالح مذهب الأثني عشرية)^٣

وأیضا كان هناك هاجس كردي من أن الشاه إسماعيل كان ينوي ان يسلط على الكرد حكاماً إداريين من التركمان والفرس وبما ان الكرد أرادوا ان يحكموا أنفسهم بنفسهم فقد ساندوا السلطان العثماني، وبعد إنتصار الدولة العثمانية على الدولة الصفوية أصدر السلطان العثماني سليم الأول أوامره الى الشخصية الكردية الحكيم إدريس البديسي والذي كان مستشارا للسلطان بتشكيل إمارات كردية على أن تكون عضدا للدولة العثمانية ضد اية هجمات تتعرض لها الدولة العثمانية وكانت هناك كثير من الإمارات الكردية منها (إمارة بابان، إمارة سوران، إمارة باهدينان، إمارة بوتان)

من الصعب تقدير عدد سكان الكرد، حيث لا توجد إحصاءات دقيقة ولا يمكن الاستناد إلى المصادر الرسمية في الدول التي يتواجد فيها الكرد وبخاصة في تركيا وإيران وسوريا، حيث هم دأبوا على إخفاء العدد الحقيقي للكرد لأغراض سياسية والكثير من الكرد خوفا من الملاحقات السياسية أخفوا قوميتهم الحقيقية كذلك.

وتوجد مصادر متناقضة ومختلفة لعددهم منهم من تم تقليص عددهم الى ادنى مستوى ومنهم من يغالي في عددهم ولكن التقديرات تشير إلى أن عدد الكرد يربو على (٤٠) مليونا موزعين على أربع دول هي العراق وتركيا وإيران وسوريا بشكل رئيسي ويوجد أعداد منهم في دول كثيرة أخرى منها لبنان، اندريجان، أرمينيا واليمن وجورجيا وكاساخزستان وتركمانستان فرغم عدم وجود إحصاءات رسمية لكن وفق تقديرات عام ٢٠٠٠ بلغ اكثر من ٣٦ مليون موزعين على الشكل التالي ١٨ في تركيا و ٩ مليون في إيران و ٦ مليون في العراق، ثلاثة ملايين في

^٣ مكدول ديفيد تاريخ الاكراد مصدر سبق ذكره ص ٦٧.

سوريا ونصف مليون في دول الأتحاد السوفيتي السابق الى جانب مليون يعيشون في الدول الأوروبية وأمريكا.

ويمكن تحديد جغرافية كردستان بالشكل الآتي يبدأ خط مستقيم عند قمة آارات في الشمال الشرقي، ينحدر جنوبا الى الجزء الجنوبي من جبال زاغروس ومن تلك النقطة نرسم خطا مستقيما نحو الغرب الى الموصل في العراق ومن ثم خطا مستقيما نحو الغرب يمتد من الموصل الى المنطقة التركية من لواء الأسكندرونة ومن تلك النقطة يمتد خط نحو الشمال الشرقي حتى أرضروم في تركيا ثم من أرضروم يمتد الخط نحو الشرق إلى قمة آارات. المصدر الرابع غير موجود في اسفل الصفحة

تقدر مساحة كردستان ٤٠٩٦٥٠ كم مربعا وتقع بين خطي طول ٣٠ درجة و ٤٠ درجة شرقا، و ٣٧ درجة و ٤٨ درجة غربا. وكان اول تقسيم لكردستان إثر معركة (جالديران) سنة ١٥١٤ بين الدولة العثمانية والدولة الصفوية والتقسيم الثاني كان بين بينهما ايضا بموجب " قصر شرين " سنة ١٦٣٩ والتي بموجبها إستحوذت الفرس على المناطق الشمالية الغربية من إيران بينما إستحوذت السلطة العثمانية على باقي مناطق كردستان. وكذلك التقسيم الأستعماري بين بريطانيا وفرنسا وروسيا في إتفاقية سايكس بيكو.

تعتبر منطقة كردستان جبلية وعرة وهذه احد الأسباب التي أحتفظ الشعب الكردي بهويته ولغته وثقافته رغم الغزوات التي تعرض لها. ومن ناحية أخرى كما يرى الباحثون هذه المنطقة الجبلية أثرت على تطور ونمو عموم المنطقة. وبحسب رأي بعض الباحثين ان لهذه الطبيعة الجبلية القاسية تأثير واضح على الشخصية الكردية والتي توصف في بعض الأحيان بالخشنة او الصلابة لأن نمط الحياة في الجبال الوعرة تستوجب القسوة وقوة التحمل لذلك فان الشخص الكردي سريع الحماسة والغضب وأنه الى جانب كبير من الأستقامة والشهامة والأخلاص ولعل الصفة الأخيرة هي ما يتميز بها الكردي كقاعدة وهناك إستثناءات حيث لا يخلو أي مجتمع من الصفات الرديئة الى جانب الصفات الحميدة كذلك. ويرى آخرون ان هذه الطبيعة هي التي كانت وراء من ان يكون الكرد على شئى كبير من الجمال حيث الطبيعة الخلابة.

يعشق الكردي الحرية وعدم الرضوخ للغير لذا تراه يتخذ من الجبال سكنا حيث يهوى السكن في الأعالي ويرفض الظلم من كائن كان وكثيرا ما كانوا يثورون على رؤساء قبائلهم بسبب الجور والظلم والمعاملة القاسية. وقد نشر الرحالة السويدي (هاير) في سنة ١٨٨٩ بحثا تحت عنوان " كردستان قطعة من السماء " يوصف فيه الأكراد من انهم شعب محب للحرية ويمتاز بالشجاعة ويكرم ضيوفه ويعشق الجبال ويمتازون بشجاعة فائقة وهو يلازم سلاحه ويحبه كثيرا، لأن إقتناء السلاح يعتبر من مظاهر الرجولة والطبيعة القاسية والوعرة تتطلب إقتناءه خوفا من الغزوات والتعرض للسلب والنهب والغدر، بالمقابل نرى من المستشرقين من يصفهم بصفات سلبية كثيرة. ومن صفاتهم ايضا الصدق والثقة بأخرين وهو يتوسم فيهم الصدق ايضا وكل من عايش الشعب الكردي يتبين له وبجلاء من ان الفرد الكردي شخصية

موثوقة ويمكن الإستكانة اليه والاعتماد عليه ويمتاز الكردي برباطة الجأش والتضحية في سبيل الأرض والتي هي غالية عنده وتمسك بها لأنها هي مصدر عيشه وفي المجتمع الكردي توجد عادة (الثأر) وكانت مظهرا من مظاهر الأنتقام الذي يلجأ الشخص المعتدي عليه.

ينتق المستشرقون والذين زاروا منطقة كردستان. ان (فلكلورا) على جانب كبير من الثراء وكذلك الأدب الكردي الذي يزخر بكثير من الحكايات والأساطير الشعبية والأمثال والحكم هو شعب يحب النكتة كثيرا.

المنطقة التي يقطنها الشعب الكردي تنوعت شعوبها وثقافتها وتمازجت عبر التاريخ وهذا أدى الى تكوين مجتمع متنوع هو في الوقت الذي يعتبر فيه مصدر ثراء حيث التنوع الثقافي والتبادل التجاري ولهذه الشعوب مشتركات كثيرة. وظهرت ايضا ديانات ومذاهب عديدة منها الديانات التوحيدية وقامت فيها حضارات كبيرة لأقوام مختلفة وهي منطقة ثرية بمصادرنا الطبيعية ووفرة مياهاها وهي بشكل كبير منطقة زراعية و سياحية رائعة لأعتدال مناخها حيث يعتبر شبه إستوائي اذ معدل الأمطار يتراوح سنويا ما بين ٢٠٠ الى ٣٥٠ مم في سهول كردستان وفي المناطق الجبلية فمعدل سقوط الأمطار اكثر بكثير. ويتفاوت معدل سقوط الأمطار من عام الى عام وفي السنوات الأخيرة إنخفض معدله العام، الى جانب وجود معادن كثيرة أخرى ولكن لم تجر التحريات الجيولوجية بشكل كامل لمنطقة كردستان لمعرفة ما يمكث في باطنها من معادن وتوجد مصادر للطاقة بشكل كبير من اهمها البترول.

ويشترك الكرد مع أقوام أخرى بعيد نوروز (اليوم الجديد) هو اليوم الذي إنتصر (كاوه) الحداد على سفاك الدماء (الضحاك) (بيوراسب) وتم تخليص الشعب الآري من ظلم الضحاك، وأن هذا العيد هو من بقايا الديانة الزردشتية وهو بداية الأنتقال الربيعي ويصادف ٢١ آذار. وآخرين يرون ان ٢١ آذار هو يوم نشوء إمبراطورية ميديا وإنتصارها على الآشوريين عام ٦١٢ ق. م على يد الميديين بقيادة ملكهم (كيخسرو) وان إنتصار الميديين هو الأريج هامش وهو عيد رأس السنة الكردية. ويعتبر عيد نوروز أي (اليوم الجديد) في الثقافة الكردية مآثرة قومية يجسد سموخهم بوجه الظلم، وهو يرمز لأنتصار الحق على الباطل وبداية عهد جديد حيث تحول الى كرنفال سنوي يجسد حب الكرد للطبيعة لأنه يصادف بداية فصل الربيع. ففي يوم العشرين من آذار بعد مغيب الشمس يتسلق الشباب والشابات الجبال والوهاد ويضرمون النيران على القمم المرتفعة المرئية لكي يشاهدها الناس وترى التسابق بينهم للتسلق الى أعلى القمم، وفي اليوم التالي أي ٢١ آذار وفي الصباح الباكر يلبسون أبهى الملابس الفلكلورية ويخرجون من بيوتهم محمّلين بالطعام والشراب، ويقضون يومهم على صوت الأغاني الفلكلورية والذبكات والرقص.

المطلب الثاني:- القضية الكردية في معاهدة سيفر ولوزان.

كانت هناك فرصة لحل القضية الكردية اعقاب الحرب العالمية الأولى، فقد كثف الكورد من مساعيهم لاستثمار الظرف الدولي الجديد، فقد توفق شريف باشا بإدخال ثلاثة بنود تتعلق بالقضية الكردية في معاهدة سيفر(*) التي أبرمها الحلفاء بباريس آب ١٩٢٠، وقد كرس ذلك عملية تدويل القضية الكردية ولأول مرة حيث وضعت الأسس القانونية لحق تقرير المصير للشعب الكردي رغم أنها كانت من طرف آخر جائرة بحق الكرد حيث لم تشمل جميع مناطق كردستان بل فقط كردستان تركيا حاليا وقد ميزت المعاهدة بين الكرد والأقليات الأخرى، وهي الوثيقة الوحيدة في تاريخ القضية عرفت العالم على القضية الكردية، وقد كانت هناك خارطة طريق، متى ما تجاوزها الكورد وبمجرد موافقة عصبة الأمم عليها وتصديق تركيا وموافقها عندئذ يحق لهم المطالبة بالاستقلال فقد جاءت في بنود ٦٢، ٦٣، ٦٤ من المعاهدة (تشكل لجنة من حكومة بريطانيا وفرنسا وإيطاليا لتقديم خلال ثلاثة اشهر خطة لحكم ذاتي المحلي للمناطق التي تقطنها الغالبية من سكان شرق نهر فرات...توافق الحكومة التركية بموجب هذه المعاهدة على قبول وتنفيذ القرارات المتخذة في المادة ٦٢ في غضون ثلاثة أشهر من إبلاغ القرارات للحكومة المذكورة - المادة ٦٣. وإذا حدث خلال السنة الأولى من تطبيق هذه الاتفاقية أن تقدم الشعب الكردي القاطن في المناطق التي حددتها المادة - ٦٢ - الى مجلس عصبة الأمم قائلين. إن غالبية سكان هذه المناطق ينشدون الاستقلال عن تركيا) وسوف تطبق هذه المواد في حال إجراء إستفتاء بين الأهالي في المنطقة الكردية في ما إذا كانوا يريدون الانفصال عن الدولة التركية أم لا؟ بعدئذ تُعرض النتائج على عصبة الأمم لمناقشتها وإصدار القرار المناسب بشأن ذلك، أي سوف تقيّم عصبة الأمم فيما إذا كان الكرد جديرين بالاستقلال وبعد ذلك يبلغ القرار المتخذ الى الحكومة التركية و والتي عليها الأذعان لقرار، وتركيا من جهتها حاولت وبشتى الطرق عرقلة تطبيق المعاهدة، ولم تقم تركيا بالمصادقة عليها ايضا إستقلال المناطق الكردية لم يتحقق التي كانت تابعة للدولة العثمانية. حيث لاتعتبر المعاهدة نافذة المفعول وقت التوقيع عليها بل يجب المصادقة عليها و أن يصدر بحقها قرار. مصالح الدول الكبرى تطلبت إبرام مجموعة من الاتفاقات الثنائية مما مهد إلى إلغاء معاهدة سيفر (فالمشهد عصر إذ كان على الشكل الآتي : أمريكا كانت تحبذ إنشاء دولة أرمنية واسعة على حساب المناطق الكردية الشمالية كترجمة فورية ومختزلة لمبادئ ولسون، وروسيا كانت تميل لمد نفوذها الى داخل كردستان حتى

(*) عقدت معاهدة في مدينة سيفر في فرنسا والتي سميت بأسمها في ١٠ / آب / ١٩٢٠ بين الحلفاء (بريطانيا وفرنسا وإيطاليا واليابان وبلجيكا ودول أخرى) والدولة العثمانية المنهزمة في الحرب وقد كانت تحتوي ١٣ بابا و ٤٣٣ بنودا بموجب تلك المعاهدة كان من المفروض ان تتنازل الدولة العثمانية عن سيادتها للشعوب غير تركية ومنهم الشعب الكردي. ينظر الى الملحق رقم (١).

منطقة رواندوز، أما فرنسا كانت وما زالت ضد إستقلال كردستان وكانت تهدف الى ضم أكبر جزء من كردستان الجنوبية " لواء الموصل مع نفظها " الى مملكة العراق..... وكان الغطاء القانوني لكل هذه الإجراءات الاستعمارية هو إلغاء معاهدة سيفر والتمهيد لاتفاق جديد في لوزان في ٢٥ /تموز/١٩٢٣)٤

ففي ١٩٢١/١١/١٧ أرسلت فرنسا مذكرة الى إنكلترا تقول : إن حكومة فرنسا تعتبر معاهدة سيفر معاهدة غير ذات حكم لأنها لم تصدق من قبل تركيا، وأعلنت فرنسا وبشكل رسمي في ١٩٢١ من انها تعيد النظر في معاهدة سيفر. وكانت فرنسا وتركيا قبل ذلك قد ابرمت إتفاقية تفاهم وصداقة بينهما في ٢٠/١٠/١٩٢١، حيث كانت هناك حكومتان في تركيا وقتذاك حكومة تابعة للسُلطان والتي كانت طرفا في معاهدة سيفر وحكومة أنقرة، ففرنسا عقدت الاتفاقية الجديدة مع حكومة أنقرة وكانت بمثابة إعراف بالحكومة وفي العين ذاته رفض الحكومة التابعة للسُلطان ورفض معاهدة سيفر ايضا وارادت فرنسا التخلص من معاهدة سيفر لأنها بالأساس كانت تخدم مصالح بريطانيا.

كان لعدم التوافق الكردي حول بنود معاهدة سيفر من جهة وظهور كمال اتاتورك القوي من جهة أخرى العامل المساعد لنسف بنود المعاهدة (.. وولادة حركة تركية جديدة بقيادة أتاتورك لأن حركته نقلت تركيا نقلة نوعية وجعلها طرفا قويا في "اللعبة السياسية" تستطيع ان تناور و ترفض أمورا وتقبل أخرى)٥ فسعت فرنسا وبجهود حثيثة الى التمهيد لعقد مؤتمر جديد، فعُقد مؤتمر لوزان في ٢٤ / تموز /١٩٢٣، الذي أهمل فيه الحلفاء كليا ما تضمنته معاهدة سيفر ولم يأت على المسألة الكردية لا من قريب ولا من بعيد حيث رئيس الوفد التركي (عصمت إينينو) رفض رفضا تاما ورود ما يشير الى الكرد بتاتا، ومع ان مؤتمر لوزان وبشكل غير مباشر دعا تركيا الى إحترام سكانها (أن مرحلة سيفر - لوزان تمثل ما يمكن نعتة بالحدث الماساوي في تاريخ النضال الكردي في سبيل الأستقلال فالوعود المتكررة التي ظلت حبرا على ورق أفضت بالكرد الى الأعتقاد بأنهم مجرد آلة مسخرة بيد القوى العظمى)٦

ورب سائل يسأل هل ان بريطانيا وفرنسا الدولتان العظميان كانتا جادتين لمنح الأستقلال لكردستان بموجب إتفاقية سيفروالتي كانت هي جزء من معاهدة فرساي والتي فرضتها على تركيا (كان همهما الحقيقي الحيلولة دون إتساع الأثر الذي أحدثته ثورة أكتوبر الأستراكية العظمى وكانت الدولتان تنويان إقامة دولة متخلفة

٤ آزاد احمد علي، معاهدة سيفر ومشروعة إستقلال كوردستان، موقع

www.sotakhr.com.2006

٥ احمد محمد أحمد و أكراد الدولة العثمانية، مطبعة سيبريز. ٢٠٠٩، ص ٤٩٥.

٦ إحسان محمد، كردستان ودوامة الحرب، دار الحكمة للطباعة والنشر والتوزيع، لندن ٢٠٠٠

ص ٢٩

إقطاعية تكون بمثابة العازل بين تركيا وروسيا السوفياتية وكنقطة استراتيجية محتملة ضد الأتحاد السوفياتي قريبة من حقول النفط في القفقاس^٧ وللأمانة العلمية نقول كما أشار كثير من الباحثين من ان هناك عوامل عديدة ادت الى عدم تنفيذ بنود معاهدة سيفر منها عدم توافق الكرد فيما بينهم ليستثمروا هذه الفرصة فمنهم من كان ينشد الأستقلال ومنهم من فضل البقاء مع تركيا ومنهم من كان ذو نزعة دينية يحرم الخروج من طاعة السلطان. . والتلكأ الواضح من قبل الحلفاء في تشكيل اللجنة التي إقترحوها في مادة ٦٢ لتقديم خطة حكم ذاتي ناهيك من أن الأتفاقيه كانت مشروطة بتصديقها من قبل تركيا وتم تحديد ذلك بفترة سنة أي تصديقها لم يكن ملزما بالإضافة الى شرط تعجيزي آخر وهو " شرط ان يوافق عليها أغلبية السكان " ومن المعلوم كان يسكن في المنطقة حينها كثير من الأرمن والأشوريين والذين هم كذلك كانوا يتطلعون الى الاستقلال، ولم تذكر الأتفاقيه شرط ان يقبلها غالبية الكرد بالإضافة الى شرط آخر وهو في حال استكمال جميع الأجراءات وإستحصال موافقة كل الأطراف سيكون إقرار الأستقلال بأتفاقيه لاحقة هذا التأخير فسح المجال ليعيد الأتراك فلولهم وتجميع قواهم، ليظهر القائد التركي مصطفى كمال أتاتورك أي " أب الترك " ويحرز إنتصارات كثيرة مما أظهر تركيا بمظهر المنتصر القوي ورفضوا تلك المعاهدة والتي كانت جائزة بحقهم كما هم صرحوا بذلك، وكذلك إستمال الكرد الى جانبه لأحراز إنتصاراته تلك ووعدهم بوعود معسولة كثيرة من ان الوطن للجميع وضرورة الدفاع عنه ومنع بذلك نية الكرد للتحالف مع الأرمن، وبعدها ساعده الكرد و استتبسلا انقلاب عليهم ونادى بأن تركيا هي للأتراك " سعيد من قال أنا تركي " وكذلك من الأسباب التي ساعدت أتاتورك لعدم القبول بمعاهدة سيفر هو الدعم الروسي له، حيث كان الروس يعتقدون أن من شأن تقوية أتاتورك كفيل برفض بنود سيفر والتي كانت هي من صنع البريطانيين. وكذلك كمال أتاتورك تعهد بإلغاء الخلافة الأسلامية والتنازل عن ولاية الموصل وغيرها من التنازلات مقابل تخلي الحلفاء عن التمسك بمعاهدة سيفر وأيضا ولسوء تقدير الكرد لنمط تحالفهم مع أتاتورك وعدم معرفتهم لميزان القوى والاقتناع بسرعة بالوعود، فقد أنتصر أتاتورك على حكومة السلطان والتي أبرمت معاهدة سيفر، حدث ساهم في هدم آمالهم القومية ففي ١٩٢٢ ويطيح بالحكومة في قسطنطينية إسطنبول حاليا هذه الحكومة التي كانت قد وقعت على معاهدة سيفر وطالبت بإلغاء المعاهدة وذلك مُهد الطريق لعقد معاهدة جديدة وهي معاهدة لوزان في ٢٤ / تموز / ١٩٢٣ وكما أسلفنا ان المعاهدة لم تشر الى حقوق الشعب الكردي وتم تجاهل ما كان قد جاء في معاهدة سيفر والتي لم تُلغى او تلغيتها المعاهدة الجديدة أهم مسألة درست في لوزان هي مسألة ولاية الموصل والتي كان للبريطانيين الدور الكبير في إلحاق الولاية بالعراق مقابل تخليهم عن بنود معاهدة سيفر وهكذا تخلت بريطانيا ايضا عن الكرد وتركتهم يواجهون مصيرهم بنفسهم بعد كل الوعود.

^٧ قاسموا عبدالرحمن، كردستان والأكراد، دراسة سياسية وإقتصادية، المؤسسة اللبنانية للنشر، بيروت الطبعة الأولى ١٩٧٠، ص ٦٣.

المطلب الثالث :- نشوء الدولة العراقية والقضية الكردية

أحتل الإنكليز العراق عام ١٩١٧م، ووضع تحت الانتداب البريطاني في ٣ آذار/ ١٩٢٠م وجاء قرار تشكيل دولة العراق في مؤتمر القاهرة الذي أنهى جلساته في ٩ /أبريل/ ١٩٢١، ونودي بالشريف ملكا على العراق في ١١ تموز ١٩٢١ م وتوج على العرش في ٢٣ /أب/ ١٩٢١.

لقد نصت المادة ((١٦)) من لائحة الأنتداب البريطاني بصدد حقوق الشعب الكردي على ((الاشيئ في هذا الأنتداب يمنع المنتدب من تأسيس حكومة مستقلة إداريا في المقاطعات الكردية))^(*)

فقد فطن الملك والذي كان ذا بعد نظر ثاقب وجوب إلحاق ولاية الموصل بالمملكة العراقية لأحداث توازن في تركيبة العراق المذهبية حيث أغلبية سكانها كانوا من الشيعة وولاية الموصل سنية فبذلك يحدث موازنة طائفية.

إن الكيان الجديد ومنذ تأسيسه (واجه مشاكل متعددة فلم يألف سكان الولايات العثمانية الثلاث الموصل، بغداد، البصرة، كيانا سياسيا متماسكا من قبل وكانت الولايات الثلاث تتميز بخصائص قومية و طائفية خاصة تختلف كل منها عن الأخرى)^٨.

هذا التمييز جعل من الكرد يبحثون عن ما يحقق لهم طموحهم القومي سيما وأنه كانت هناك وعود كثيرة للكرد وسعى الأكراد بكافة طبقاتهم بمن فيهم رجال الدين الى تشكيل دولة مستقلة تحت الأنتداب البريطاني وعندما جرى إستفتاء لأنتخاب فيصل ملكاً للعراق، (صوت أكثر أكراد الموصل وأربيل الى جانب إنتخابه على شرط الإدارة اللامركزية، وصوت أكراد كركوك ضده أما أكراد سليمانية فلم يشتركوا في الاستفتاء)^٩.

في عام ١٩١٨ توجه كولونيل ئي تي ولسن الحاكم الملكي العام الى السليمانية وطلب لقاء شيخ محمود الحفيد ليستفسر عما يعانون منه وما يطلبونه ويقول ولسن بصدد الأجتتماع وما تمخض عنه وحول إنطباعاته (أنهم غير متفقين على نوع الحكم الذي ينشدونه للمنطقة الكردية، فقد أعرب فريق عن رغبته في حكومة

(*) لقد أشار كثير من الكتاب والمؤرخين الى هذه النقطة وقد وردت في سلسلة الكتب والمصادر مثلا (تاريخ الوزارات العراقية) للمؤرخ عبدالرزاق الحسيني وفي كتاب ماجد عبد الرضا الموسوم ((القضية الكردية في العراق)) طبعة بغداد منشورات الطريق الجديد، ١٩٧٥. وفي كتاب خالد يونس خالد الموسوم ((كيف تعالج الدساتير العراقية الحقوق القومية للشعب الكردي)) طبعة ستوكهولم ١٩٩٠

^٨ موقع المعرفة، اكراد العراق. www.marefa.org

^٩ حسين فاضل، مشكلة الموصل، دراسة في الدبلوماسية العراقية الأنكليزية والتركية في الرأي العام، مطبعة الرابطة بغداد ١٩٥٥، ص ١٥.

مستقلة وطالب غيرهم بألحاق مناطقهم بالعراق، وراى غيرهم أن تربط المنطقة الكردية بحكومة لندن مباشرة)^{١٠}.

يلاحظ ان الكرد لم يتفقوا على صيغة معينة او القبول بحكم متفق عليه من قبل الكرد، وكانت هناك هواجس ومخاوف من إلحاق الكرد بالعراق دون ضمان حقوقهم لذا فإن بعض ساسة الكرد طالب بالأسقلال، وعلى اساس ذلك أصدر المندوب السامي بيانا رسميا يؤيد ويتفهم المخاوف الكردية وقد إقترح جملة من الأمور في ما إذا رغب الكرد بالبقاء في ظل الحكومة العراقية (وقد قبل الكرد القاطنين في اللواءين الموصل وإربيل بمقترحات المعتمد السامي البريطاني فأصبحوا من العراقيين.. أما الكرد القاطنون في لواء السليمانية فقد رفضوا فكرة الأنضمام الى العراق فظل هذا اللواء تحت الهيمنة البريطانية يحكمه موظف بريطاني)^{١١}.

في معاهدة لوزان كان قد تم التحضير لألحاق ولاية الموصل بدولة العراق ولكن بشروط منها الأخذ بنظر الاعتبار المطالب الكردية في حكم ذاتي وأن يستقنوا في امر الألقاق وأن يشرف الكرد على الإدارة وتكون لغتهم اللغة الرسمية وكذلك تعهدت سلطة الأنتداب والحكومة العراقية باحترام حقوق الشعب الكردي ولكن تبين من نتائج المفاوضات التي جرت لعقد معاهدة لوزان (أن الأمل في خلق دولة كردية تضم المناطق الكردية من العراق ضعيف جدا، وأنه لا بد من إدخال المناطق الكردية العراقية ضمن حدود المملكة العراقية وعلى هذا أصدرت الحكومتان العراقية والبريطانية بيانا مشتركا في ٢٤ كانون الأول ١٩٢٢)^{١٢} حيث جاء في البيان ((تعترف حكومة صاحبة الجلالة والحكومة العراقية بحقوق الكرد الذين يعيشون ضمن حدود العراق في إقامة حكومة كوردية ضمن هذه الحدود، وتأملان في أن تتوصل العناصر الكردية فيما بينها الى إتفاق بالسرعة الممكنة حول شكل الحكومة التي يرغبون بأقامتها والحدود التي يرغبون أن تمتد إليها وأن ترسل وفدا الى بغداد لمناقشة علاقاتهم الأقتصادية والسياسية مع كل من الحكومة العراقية وحكومة صاحبة الجلالة))^(**).

كانت كل من بريطانيا وتركيا تعلمان أهمية ولاية الموصل والذي لم يبيت في أمرها ولم يتم ترسيم الحدود الجنوبية لتركيا، حيث أتفق على تسوية الحدود الفاصلة

^{١٠} الحسني عبدالرزاق، تاريخ العراق الحديث، الطبعة الخامسة، ١٩٨٢، مطبعة دار الكتب، ص ٣٠٢

^{١١} المصدر السابق ص ٣٠٧

^{١٢} الصالحي عدنان، مركز الأمام الشيرازي، الخميس ١٥/ تشرين الثاني /٢٠٠٧، الموقع

www.shrsc.com

^(**) وجه هذا البيان الى شيخ عبدالكريم (شيخ منطقة قادر كرم) بتاريخ ١٩٢٢/١٢/٢٤ يُراجع وثائق المخابرات البريطانية رقم ٣٧١، وكذلك كتاب (كرد وترك وعرب) لمؤلفه () ص ٣١١- ٣١٢، وفي صفحة ٢٩١ من ترجمة جرجيس فتح الله المحامي للكتاب، ويُراجع الدكتور وليد حمدي الأعظمي بعنوان - الكرد وكردستان في الوثائق البريطانية. وردت كل ذلك في مقال للدكتور سعدي برزنجي في مجلة متين العدد ٤٤ نيسان ١٩٩٥ ص ١٠٤

بين العراق وتركيا، بين الحكومتين التركية والبريطانية في غضون تسعة أشهر وفي حال عدم توصلهما إلى أي إتفاق عندئذ تحال القضية إلى مجلس عصبة الأمم. عقد مؤتمر في ١٩/٥/١٩٢٤ لتسوية مشكلة ولاية الموصل ولكنه لم يكتب له النجاح بسبب إصرار رئيس الوفد التركي عصمت إينيو على "أن الأكراد والأتراك أبناء وطن واحد" ويستحيل إقطاعهم عن وطنهم. وقد إقترح ((كريزن)) إحالة المشكلة إلى تحقيق مستقل لأصدار قرار بشرط أن يتعهد الفريقان بتنفيذ القرار وأحيلت مسألة الحدود إلى مجلس عصبة الأمم وقرر المجلس تشكيل لجنة دولية لبحث مشكلة الموصل، وصلت اللجنة إلى الموصل في عام ١٩٢٥. وقامت بالتحريات وقدمت تقريرها إلى مجلس العصبة.

أسفرت نتائج التحريات عن " أن الكرد يختلفون عن الترك وما هم بعرب"، يقر التقرير بوجود أمة مستقلة وهي الأمة الكردية. وقد قرر مجلس عصبة الأمم في يناير ١٩٢٦ ضم ولاية الموصل إلى الدولة العراقية في لوزان أخبر ((كريزون)) عصمت إينيو الممثل التركي، (بأن جميع معلوماتنا تؤكد بأن الأكراد، بتاريخهم المستقل، وعاداتهم وأخلاقهم وشخصيتهم يجب أن يكونوا أمة مستقلة)^{١٣}. وتم تثبيت الحدود بخط بركسل وأصبحت ولاية الموصل جزءاً من الدولة العراقية وتم تقسيم كردستان إلى كردستان - العراق وكردستان - تركيا وجاء في التوصيات بالأقرار بحقوق الشعب الكردي ولكن التطبيق العملي الوحيد لهذه التوصيات كان مجرد إصدار حكومة بغداد قانون اللغات المحلية في ١٩٢٦ والذي اتاح للكرد الدراسة في المراحل الابتدائية بلغتهم.

أن الشعب الكردي لن يُستغنى في أمر إحقاقه بدولة العراق بسبب الحجج البريطانية المتمثلة بأن الشعب الكردي لا يملك من الوعي السياسي ليؤهله لأختيار مصيره بنفسه عبر الاستفتاء، وردا على ذلك قام الشيخ محمود الحفيد بتتصيب نفسه حاكماً للسليمانية والمطالبة بالاستقلال لضمان الحقوق القومية للشعب الكردي (وأجبر المستعمرين الأنكليز أن يستدعوه لتشكيل حكومة كردية مستقلة ذات علاقة بالدول المجاورة، وقد اعترفت الحكومتان البريطانية والعراقية بحكومة الحفيد عام ١٩٢٢ وكانت عاصمتها السليمانية ونصب الشيخ محمود الحفيد نفسه ملكاً عليها ورفع العلم الكردي)^{١٤}

في سنة ١٩٣٢ قبل طلب العراق بالانضمام إلى عضوية عصبة الأمم بعد أن أصدرت بياناً رسمياً متضمناً (١٦) بنداً وذلك في أيار عام ١٩٣٢ تضمن تعهدات عديدة يتعلق قسم منها بالحقوق الكردية خاصة في المناطق التي يشكل الكرد الأغلبية فيها، منها أن تكون اللغة الكردية هي اللغة الرسمية لتلك المناطق واعتبار تلك الألتزامات التي وردت في هذا البيان إلتزامات دولية لايجوز لأي دستور

^{١٣} مؤتمر لوزان ص ٣٥٧، مكحول ديفيد، تاريخ الأكراد الحديث، دار الفرابي ١٩٩٦. ص ٢٣٥.

^{١٤} خالد خالد، كيف تعالج الدساتير العراقية الحقوق القومية للشعب الكردي؟ الطبعة الأولى شباط ١٩٩٠، ستوكهولم، ص ٢١.

مخالفتها، ولمجلس عصبة الأمم مقاضاة العراق أمام محكمة العدل الدولية في حال عدم الألتزام بهذه التعهدات.^{١٥}

نص ميثاق الأمم المتحدة في عام ١٩٤٥ بعد تأسيسها على نقل إلتزامات وحقوق عصبة الأمم الى الهيئة الجديدة باعتبارها الوريث الشرعي للعصبة. وقد تجاهلت الأمم المتحدة الحقوق القومية للشعب الكردي ولم يُصدر قرارا بالأشارة الى حقوقهم القومية. ومن جانبهم ابدى الاكراد معارضة شديدة وشعروا بغبن كبير فكانت الانتفاضات والثورات للأقرار بحقوقهم القومية. وفي ايلول عام ١٩٣٠ دعيّ وجهاء السليمانية لأنتخاب هيئة للمجلس النيابي لكن الأهالي هاجم المجتمعون ورشقوهم بالحجارة بسبب معارضتهم الشديدة لإجراءات الحكومة وتم تفريق المتظاهرين بقوة السلاح وهكذا توالى الانتفاضات والثورات ضد الحكومات المتعاقبة.

خلاصة القول ان القضية الكردية (تعتبر الأكثر جدلا والأكثر تعقيدا لكونها نشأت مع بدايات إقامة المملكة العراقية وكان الطابع المسلح متغلبا على الصراع منذ بدايته ولكون العراق دولة ذات خليط عرقي وديني وطائفي معقد فأن الأكراد العراقيين غالبا وصفوا بكونهم أصحاب نزعات إنفصالية وأنهم لم يشعروا بالانتماء الى العراق بحدوده الحالية)^{١٦}

^{١٥} ينظر الى الملحق رقم (٣)

^{١٦} نفس المصدر.

المبحث الثاني : - الظروف السياسية/ الاجتماعية لكردستان العراق بعد نشوء الدولة العراقية .

أن اول دستور للعراق في ١٩٢٥ والذي وضع مشروعه في لندن لم يتطرق ولم يشر بوجود القومية الكردية ولم يُعامل الشعب الكردي على أساس كونه القومية الثانية، ومن جانب آخر لم تكن للكرد اية احزاب سياسية تذكر وكان دور مثقفي الكرد هامشياً. فبعد ان إنتهى الأنتداب البريطاني واصبح العراق عضواً في عصبة الأمم تقدم الشيخ احمد البارزاني بطلب الى عصبة الأمم بضرورة منح الكرد حكماً ذاتياً ورفض بناء مخافر بالقرب قرية بارزان للسيطرة على نشاطه المتزايد فقد قام الشيخ احمد البارزاني بتسليح و تجهيز قوات كردية للظهور بالمظهر القوي وأيضاً بمثابة تهديد لبريطانيا بأننا نملك قوات ونستطيع التأثير عليكم، فرفض الطلب وعلى اثر ذلك بدأ السلاح الجو البريطاني بقصف منطقة بارزان والتي كانت خالية من المقاتلين وبدأت القوات البرية بالزحف عليها أكثر من مرة وبعد عدة معارك غير متكافئة وبعد ان رأى الشيخ احمد من ان ميزان القوى يختل إلتجأ الشيخ احمد مع العوائل البارزانية الى تركيا، طلب العراق من تركيا تسليم شيخ احمد ولكن تركيا إشتربت إصدار عفو عنه ليتم تسليمه للعراق وسلمت الشيخ الى الحكومة العراقية في عام ١٩٣٣ وبعد حين أعادت الشيخ الى منطقة بارزان ووضعته تحت الإقامة الجبرية، ولم تهدأ الدولة العراقية وتصاعدت حدة التوتر بين الشعب الكردي والأنظمة المتعاقبة على سدة الحكم في العراق وضلت القضية الكردية دون حل، وأسفرت خيبة الأمل هذه الى قيام عدة انتفاضات وثورات ومن الأحداث التي أنعشت الآمال الكردية هو قيام بكر صدقي بأنتقلاب ١٩٣٦ بالرغم من أن الأنتقلاب لم يكن لصالح الكرد أو من أجلهم ولكن كونه كان كردياً وله ميول قومية. وتم إهدار الأموال والأرواح العراقية ولم تشهد المنطقة سلاماً وأماناً وإعماراً بل قلاقل وحروباً.

أن العديد من الباحثين يؤكدون من ان ألمانيا حاولت دعم إنتقلاب بكر صدقي لتشكيل دولة كردية او أي شكل لكيان قومي كردي، وكانت ألمانيا تنوي اولاً خرق جبهة الحلفاء والوصول الى النفط ثانياً، ورد هذا الكلام في كتاب ((فريتز كروبه)) الوزير الألماني المفوض والصادر في عام ١٩٦٧ " وكان بكر صدقي قد صرح للوزير عن نيته في إقامة دولة كردية،

هذه المعلومات قد وردت في أكثر من كتاب وبخاصة في كتاب " اربع مقالات رفضتها خبات " والتي قدم لها الكاتب جرجيس فتح الله المحامي والصادر عام ٢٠٠١ من مطبعة وزارة التربية - اربيل - العراق

المطلب الأول:- البنية العشائرية في كردستان العراق وتأثيراتها على البنية الاجتماعية

من الحقائق الواضحة أنه يعيش في العراق موزاييكا بشريا غنيا تضم عدة قوميات متعايشة مع بعضها البعض ولا يمكن لقومية السيطرة على الأخرى، حيث ان لكل قومية خصوصياتها وحقوقها وكرامتها، فبعد تشكيل الدولة العراقية كان للقومية العربية الباع الطويل في إدارة العراق دون مراعاة لحقوق القوميات الأخرى حيث لم يتوجه العراق بعد الاستقلال توجها ديمقراطيا لتأسيس دولة المواطنة بل كان التمييز واضحا بتجاهل الحقوق القومية للشعب الكردي و أريد لهم ان يكونوا مواطنين من الدرجة الثانية وليست القومية الثانية وأن يكونوا مخلصين دون المطالبة بأي حق لهم.

كما هو معلوم المجتمع هو (كيان اجتماعي من البشر بينهم شبكة من التفاعلات والعلاقات الشبه مستقرة)^{١٧} فالمجتمع الكردي لا يختلف عن هذه المجتمعات حيث له بيئته وسكانه وتنظيمه الاجتماعي، والنسيج الاجتماعي قوي في المجتمع الكردي الى حد ما والعلاقات الأسرية متينة ايضا وكان في السابق شيخ القبيلة أو الآغا أو البك هم من يملكون زمام الأمور وكانوا يمثلون السلطة الفعلية للأوامر والنواهي) وكان البك والآغا يتمتعان بسلطة قانونية وإدارية غير محدودة فرأي الآغا قاطع في كافة الشؤون...وكانت خيمة الآغا أكبر الخيم وهي تحمل علامة فارقة ويخلفه بعد مماته أكبر أبنائه، وإن لم يكن للبك ذرية من الذكور يقوم شيوخ العشيرة بانتخاب رئيس جديد)^{١٨} تحرر المجتمع من هذه السلطة شيئا فشيئا سيما بعد ان اوفد العراق طلبة للدراسة في إسطنبول وكان من بين هؤلاء الطلبة طلبة الكرد مما أثروا فيما بعد في رفع الوعي الثقافي للشعب الكردي، وكانت منطقة كردستان تفتقر الى المدارس اللازمة لأحتواء الطلبة.

إزدادت الهجرة من الريف الى المدينة بسبب سوء أحوال الفلاحين والضغط الأقطاعي عليهم حيث اصبحت حيازة الأراضي للأغوات والشيوخ بعدما كانت الدولة تسيطر على الأراضي مما مكن الشيوخ والأقطاعيين من إضطهاد الفلاحين وحاول كل إقطاعي توسيع أراضيه على حساب الأضعف منه حيث ساهم الدعم الحكومي للأقطاع في تقوية الملاكين على حساب الفلاح فبعدها كان الفلاح شريكا في الأرض التي يزرعها اصبحت مستأجرا لها مقابل إعطائه حصة من المنتج. أما من ناحية التطور الاجتماعي لايزال الألتزام العشائري إحدى سمات المجتمع الكردي والقبيلة بدورها مقسمة الى بطون ومن ثم الى أفخاذ.

تتحكم في المجتمع الكردي العلاقات القبلية فأن كثيراً من الثورات الكردية قد فشلت بسبب هذه الطبيعة القبلية (إذ أن معضلة الكرد التاريخية هي انقساماتهم القبلية

^{١٧} حسو طاهر، موقع المعرفة ٢٣/٥/٢٠٠٦. الرابط ادناه

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/841F6D30-A897-4360-BB23-13C1398D5EAA.htm>

^{١٨} قاسم عبد الرحمن، كردستان والأكراد، المؤسسة اللبنانية للنشر، بيروت الطبعة الأولى

١٩٧٠ ص ١٥٢.

والعشائرية والتي لعبت دورا مؤثرا في بقاء المجتمع الكردي مفككا عبر التاريخ ومنعت من قيام كيان كردي موحد)^{١٩} وعلاقات إقطاعية قوية إبتزاز قبلي كبيرو نزوع قوي نحو ترسيخ العادات والتقاليد وإن كانت في بعض الحالات غير مستحبة. أن العلاقات الانتاجية في كردستان رعوية - زراعية تأثرت وارتبطت بشكل مباشر بطبيعة كردستان فكانت القبيلة هي صاحبة الأرض ورئيسها هو من يملك حق التصرف وكان حاكما وقاضيا في الوقت نفسه، وتحولت الى علاقات حضرية تجارية إدارية في المدن، حيث أزدادت أهمية كردستان اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا وذلك بعد تدفق النفط في أراضيه في كركوك ورغم ذلك فقد أهملت منطقة كردستان وبخاصة في العهد الملكي، حيث أدى تدفق النفط الى إنشاء البنية الأرتكازية للأقتصاد العراقي بصورة عامة وضيلا في كردستان وتراجع الأهتمام بالمنطقة بسبب الحروب المستمرة حيث لم تعد العلاقات العشائرية تتحكم في ابناء العشيرة الواحدة عما كانت عليه في السابق من جهة وبين رئيس القبيلة أو العشيرة من جهة أخرى رغم أن بعض القبائل مازالت العلاقات العشائرية متماسكة وقوية مما يؤثر على تطور العلاقات الطبيعية بين المواطنين حيث بقيت المحسوبية والمنسوبية والتفاخر بالألقاب والأنساب والتميز على أساس الجنس واضح لأن القيم التي تتحكم بالعلاقات ضمن العائلة الكردية لها تأثير كبير للذكر على الأنثى مما يؤثر على حرية وإستقلال المرأة وإنخراطها في الحياة العامة.

^{١٩} محمد دهام، موقع المعرفة، ٢٠٠٦/٠٦/٣٠ الرابط ادناه

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/F9107A3E-D86C-482C-9771-60F888E03C80.htm>

المطلب الثاني:- الدولة العراقية الجديدة والحقوق القومية للشعب الكردي

لم تعالج القوانين و الدساتير العراقية القضية الكردية بشكل جدي ووفقا للدساتير العراقية المتعاقبة، في العهد الملكي لم يطرق القانون الأساس الى القضية الكردية والحقوق القومية للشعب الكردي، بل أشار الى المساواة بين العراقيين وعدم التفرقة بينهم بسبب إعتبارات عنصرية أو دينية أو لغوية، وتم قبول العراق عضوا في عصبة الأمم بعد ان قدم لأئحة تضمن الحرية الكاملة للعراقيين دون تمييز وأنهم متساوون امام القانون وايضا وافقت الحكومة العراقية ان تكون اللغة الكردية لغة رسمية في المناطق الكردية، ولايُخفى على احد ان بريطانيا كانت بالضد من المصالح العربية والكردية معا فكانت توعد الشعب الكردي ولاتقي بوعداها وايضا كانت بريطانيا هي الحاكم الفعلي للعراق حيث حاول الاستعمار إظهار الشعب الكردي بأنه ضد العرب وعملت على هذه السياسة ولكن بحكمة الكرد والعرب لم يتحقق ما كانوا يسعون إليه. عندما قام رشيد عالي الكيلاني بحركته في مايس ١٩٤١ حاول البريطانيون إقناع البارزاني و بعض ضباط الكرد بالتمرد على أوامر رشيد عالي الكيلاني ومقاومته مقابل منح كردستان الأستقلال التام فيما بعد فرفض البارزاني تلك الوعود. فبعد ان ضاق الشعب الكردي بسياسة التمييز الواضحة في العهد الملكي وبعد ان قام الضباط الأحرار بالثورة ضد النظام الملكي في العراق في ١٤ تموز عام ١٩٥٨، علق العراقيون أمالا كبيرة على الثورة. وهرع الناس الى الشوارع بمجرد سماعهم نبأ قيام الثورة معبرين عن فرحتهم وأعلنت إذاعة بغداد عن تشكيل مجلس السيادة من كل من السادة ١- محمد نجيب الربيعي، سني ٢- محمد مهدي كبة، شيعي ٣- خالد النقشبندي، كردي، وتم الأخذ بنظر الأعتبار التركيبية القومية والمذهبية في العراق وتم الأعلان عن تشكيله وزارية كانت تضم إثنين من الكرد وكذلك تم الأعلان عن دستور جديد للعراق وقد جاء في الدستور بما يخص القضية الكردية في مادته الثالثة(*) وعبر الشعب الكردي عن فرحته ولهذا الغرض شكلت وفود عديدة لزيارة بغداد لمباركة الثورة والمشاركة بالأفراح التي أقامت لهذا الغرض. وأعلن الشعب الكردي عن إستعداده الكامل للدفاع عن جمهوريته الفتية.

في ربيع ١٩٦١ قدم عدد من الوفود تمثل الحزب الديمقراطي الكردستاني الى بغداد لتصفية الأجواء التي توترت بين الحكومة المركزية والقيادة الكردية ولكن الوفد لم يلقَ اية إستجابة، وقام عبدالكريم قاسم بتوزيع السلاح على بعض العشائر الكردية لمحاربة الحزب الديمقراطي الكردستاني وأصدر عبدالكريم قاسم أمرا بإيقاف صحيفة (خبات) الجريدة الرسمية للحزب الديمقراطي الكردستاني في عام ١٩٦٠ بعد ان فشل في إصدار حكم من المجلس العرفي بذلك وقدم سكرتير البارتي إبراهيم احمد الى المحاكمة بدعوى الحض على الكراهية وإنتقاد عدم تطبيق

(*) نص المادة الثالثة للدستور العراقي " العرب والأكراد يعتبرون شركاء في الوطن الواحد ويُقر هذا الدستور حقوقه القومية ضمن الوطن الواحد " اذكر تاريخ صدور القانون

الدستور وذلك في مؤتمر الطلاب الذي إنعقد في بغداد ١٩٧٠، ولم تدم فترة طويلة إلا واندلعت المعارك بين الحكومة العراقية والقيادة الكردية. ولولا إنعدام الثقة بين الطرفين لأمكن تجنب حرب.

بعد إنقلاب عبدالسلام عارف وحزب البعث في شباط ١٩٦٣ وتعيين احمد حسن البكر رئيسا للوزراء وإصدار بيان ٩ آذار والمعلن في ١١ آذار ١٩٦٣ والذي أكد على "يعترف مجلس قيادة الثورة بحقوق الأكراد على أساس مبدأ اللامركزية وأن هذا المبدأ سيدخل الدستور المؤقت، ولكن لم يدخل المبدأ الدستور، وبدأ التوتر يتصاعد والطائرات الحكومية بدأت بالإغارة على مواقع القيادة الكردية.

بعد إنقلاب ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣ والذي أطاح عبدالسلام عارف برئيس وزرائه البعثي احمد حسن البكر وبعد إشتداد المعارك بين الجيش العراقي والقيادة الكردية أرغمت الحكومة العراقية بأصدار ((بيان ١٠ شباط عام ١٩٦٤))^{٢٠} والذي جاء فيه "قررت الحكومة منح الأكراد الحقوق القومية في إطار الجمهورية العراقية" وقد لجأ عبدالسلام عارف الى الهدنة مع الأكراد كسبا للوقت وهكذا إنتعشت الآمال بالأقرار بالحقوق القومية للشعب الكردي ولكن لعدم وجود الإرادة الفعلية لتطبيق بنود هذا البيان بقي حبرا على ورق وبهذا (لم تنجح الأنظمة السياسية المتعاقبة على الحكم في العراق في حل المسألة القومية حلا عادلا وفقا للدساتير العراقية المتعاقبة ووفقا للقانون فقد عانى الشعب الكردي وكذلك القوميات الأخرى من سياسة فئة ضيقة الأفق من السياسيين بفكر عنصري مريض فترة حكم البعث الثانية عام ١٩٦٨)^{٢١}

بعد تسلم عبدالرحمن اليزاز رئاسة الوزراء العراق في عهد الرئيس عبدالرحمن عارف، حيث كان مؤمنا بحل القضية الكردية وكان عازما ان يبعد العسكر عن السياسة لتجنب الحلول العسكرية وأراد ان يكون العراق للجميع بكرده وعربه وكان مؤمنا مخلصا وسياسيا بارعا ودبلوماسيا قديرا، أعلن عن برنامجه في (٢٩ حزيران ١٩٦٦)^{٢٢} والذي كان يتضمن اثنتي عشرة مادة حيث أكد على " ان الحكومة تعترف بحقوق الأكراد في إطار الدستور المؤقت "لكن حكومة عبدالرحمن اليزاز سقطت لتأمر الضباط عليه ولم ينفذ ما اعلنه في برنامجه

بعد ان قاد البعثيون بالتعاون مع بعض الضباط إنقلاب ١٧ تموز ١٩٦٨ وتعيين أحمد حسن البكر رئيسا لجمهورية العراق وبعد تثبيت النظام اقدمه أصدر ((مجلس قيادة الثورة))، الدستور المؤقت، دون الإشارة الى الحقوق القومية للشعب الكردي و شن هجوما عنيفا على مواقع الحركة الكردية في عام ١٩٦٩ وقد أبلى البيشمركة البلاء الحسن وتم تكبيدهم خسائر فادحة وتحت هذه الضربات الموجعة طلب قادة الأنقلاب إجراء مفاوضات مع الجانب الكردي وبعد الوساطة السوفيتية وافق الكرد على إجراء المفاوضات، أعلن عن البدء بالمفاوضات تمهيدا لأعلان بيان ١١ آذار

^{٢٠} ينظر الى الملحق رقم (٥).

^{٢١} الفضل منذر، دراسات حول القضية الكردية ومستقبل العراق، مطبوعات مؤسسة دراسات كردستانية للطباعة والنشر، السويد ٢٠٠٣، ص ٢٧.

^{٢٢} ينظر الى الملحق رقم (٦).

١٩٧٠^{٢٣} ولهذه الأتفاقيه اهمية عظيمة في تاريخ الكرد وتعتبر اهم وثيقة رسمية في القرن الماضي تقر بحقوق القومية للشعب الكردي، والتي كانت حصيلة أنهار من الدماء وسنوات من النضال، والتي اشارت الى منح الشعب الكردي ((الحكم الذاتي))^{٢٤} والذي أكد على مشاركة الكرد في الحكم وعدم التمييز بين الكرد وغيرهم، ولكن لوحظ من ان هذا البيان قد افرغ من مضمونه من قبل الحكومة البعثية (لجأت السلطة في عام ١٩٧١ الى الأقرار بالواقع ورضخت له مؤقتاً ولجأت الى تحقيق الحكم الذاتي للأكراد ومشاركتهم للسلطة المركزية بهذا النوع الذي تم التوصل إليه. ... غير ان نية السلطة البعثية لم تكن سليمة وصافية وبقصد إيجاد حل للمشكلة مؤقتاً وإيجاد مخرج للمأزق الذي صارت السلطة فيه)^{٢٥} بعد أن تم تثبيت دعائم حكمه، وبخاصة بعد ان ابرم معاهدة الصداقة مع الأتحاد السوفيتي عام ١٩٧٢ وتأميم نفط العراق وإعادة تسليح الجيش من جديد تتصل شيئاً فشيئاً من بنود ما تم الأتفاق بشأنه، ولم تمضي فترة طويلة وأثناء الجولات التفاوضية تمهيدا لأبرام إتفاقيه ١١ آذار حتى تعرض الموكب الكردي المفاوض الى كمين في بغداد وذلك في ١٢/٦/١٩٧٠ وكان الوفد الكردي برئاسة إدريس البارزاني، فأصيب على أثره القائد عضو الوفد حميد برواري بعدة إطلاقات نارية، وتم تدبير مؤامرة في ٢٩ أيلول ١٩٧١ لأغتيال البارزاني في المؤامرة المسماة مؤامرة الملاي بتدبير ناظم كزار، فكانت نية الأنقلابيين غير سليمة، حاولت القيادة الكردية وبكل الجهود للحيلولة دون وقوع القتال مرة أخرى والالتزام بما أتفق بشأنه ولكن دون جدوى^{٢٦} فقد أعلنت الحكومة بيان آذار من جانب واحد وبصياغتها وبشروطها مما رفضه الكرد، وإندلع القتال مرة أخرى بين القيادة الكردية والحكومة العراقية ولكن هذا البيان اكد (على إبراز ثلاث حقائق أساسية ترتبط كل منها بالأخرى إرتباطاً وثيقاً وهي الحفاظ على وحدة العراق وتأكيد الحقوق القومية للكورد والأعتراف بالحركة القومية الكردية)^{٢٧} حيث جسدت من الناحية الدستورية القانونية أوضح إعتراف بالهوية القومية الكردية.

بعد غزو النظام السابق دولة الكويت وقيام الانتفاضة المجيدة للشعب العراقي تحررت كردستان وتم تشكيل حكومة محلية بعدما سحبت الحكومة المركزية إدارتها من منطقة كردستان، ففي ٤/١٠/١٩٩٢ إتخذ البرلمان الكردستاني قراراً بتبني النظام الفدرالي للعراق،^{٢٨} وبعد سقوط النظام العراق السابق أقر قانون إدارة الدولة العراقية المؤقت الفدرالية، فقد جاء في المادة الرابعة " نظام الحكم في العراق جمهوري فدرالي ديمقراطي تعددي ويجري تقاسم السلطات فيه بين الحكومة

^{٢٣} ينظر الى الملحق رقم (٨).

^{٢٤} ينظر الى الملحق رقم (٩).

^{٢٥} كاظم زهير، نظرة في القضية الكردية والديمقراطية في العراق، مطبوعات مؤسسة دراسات كردستانية للطباعة والنشر، السويد ٢٠٠٥ ص ١٨.

^{٢٦} ينظر الى الملحق رقم (١٠) وملحق رقم (١١).

^{٢٧} محمود حامد، المشكلة الكردية في الشرق الأوسط، مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى.

^{٢٨} ينظر الى الملحق رقم (٢٠) قرار الفدرالية.

الأتحادية والحكومات الأقليمية " وأيضاً نص قانون إدارة الدولة على ان تقوم الجمعية الوطنية المنتخبة بكتابة الدستور ثم عرضه على الشعب لكي يُستفتى عليه وتم الأستعانة بكثير من الخبراء لصياغة دستور للعراق فقي عام ٢٠٠٥ أقرت الجمعية الوطنية العراقية الدستور ثم وافق عليه مجلس الرئاسة ووافق عليه الشعب العراقي باغلبية المطلقة وتم تعريف هوية العراق بأنه "متعدد القوميات والأديان والمذاهب وهو جزء من العالم الإسلامي والشعب العربي جزء من الشعب العربي" وجاء ايضاً في هذا الدستور ان "اللغة العربية والكردية هما اللغتان الرسميتان للعراق" وهكذا إنتعشت آمال الشعب الكردي بالعيش في عراق جديد تسوده العدالة الأتتماعية دون أن تميز بين فرد وآخر لاعلى أساس العرق او الدين او المذهب .

المطلب الثالث:- رفض الأكراد لبناء الدولة العراقية.

رفض الكرد قرار إلحاقهم قسرا بالدولة العراقية ضمن ولاية الموصل، و قاطعوا الأستفتاء الذي كان احد مقررات مؤتمر القاهرة في ١١ آذار ١٩٢١ حيث تقرر في هذا المؤتمر إجراء إستفتاء في ولاية الموصل لمعرفة رأي سكانها إذا كانوا يرغبون في الانضمام للعراق تحت عرش الملك فيصل الأول أم يفضلوا البقاء تحت السيطرة البريطانية و بموجب نتائج الأستفتاء يتم تحديد مصير ولاية الموصل.

تشكلت لجنة لدراسة مشكلة الموصل على ضوء قرار عصبة الأمم في ٣٠ سبتمبر ١٩٢٤ وبأشرت عملها في كردستان في استجواب السكان عن رغبتهم بالبقاء مع تركيا او الانضمام الى العراق وكان (الأكراد الذين يؤلفون ثلاثة أخماس الولاية ضد الحكم العربي والتركي)^{٢٩} كما كان سكان السليمانية وكركوك ضد تنويع الملك فيصل الأول ملكا للعراق وعندما جرى إستفتاء عام للموافقة على إرتقاء الأمير فيصل عرش المملكة الحديثة (قاطع كرد السليمانية هذه الأنتخابات وصوتت منطقة كركوك ضد الأمير)^{٣٠} ولأن الأستفتاء لم يكن بالأصل مبنيا على أسس ديمقراطية بل كان على شكل مبايعة حيث (كانت العملية تجري بتوزيع مضابط تنص على قبول البيعة للملك فيصل الأول أو رفضها)^{٣١} وفي مجرى الاستفتاء أستخدم الأكراد (لزيادة حصة السنة في مواجهة النسبة الشيعية كما استخدم الشيعة طريقة لزيادة حصة العرب في مواجهة النسبة في مواجهة النسبة الكردي)^{٣٢} وهذه التوافقات والمخططات كانت تصبب في مصلحة تثبيت اركان الدولة العراقية العربية كما كان مخططا من قبل بريطانيا دون مراعاة للخصوصيات القومية الأخرى.

وقد توصلت اللجنة بأن (الأهالي قد عبروا عن رغبتهم تعبيراً حراً وقد وجدت أن الشعور القومي الكردي هو الغلاب وإن كان يعد فتياً ومع أن كثيرا من القوم قد عبروا عن رغبتهم الجازمة في الأستقلال التام)^{٣٣} أذن هذا الشعور القومي كان الحافز القوي لرفض الحكم التركي أو الانضمام الى العراق العربي بل طالبوا بالأستقلال الذي اعتبر الحل الأنسب لتطلعاتهم القومية . ولكن عصبة الامم تدعم المطالب الكردية في الأستقلال او في حكم ذاتي بل والأنكى من هذا كله عندما طلب من المندوب السامي في العراق ((فرنسيس همفريز)) تقديم تقريره حول مدى أهلية

^{٢٩} عيسى حامد، المشكلة الكردية في الشرق الأوسط، مكتبة مدبولي، ١٩٩٢ ص ٦٦.

^{٣٠} كينن ديرك، الكرد وكردستان، ترجمة صلاح عرفان، منشورات مركز دراسات كردية، ٢٠٠١، السليمانية، ص ٥٠.

^{٣١} السيد موسى، القضية الكردية من الأستنزاف الى تهديد الجغرافية السياسية، مركز الإمارات للدراسات الأستراتيجية، جريدة الوفاق العدد ٤٠٨ الخميس، السنة العاشرة ٢٠٠١.

^{٣٢} العلوي حسن، التأثيرات التركية في المشروع القومي العربي في العراق، مطبعة أمير - قم، الطبعة الأولى ص ١٣، دار الزوراء - لندن ١٩٨٨. ص ١٣.

^{٣٣} عيسى حامد، المشكلة الكردية في الشرق الأوسط، مكتبة مدبولي، ١٩٩٢، ص ٦٩.

العراق للدخول الى عصابة الأمم فقد اكد على ان العراق مؤهل وناضج سياسيا وقد إستوفى الشرط المطلوبة لكي يصبح عضوا في عصابة الأمم وهذا ماكانت ترغب به بريطانيا وتجاهل بذلك ذكر اي خصوصية قومية للشعب الكردي او ان تكون لهم مطالب.

هذه الحقائق جرى تأكيدها عندما رفعت اللجنة تقريرها الى عصابة الأمم في ١٦ يوليو سنة ١٩٢٥ حيث أكد التقرير ان خمسة أثمان ولاية الموصل هم أكراد وهم ليسوا تركيا ولا عربا ولاهم بفرس وأن كانوا هم أقرب الى أكراد إيران. وعندما (الحقت كردستان العراق حاليا) بالعراق العربي نتيجة ضغط الأستعمار البريطاني في عصابة الأمم رفض الشعب الكردي قرار الضم خاصة في مدينتي السليمانية وكركوك طلب الأكراد بتشكيل حكومة مستقلة^{٣٤}

تميزت علاقات الكرد بالدولة العراقية بتوتر متزايد فالدولة التي أنشأتها بريطانيا عن طريق دمج ولايتي بغداد والبصرة ولاحقا الموصل نالت إستقلالها في ١٩٣٢ بحسب وثيقة دولية صادرة عن عصابة الأمم وعلى (الرغم من أن الكرد رأوا في تلك الفترة أن حقهم الطبيعي يقضي بتمتعهم بحقوق قومية وسياسية واسعة مساوية لحقوق بقية الشعوب الشرقية التي تحررت. .. بما فيها إنشاء دولة قومية مستقلة إلا ان الدولة العراقية سرعان ما تراجعت عن إلتزاماتها)^{٣٥} بالرغم من ان العراق قدم لائحة الى العصابة اكد فيه انه سوف لا يتم التعامل مع العراقيين بسبب القومية او المذهب ولا تمييز بينهم وهم متساوون امام القانون ويتمتعون بنفس الحقوق.

كان موقف بريطانيا صعبا بسبب عدم مراعاة مشاعر الكرد القومية ولم تف بالوعود التي قُطعت لهم ولكن الحكومة البريطانية إر تبطت بوعد يتمثل في تقرير حكم ذاتي للكرد في إستطاعته كبح السلطة العربية المباشرة في بغداد وكان يراود البريطانيين الأمل في تأسيس حكومة غير مباشرة يرأسها كردي معتدل وبذلك تحقق هدفين شق الصف الكردي من جهة ويكون قوي ينفذ بما تمليه بريطانيا عليه من جهة ثانية ليقاوم التهديدات التركية عليه تعهدت كل من سلطة الأنتداب والعراق بإحترام حقوق الشعب الكردي وجاء في لائحة الأنتداب المادة ١٦ من لائحة الأنتداب البريطاني على العراق سنة ١٩٢٢ والتي نصت على: ((لا يوجد في هذا الأنتداب ما يمنع المنتدب من تأسيس حكومة مستقلة إداريا للمناطق الكردية كما يلوح له)). وكذلك جرى التأكيد على حقوق الشعب الكردي وكبحا لجماع الشيخ محمود الحفيد الرافض لسياسة بريطانيا فقد تم وعده بتأسيس إدارة كردية مستقلة وذلك في بلاغ مشترك من قبل الحكومة العراقية والبريطانيا صدر في ٢٢ كانون الأول عام ١٩٢٢ (*) لم تف بريطانيا بما وعدت به الشيخ محمود الحفيد.^{٣٦}

^{٣٤} خالد خالد، كيف تعالج الدساتير العراقية الحقوق القومية للشعب الكردي، ستوكهولم، الطبعة الأولى شباط ١٩٩٠، ص ٢٢.

^{٣٥} شورش سامي، كردستان والأكراد الحركة القومية والزعامة السياسية إدريس البارزاني نموذجاً، دار نارس للطباعة والنشر، اربيل كردستان العراق، الطبعة الأولى ٢٠٠١ ص ١٥.
(*) جاء في تلك التعهدات (تعترف حكومة صاحبة الجلالة البريطانية والحكومة العراقية بحقوق الكرد في إقامة حكومة كردية ضمن هذه الحدود وتأملان في أن تتوصل العناصر الكوردية

كان الحاق الموصل للعراق قضية استراتيجية بالنسبة لبريطانيا حيث أنها (لم تقا تل تركيا من اجل الموصل بل أرادت أن تجعل من مشكلة الموصل تهديدا متواصلا للعراق وان (الدلائل الأولى تؤكد ان محاولات بريطانيا ساعدت العراق لتحقيق هذا الهدف مدفوعة بالدرجة الأولى بمصالحها البترولية في هذه المنطقة)^{٣٧} فضلا عن ذلك الضم يعني استرضاء لكل من إيران وتركيا بعدم نشوء كيان قومي كردي فكانت الدولتان تبدي قلقها وإمتعاضها للعود التي تقطعها كل من العراق وبريطانيا للشعب الكردي وظل هذا القلق يساور هذه الدول حتى بعد إلحاق ولاية الموصل بالدولة العراقية

بعد ان ضمنت بريطانيا مصالحها في العراق بموجب معاهدة عام ١٩٢٠ والتي تقضي ببقاء الإنتداب لمدة ٢٥ سنة، قررت صرف النظر نهائيا عن إقامة الدولة الكردية وضم كردستان الى المملكة العراقية بشكل نهائي فكانت اشبه بصفقة بين العراق وبريطانيا بموجبها يتم إلحاق ولاية الموصل بالعراق وإعترفت الحكومة العراقية بالمعاهدة كان الخاسر الوحيد من هذه المعادلة هم الكرد، ويلاحظ من ان الكرد لم يكونوا احرارا في إختيار مكان إقامتهم وعيشهم وهذا ينافي بنود الأعلان العالمي لحقوق الإنسان في حرية الإنسان في إختيار محل إقامته، كان هناك تنسيق و إنسجام في المواقف بين الحكومة العراقية والحكومة البريطانية حول ما يطلبه الكرد فكان البريطانيون يحثون ويضغطون على الكرد للتنسيق مع الحكومة وعدم معارضتها وكانت الحكومة العراقية تتصت جيدا للنصائح البريطانية وبخاصة المندوب السامي وتعمل بمقتضاها وكانت بين الحين والأخرتتعهد للكرد بعود كبدليل لكيلا يطالبون بالاستقلال.

لقد شعر الكرد باستعلاء القومية العربية عليهم لأنه (ما إن ظهر الشعور القومي العربي، بداية العهد العثماني إلا وأخذ الحديث يجري عن عراق عربي من دون الاكتراث للقوميات الأخرى)^{٣٨} و تعمق هذا شعور أكثر فأكثر بعد هيمنة الفكر القومي في الدولة العراقية و بعض كتاب العرب عمقوا هذا الشعور عبر كتاباتهم وحث الحكومات العراقية على ضرورة المحافظة على مواقفهم القومية وعدم

المختلفة فيما بينها الى إتفاق بالسرعة الممكنة حول شكل الحكومة التي يرغبون بإقامتها والحدود التي يرغبون أن تمتد إليها وأن ترسل وفدا مخلولا الى بغداد لمناقشة علاقاتهم الاقتصادية والسياسية مع كل من حكومة صاحبة الجلالة والحكومة العراقية ((انظر : - جريدة مئين العدد ٤٤ ايلول ١٩٩٥. دهوك. ويراع ايضا كتاب الدكتور وليد الأعظمي بعنوان الكرد وكردستان في الوثائق البريطانية ص ١٩٥. وكذلك كتاب ((كورد وترك وعرب)) ادموندس ص ٢٩٤ ترجمة جرجيس فتح الله. وكذلك الى كتابات في المسألة الكردية، إعداد رفيق صالح، الجزء الأول، مطبعة بنكه ي زين، السليمانية ٢٠٠٨ ص ٢٨١

^{٣٦} ينظر الى الملحق رقم (٢).

^{٣٧} حسين فاضل، مشكلة الموصل دراسة في الدبلوماسية العراقية - الأنكليزية - التركية وفي الرأي العام، مطبعة الرابطة، بغداد ١٩٥٥ ص ٣٠١.

^{٣٨} الخيون رشيد، المجتمع العراقي تراث التسامح والتكراه، معهد الدراسات الاستراتيجية، الطبعة الأولى ٢٠٠٨ - بغداد - اربيل - بيروت، ص ١٥١.

السماح للتعصب القومي الكردي ان يعكر هذه التوجهات عبر مناداتهم بتشكيل إدارة خاصة بهم لأنه يمس الأمن القومي العربي ويُضعف الدولة العراقية وقد جوبه هذا الأستعلاء برفض من قبل الكرد ورأوا ضرورة ان تكون المساواة هي السائدة بين ابناء الوطن الواحد. ليشعر الجميع من انهم مواطنون عراقيون ويكون ولائهم للعراق

تعزز التمايز في كثير من الدساتير العراقية فكان الكرد يطالبون بتثبيت نصوص تشير الى حقوقهم القومية فمادة دستورية مثل المادة الأولى من دستور ١٩٦٤ التي كتبت في زمن صعود التيار القومي بدت مخيبة لآمال القوميات الأخرى حيث جاء فيها ((الجمهورية العراقية دولة ديمقراطية إشتراكية تستمد أصول ديمقراطيتها وإشتراكيتها من التراث العربي وروح الإسلام)) كما جاء في المادة الأولى من دستور ١٩٦٨ ((الجمهورية العراقية دولة ديمقراطية شعبية تستمد أصول ديمقراطيتها وشعبيتها من التراث العربي وروح الإسلام))

ان ما جاء بالدساتير العراقية لم يطمئن الكرد على حقوقهم القومية ولم يعزز روح المواطنة المستندة على مساواة الجميع ناهيك عن ان المشكلة الكردية ليست مشكلة إعتراف بلغتهم او بعدد سكانهم بل مشكلة شعب محروم من حقوقه القومية يسعى جاهدا لكي يثبتها في الدساتير العراقية ليشعر الكرد انهم مواطنون من الدرجة الأولى.

ان رفض الأكراد المبكر استند الى تنصل العراق من وعوده للكرد فضلا عن بريطانيا فعندما وقعت حكومة نوري سعيد على معاهدة أنكلو عراقية معدلة تنص على إنهاء الأنتداب عام ١٩٣٢ شن القوميون الكرد حملة لمقاطعة الإنتخابات العامة المزمع إجراؤها لتشكيل المجلس النيابي الذي كان سيصادق على المعاهدة الجديدة والتي لم تقر شيئا للكرد لأنهم شعروا ان هذه الوعود التي اعطتها الحكومة العراقية وكذلك التعهدات التي قدمت الى عصبة الأمم بقيت حبرا على ورق فقد تأسست الدولة العراقية وفق المخطط البريطاني كذلك وفتت بريطانيا بوجه المطالبين الكردية لكي لا يأتروا على الدولة العراقية وان لا يثيروا حفزية الدول المجاورة للعراق

ان اسباب الاحتجاج كانت كثيرة ولكنها تنبع من آثار الخيبة المتواصلة في إيجاد الضمانات لصون الحقوق الكردية فاندلعت مصادمات عنيفة في السليمانية بين المتظاهرين وبين الجيش ووقع في تلك المصادمات قتلى وجرحى. رغم ذلك أثمرت الضغوط البريطانية الواقعة على الحكومة العراقية عشية دخولها عصبة الأمم في إصدار إعلان بمثابة قانون أساسي يعترف فيه بوجود وضع خاص للشعب الكردي في المملكة العراقية، ولكن الضمانات الخاصة بحقوق الكرد هذه لم يجر تطبيقها مطلقا وكانت بمثابة تعهدات(**) الدولة العراقية الى عصبة الأمم كما أملت

(**) أصدر المجلس النيابي العراقي قانونا في جلسته المنعقدة بتاريخ ٥ آذار ١٩٣٢ وصادق عليها مجلس الأعيان والمالك وقدمت لمجلس العصبة وكان يتضمن من عشرة مواد أقرت بوجود الكرد ولهم الحرية في ممارسة شعائرهم وتكون اللغة الكردية الى جانب اللغة العربية

اللجنة الخاصة التي أُلِّفها المجلس في ١٩٣٢. لقد كان تقسيم كردستان بين اربع دول عاملا هاما في إشعال ثورات محلية في كردستان العراق ضد الدولة العراقية الجديدة، بسبب شعور الكرد بالظلم ولم يعترف الأخوة العرب بهم كقومية لها حقوقها رغم الإشارة الى تلك الحقوق في الدساتير العراقية ولكن دون تطبيق فعلي على ارض الواقع.

لغة رسمية في المناطق التي يقطنها الكرد ويعين الموظفين في مناطقهم ولا تمنع الحكومة العراقية إجازة لطلب تأسيس معاهد وجامعات. .

المادة الأولى الشروط المدرجة في هذا التعهد تعتبر جزء لا يتجزأ من القانون الأساسي العراقي ولا يجوز ان يناقضا يفتنت عليها أي قانون أو نظام أو إجراء حكومي ولا يجوز أن يلغيا أو يبطلها أي قانون أو نظام أو إجراء حكومي لا في الحاضر ولا في المستقبل.

المادة الثانية يتمتع كل المواطنين العراقيين بحياتهم وحريتهم بصورة تامة مطلقة:

- دون تمييز بسبب المولد او الجنس أو اللغة أو القومية لأو الدين.

لسائر المواطنين العراقيين الحق في ممارسة شعائرهم الدينية.

المادة الثالثة : كل الرعايا العثمانيين المقيمين في العراق بتاريخ السادس من آب ١٩٢٤ يعتبرون عراقي الجنسية وتسقط عنهم الجنسية العثمانية.

المادة الرابعة:المواطنون العراقيون كافة سواسية أمام القانون ويتمتعون بعين الحقوق السياسية والمدنية دون تمييز في القومية أو اللغة أو العقيدة

الفصل الثاني : - التكوين السياسي والقومي للبارزاني

- مقدمة

مثل البارزاني الشعور الوطني والقومي وكسب ثقة الشعب الكردي و العربي من خلال بعده عن التعصب والعصبية وتسامحه مع خصومه السياسيين وكان اشد الحريصين على ان لا تؤدي المعارك المسلحة بين القيادة الكردية والحكومات العراقية الى حرب بين الشعبين العربي الكردي الامر الذي تكفل بإقامة علاقة ودية ووثيقة بين الشعبين فجعلت من البارزاني محط أنظار العالم ومحط آمال الكرد. وكان للبارزاني قول مأثور (انا لا اقاتل الشعب العراقي ولم اقاتله، إذ كيف اقاتل شعبا وأنا نفسي فرد منه، إني اقاتل الذين يمتصون دماء الشعب العراقي)^{٣٩} وكان محبا للسلام والسلام فما ان تدعو اي حكومة عراقية الى إطلاق المفاوضات بينها بين القيادة الكردية إلا وإستجاب لها البارزاني ولموقفه هذا تعرض الى الكثير من الأنتقادات وكان بعض اعضاء حزبه يلقون اللأئمة عليه، . فبحق كان زعيما وقائدا عظيما للشعب الكردي افنى حياته في سبيل رفعة وعزة شعبه لقد ولد البارزاني من رحم امة عانت الويلات ولها من المآثر البطولية الكثير فقد إستمر البارزاني على نهج امته برفض الظلم والتأسيس لنهج قويم في العيش المشترك بين الأقسام والأديان المختلفة. وهو سليل عائلة مناضلة ابت ان تعيش تحت حراب المستعمر العثماني في البدء والبريطاني فيما بعد.

^{٣٩} البارزاني مسعود، البارزاني والحركة التحررية الكردية، ثورة بارزان ١٩٤٣ - ١٩٤٥،
آب ١٩٨٦، ص ١٠. دار النشر مجهولة.

المبحث الأول : - التكوين السياسي للبارزاني

المطلب الأول:- تأثير الحياة السياسية في العراق وكردستان على الملا مصطفى البارزاني

ولد القائد مصطفى البارزاني في قرية بارزان ١٤/٣/١٩٠٣ وتوفي في مستشفى جورج تاون، في الولايات المتحدة الأمريكية ١/٣/١٩٧٩ وهو ابن الشيخ محمد ابن الشيخ عبدالسلام الأول توفي الشيخ محمد والذي كان من كبار شيوخ النقشبندية الصوفية في عام ١٩٠٢ وخلف خمسة أولاد وهم (الشيخ عبدالسلام، الشيخ احمد، محمد صديق، بابو، الملا مصطفى)، وينتسب شيوخ بارزان في سلالة أمراء العمادية، وسميت عشيرتهم البارزانية نسبة الى قريتهم بارزان، وتقع هذه القرية الى أقصى الشمال من كردستان العراق وهو سليل اسرة مناضلة وسلطة دينية حيث يتبعون الطريقة النقشبندية واسسوا تكية بارزان وكان لهم نفوذ ديني كبير في المنطقة. فتربى في كنف اسرة مشحونة بالعلم والثقافة الوطنية فقد عُرف جده عبدالسلام بأفكاره الإصلاحية الجريئة منتقدا الدولة العثمانية. مبينا في الوقت ذاته علاقة الحاكم بالمحكوم من منظور إسلامي مما سبب له مشاكل مع السلطات العثمانية. شيوخ بارزان عرف عنهم تمسكهم الشديد بتعاليم الطريقة النقشبندية والتي من وصاياها المحافظة على البيئة وتحريم صيد الحيوانات والدفاع عن المزارعين وعدم إستغلالهم وتحريم ملكية الأرض لشيوخ بارزان. فكانوا مصلحين دينيين وقادة وطنيين في الوقت ذاته. فقد كانوا بالضد من الزواج القسري وحرموا المهور وحرموا زواج (كصة بكصة). وسعوا الى بث سيطرتهم على المنطقة من خلال إيجاد علاقات مع شيوخ وأغوات المنطقة ورجال الدين وتجمع مريدون حول شيوخ بارزان إرتقى بالشيوخ الى مرتبة الزعامتين الروحية والقومية في المنطقة وايضا ظهر من يعادي شيوخ بارزان من الأغوات في المنطقة.

ظهر من بينهم قادة كبار ورجال دين رفضوا الخضوع للسلطات العثمانية. وكانت النتيجة ان ضيقت السلطات العثمانية من تحركاتهم، والحد من نفوذهم المتزايد.

عندما قام الشيخ عبدالسلام البارزاني وهو الشقيق الأكبر للقائد مصطفى البارزاني بالثورة ضد الأتراك بعد ان لاقوا الويلات والمظالم، جهز الأتراك جيشاً كبيراً للقضاء على ثورة الشيخ عبدالسلام البارزاني والذي نادى باستقلال كردستان وتوحيدها، فبعد مقاومة باسلة من قبل شيخ عبدالسلام ومقاتليه أحتل الجيش العثماني المنطقة ودمروا ما وقع تحت أيديهم وأسروا كثيرا من العوائل من بينهم البارزاني وأمه ولم يتجاوز الثالثة من عمره واقتيدوا الى الموصل وزجوا في احد سجونها. وهكذا دخل البارزاني السجن وهو لا يزال طفلا.

كانت لتضاريس منطقة بارزان التأثير الكبير على شخصية البارزاني ليكون قوي الجسد يتحمل المشاق والصعاب (نجده أبن الطبيعة الجبلية التي اكسبته صلابة

الحديد حيث ولد في كنف عشيرة لها عمقها التاريخي في النضال من اجل الحرية وتحقيق الذات القومية وهذه الطبيعة التي نشأ فيها أكسبته صفاء الذهن وحكمة الصبر وفي الجبل يعتمد الإنسان على نفسه فلا يحتاج الى الآخرين بقدر ما يحتاجون إليه، فلذلك يعتز بذاته ويكتسب الشموخ والكبرياء ويتمسك بحقه^{٤٠} كان يعشق صعود الجبال (حينئذ كان الجبل صديقا لضعيف شعر بأن لاصديق له غير الجبال اصبح الجبل سمة الصقها البعض بالكردي في حروبهم عبر التاريخ)^{٤١} كان يهوي الصيد وأشتهر بطاقاته الجسدية الخارقة، وكانت المنطقة مشحونة بالصراعات والتناقضات ومطامع الأعداء والشعب الكردي كان يأن تحت طائلتها وتذوق مر طعمها فهذه المظالم أجبرته على التفكير والتأمل للخلاص من هذه المظالم لذا تراه حمل السلاح ودافع عن كردستان وأبلى بلاءا حسنا في المعارك التي خاضها ضد الأستعمار الأنكليزي وحلفائهم من الحكومات العراقية

بعد ان إستطاع الأتراك من إخماد ثورة الشيخ عبدالسلام البارزاني إستطاع الشيخ محمود الحفيد في السليمانية ان يوقد ثورة ضد الأستعمار الأنكليزي في سنة ١٩١٩ وتضامنا مع الثورة أرسل شيخ احمد البارزاني شقيقه مصطفى البارزاني على رأس قوة من ٣٠٠ مقاتل لمؤازرة ثورة الشيخ محمود الحفيد.

فبدأ الشعور القومي الكردي يتصاعد وينضج وأصبحت قواتهم أكثر تنظيما فقد إنتفض الشيخ احمد البارزاني في منطقة بارزان ضد الأستعمار الأنكليزي في سنة ١٩٣٢، للمطالبة بالحقوق القومية الكردية وكان البارزاني مصطفى يقود هذه الأنتفاضة الباسلة وبرز دوره كقائد شاب.

كثير من الشعوب نالت إستقلالها ماعدا الشعب الكردي بعد الحرب العالمية الأولى والثانية فأن (الأستقرار القومي) في إيران وتركيا والعراق وتشكيل دولهم قد أضر بالكردي كثيرا ففي العراق أسس الأنكليز الدولة العراقية العربية دون النظر الى أن هناك قومية ثانية وهي القومية الكردية (وفي العراق قر قرار البريطانيين على تثبيت اسس الدولة القومية العربية فقضوا على ثورات الشيخ محمود والبارزانيين وإعتمدوا بعدها سياسة فك الرابطة القبلية للكردي)^{٤٢} ونشطت كثير من الجمعيات والمنظمات الوطنية والديمقراطية وطالبت بنيل حقوقها، ومنها الجمعيات الكردية فقد تأثر البارزاني بتلك الأحداث المأساوية وكان يستحضرها دائما (كانت

^{٤٠} قاسم حسن، قراءة في تاريخ نضال ملا مصطفى البارزاني، مؤتمر الذكرى المئوية لميلاد البارزاني الخالد من منشورات اللجنة العليا لأحياء مئوية البارزاني الخالد، الجزء الثاني، أعداد ممتاز الحيدي - كردستان موكرياني - دلير إسماعيل حقي شاويس، هه ولير - كردستان - ٢٠٠٣، ص ٦١٧.

^{٤١} الزاويتي احمد، ملا مصطفى البارزاني قصة ثورة وعلاقة، مكتبة الجزيرة، دهوك، الطبعة الأولى شباط ٢٠١٠ إسطنبول ص ١١.

^{٤٢} ديفيد ادمسن وفتح الله جرجيس، الحرب الكردية وإنشاق ١٩٦٤، ستوكهولم ١٩٩٠، ص ١٨. دار النشر

لتلك الأحداث والظروف التي مربها هو وعائلته تأثيرا كبيرا جدا على مستقبل حياته وكفاحه البطولي من أجل القضية الكردية الذي إستمر سبعة عقود^{٤٣}

وبعد عقد ميثاق سعد آباد ١٩٣٧^(*) المجحف بحق الكرد بين تركيا وإيران والعراق للحد من أي نشاط للحركة الكردية والقضاء على أي نشاط تنوي تغيير الخرائط المرسومة بموجب إتفاقية لوزان فقد كان لهذا الميثاق التأثير الكبير من الحد من نشاطات الحركة الكردية وتضييق الخناق عليها. ولكن لم يكن بمقدورهم من ان يقضوا على الروح القومية للشعب الكردي.

أثرت فترة الحرب الباردة بين المعسكر الشرقي والغربي على الكرد وكانت نتائجها ضد آمالهم وتطلعاتهم لأن علاقة العملاقين ومصالحهما كانت مع الدول التي تقسم كردستان وكانا يعملان وفق مصالحهما ولايباليان بالأقليات المضطهدة وكانوا يعتمدون على وجهة النظر الرسمية فقط.

الأحداث هذه أثرت بشكل إيجابي على بناء شخصية القائد الملا مصطفى البارزاني، فقد استحضر هذا القائد المأسى والألام التي حلت بشعبه من إعدام اخيه الأكبر ونفيهم لأخرين وتعرضه في أواسط ١٩٣٦^(**) الى دس السم من قبل متصرف الموصل والتي نجى البارزاني منها بأعجوبة. وكان شديد الحذر في تنقلاته ويعرف ما تنويه الأنظمة التي تقسم كردستان له من شر ولم يأت من جانبها ولم يذهب فريسة للتصفية الجسدية رغم كثير من المحاولات حيث إستخلص من السوابق التاريخية درسا.

بدأ الملا مصطفى البارزاني بنشر الوعي بين المقاتلين ولم شتاتهم وواصل النضال ضد المحتل ورفض الذل والهوان، فكانت الحكومات العراقية على إتصال معه لسماع مطالبه ونصحه بعدم إحداث قلاقل في المنطقة والخلود الى السكون والهدوء. الأستعمار البريطاني كان يساند الحكومة مرة بسماع المطالب الكردية وحثها على إجراء الأتصالات وأخرى بمساعدتها عسكريا للقضاء على الحركة الكردية المسلحة لأنه كان من صالحها ان تكون دولة العراق بمأمن دون مبالاة بما يعانیه الشعب الكردي.

قام البارزاني بجولات عديدة بهدف تعزيز وترسيخ العلاقات مع كبار اهل المنطقة من شيوخ ورجال دين ووجهاء لتوحيدهم وحرص صفوفهم على طريق النضال. وقد إلتف الكثير من هؤلاء حوله وساندوه بكل ما يملكون.

^{٤٣} الحمداني حامد، لمحات من تاريخ حركة التحرر الكردية في العراق، فيثونميديا كرونبري، الطبعة الأولى ٢٠٠٥ ص ١٩.

^(*) هو ميثاق عسكري وقع بين كل من العراق إيران وتركيا وأفغانستان في (قصر سعد آباد) في طهران وكان موجها بصورة رئيسية ضد الحركة الكردية، فقد نصت مادته السابعة ان يتعهد المتعاقدون بعدم اعطاء المجال لتأليف عصابات مسلحة وجمعيات او كل ترتيب غاية قلب المؤسسات القائمة. وقد ساعد هذا الميثاق بتقارب إيراني عراقي كبير.

^(**) في أواسط ١٩٣٦ أستدعى متصرف الموصل البارزاني الى دائرته وهناك دس له السم في القهوة ونجى البارزاني بأعجوبة، وكان لشيوخ شمر الدور الكبير في إنقاذ حياة البارزاني وخاصة الشيخ عجيل الياور، وظل البارزاني يشكو من ذلك وقد أثر على بصره.

ان صفات البارزاني الشخصية والقيادية التي استمرت لفترات طويلة (أخذت تترك بصماتها الواضحة على حركة الشعب الكردي التحررية ومسيرته كلها، كما كان واضحا صداها بين الأطراف الأخرى الصديقة والعدوة)^{٤٤}

^{٤٤} محمد عزيز، في ذكرى الغائب الحاضر، مؤتمر الذكرى المئوية لميلاد البارزاني الخالد، إعداد وإشراف ممتاز الحيدري – كردستان موكرياني – دليير إسماعيل حقي شاويس، الجزء الأول، هه وليير – كردستان ٢٠٠٣ ص ٩.

المطلب الثاني:- دور البارزاني في الحركات المسلحة

إستطاع البارزاني من نشر أفكاره الوطنية والقومية وتطلعاته المستقبلية بفعل نضاله الدؤوب من خلال قيادته مسيرة الشعب الكردي. (فر الملا مصطفى من السليمانية عام ١٩٤٣ فجمع المقاتلين في بارزان وأخذ يهاجم مخافر الشرطة وأصبح في مركز قوي في اواخر السنة لأنه اوقع هزائم بالجيش العراقي مرة أخرى)^{٤٥} إلتف حوله شباب المنطقة وحملوا السلاح وبدؤوا بتشكيل وحدات قتالية لرفع الظلم من على اهل المنطقة بعد ذلك إلتحق به كثير من ضباط الكرد وبعد مشاورات مع هؤلاء الضباط تم تشكيل (لجنة الحرية) و وضعوا لها منهاجا تضمن تنظيم فصائل مسلحة للدفاع عن كردستان يكون هدفها تحرير كردستان وأيصال صوت الشعب الكردي الى الرأي العام وبهذا المسعى قامت اللجنة بتقديم مذكرة الى الحكومة العراقية تطالب فيها الكف عن المواجهات العسكرية. وفي هذه الأثناء شكل نوري سعيد وزارته في ١٩٤٣/١٢/٢٥ وضمها ثلاثة وزراء كرد وذلك تبيان لحسن نية الحكومة في إجراء المفاوضات مع البارزاني وتهدئة للشعب الكردي، لذلك إستجابت الحكومة لنداء التفاوض وقام بدور الوساطة الوزير الكردي ماجد مصطفى الذي إلتقى مصطفى بالبارزاني في ١٩٤٤/١/٧، وحمل البارزاني الوسيط ماجد مصطفى المطالب الكردية.

لهذا الغرض زار البارزاني بغداد (في كانون الثاني ١٩٤٤ إلتقى الملا مصطفى بماجد مصطفى وتبادل الأثنان الآراء بالنتيجة اقنع البارزاني بالمجيئ الى بغداد)^{٤٦} وإلتقى بالوصي ونوري سعيد وكان نوري سعيد متحمسا (لتلبية بعض مطالب الأكراد، وحث على معالجة المسألة الكردية بصورة جدية وقدم مشروعا مفصلا الى مجلس الوزراء)^{٤٧} إلا ان اغلب اعضاء حكومته كانوا ضد توجهه هذا وكانوا يرون من انه يقدم تنازلات للكرد، ففي حزيران ١٩٤٤ استقالت وزارة نوري سعيد بعد أن أحبطت مقترحات ماجد مصطفى بسبب (معارضة القوميين العرب وتغيرات الحكومة)^{٤٨} وشكل حمدي الباجه جي حكومة جديدة لم يكن ضمن تشكيلتها الوزير ماجد مصطفى، رغم وجود وزيرين كرديين في التشكيلة الجديدة، وقامت الحكومة بالتعاون مع الأستعمار البريطاني بالتحضير للقيام بحملة واسعة على المنطقة لغرض القاء القبض على البارزاني وفي هذا الأثناء وبعد ان إتضح موقف الحكومة قام البارزاني بجولة في مناطق مختلفة من كردستان لتعبئة الجماهير شارحاً لها

^{٤٥} كينن ديريك، الكرد وكردستان، ترجمة صلاح عرفان، مركز الدراسات الكوردية كوردلوجيا، السليمانية العراق ص ٥٥. عنوان المركز www.kurdology2006@yahoo.com
^{٤٦} ناجي سعد، العراق والمسألة الكردية ١٩٥٨ - ١٩٧٠، دار اللام، المملكة المتحدة، ١٩٩٠ ص ٢٣.

^{٤٧} المصدر السابق و ناجي سعد، العراق والمسألة الكردية نفس الصفحة.
^{٤٨} مكحول ديفيد، تاريخ الأكراد الحديث، ترجمة راج آل محمد، دار فراي ١٩٩٦، ص ٤٤١.

مخاطر المرحلة وما تنويه الحكومة وقد، وضع البارزاني قواته على أهبة الاستعداد لمواجهة خطط الحكومة العسكرية.

شنت الطائرات البريطانية حملات قصف على المنطقة عقبها هجوم بري للجيش العراقي فأندلعت ثورة ١٩٤٥ وكانت على شدتها وقسوتها إنسحب البارزاني وقواته الى إيران تقاديا لوقوع الخسائر بين المواطنين، وهذه الثورة لم تكن تتفق مع مصلحة بريطانيا لأن سياستها كانت متماشية ونهج الحكومة العراقية، لذا نرى ان الحكومة العراقية بالتعاون مع بريطانيا قمعت الثورات الكردية بوحشية فما كان للبارزاني إلا ان يفكر في الأتصال بالأتحاد السوفيتي المعادي للسياسة الغربية وهنا انقسمت النخب الكردية الى جناحين يميني يؤيد إقامة علاقات مع بريطانيا وجناح يساري لأقامة العلاقات مع الأتحاد السوفيتي ولم يهتم السوفيت بالأشارات الأيجابية للبارزاني وكانوا يشكون بولائه من أنه عميل لبريطانيا وبهذا يمكن القول ان المخابرات البريطانية قد سربت هذه الشائعة لكي لا يلقي البارزاني ترحيبا من قبل السوفيت وكذلك لسبب آخر هو ان البارزاني كان سليل عائلة دينية فلا يمكن بنظر السوفيت ان يحمل أفكارا ماركسية. اضافة الى ذلك الضغوط التي مارستها الحكومتان العراقية والايروانية على السوفيت بعدم التعامل مع البارزاني وضرورة تسليمه الى العراق لأنه محكوم بالأعدام.

بعد انهيار الجمهورية الكردية في مهاباد وإعدام رئيسها في ٣١/آذار/١٩٤٧ وبعد ان أبلى البارزاني وقواته البلاء الحسن، بقيت إيران تحت رحمة بريطانيا والتي هرب البارزاني من بطشها فما كان عليه إلا ان يتوجه الى الأتحاد السوفيتي. وكان عليه ان يسلك طريقا محفوفا بالمخاطر ويواجه مستقبلا مجهولا.

وبعد معارك ضارية مع القوات الأيرانية عبر الأب الروحي للشعب الكردي مع ٥٥٠ من المقاتلين نهر آراس في ١٨/٦/١٩٤٧، الى البر السوفيتي بنجاح فسجلوا بذلك ملحمة بطولية تاريخية، وكانت وسائل الأعلام في وقتها قد تناقلت خبر عبور البارزاني الى البر السوفيتي منها إذاعة لندن وصحيفة ديلي تكلراف حيث بدأت عملية الانسحاب من منطقة بارزان مرورا بالمثلث الحدودي العراقي الأيراني التركي حينها تمكن البارزاني ورفاقه من التسلل عبر المناطق الحدودية الوعرة.

، ولفقت البطولات التي سطرها البارزاني في حرب العصابات والتكتيك العسكري والمقاومة المسلحة أنظار العالم وقد إرتقت بشخصية البارزاني الى مصافي قادة الكفاح المسلح التاريخيين واصبح مثالا بارزا للمقاومة والصمود الثوري وبذلك حقق شهرة كبيرة غيرت مكانته بين كل الأكراد حيث أصبح قائدا للحركة القومية الكردية.

للأهمية السياسية والتاريخية لواقعة عبور نهر آراس في ظروف عصيبة عسكريا وجغرافيا أنئذ أقرت جامعة طهران إدراج هذه الملحمة ضمن المواد المقررة لكليتها العسكرية كونها مادة حيوية وتكتيكاً عسكرياً رائعاً للانسحاب في حروب العصابات.

قاد البارزاني الثورة الكردية الكبرى ثورة أيلول ١٩٦١ والتي توجت بإتفاقية ١١ آذار ١٩٧٠ والتي تعد اهم وثيقة للكرد في القرن الماضي تقر بحقوقهم ووجودهم

القومي وكانت المرة الأولى التي ترى فيها القضية الكردية النور وتصل الى المنظمات الدولية والأوساط السياسية حيث لم تكن للحركة الكردية اية روابط بالسياسة الدولية او بنظام العلاقات الدولية لتبحث كقضية شعب مضطهد او تكون لها تغطية من قبل الأعلام العالمي فهي كانت محصورة في العراق. ورغم تنصل النظام العراقي عن بنودها ولكنها بقيت ذو قيمة قانونية وهذه الثورة والتي غدت خيمة لكثير من القوى الوطنية العراقية والشخصيات الوطنية والذين ساندوا الثورة هربا من ملاحقات الحكومة العراقية.

تصاعد حماس الشعب الكردي بتقرير مصيره سيما بعد صدور القرار الدولي ١٥١٤ الصادر في ١٤ كانون الأول ١٩٦١ الخاص بإعلان حق البلدان المستعمرة في حق الأستقلال فكان لهذا القرار التأثير الكبير والبارز لتصاعد الحركة التحررية الكردية واعطتها زخما كبيرا حيث اكد القرار "لا تقبل أي ذريعة لحرمان الشعوب التي لاتزال تزرع تحت الأستعمار من الممارسة الحرة لحقها في تقرير المصير والأستقلال" فقد ارسل البارزاني بمذكرة الى هيئة الامم المتحدة يذكرهم بنأساة الكورد.^{٤٩}

كان للبارزاني دور مشرف أبان العدوان الثلاثي على مصر في عام ١٩٥٦ وقد أشاد بدوره هذا الزعيم الراحل جمال عبدالناصر حين قابل البارزاني في القاهرة عام ١٩٥٨.

وتقييما لموقفه أبان العدوان الثلاثي قال الرئيس الراحل جمال عبد الناصر (إن هذا الموقف له أبعاد إستراتيجية في التاريخ النضالي بين العرب والكرد)^{٥٠}. لهذا فقد كان البارزاني حريصا اشد الحرص على تمتين الروابط بين الكرد والعرب وتعزيزها.

كان للبارزاني مواقف مشرفة في الحروب التي خاضتها الدول العربية ضد إسرائيل فأبان حرب يونيو حزيران ١٩٦٧ أصدر أوامره لقوات (البيشمركة بإيقاف العمليات العسكرية ضد الجيش العراقي)^{٥١} كي يفسح المجال أمامه ليتفرغ لمهامه الأساسية في المشاركة في المجهود الحربي وتكرار نفس الموقف أثناء حرب تشرين عام ١٩٧٣.

لقد كان موقف البارزاني من القضايا العربية واضحا وصريحا مسانداً لها خاصة القضية الفلسطينية وحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة ففي حرب حزيران ١٩٦٧ بعث الزعيم الكردي الراحل مصطفى البرزاني برقية الى الرئيس العراقي الراحل عبد الرحمن عارف (طالباً فيها بوقف العمليات العسكرية ليتسنى

^{٤٩} ينظر الى الملحق رقم (٧).

^{٥٠} البارزاني مسعود، البارزاني والحركة التحررية الكردية، كاوا للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى لبنان بيروت، ص ٤٧.

^{٥١} الأتروشي فوزي، مقالات حول القضية الكردية، مطبوعات مطبعة الثقافة، اربيل - العراق ١٩٩٩، ص ٢١٠.

للجيش العراقي مواجهة إسرائيل، .. وبعث برقية مماثلة للرئيس المصري الراحل جمال عبدالناصر مؤيدا نضال الأمة العربية ضد إسرائيل)^{٥٢}.
لقد تميز البارزاني بواقعية سياسية وكان يتخذ القرارات السياسية حسب الظروف التي كان فيها مراعيًا مصلحة شعبه ومستوعبا الطرف الدولي.

^{٥٢} يونس خالد، شبهات حول الأكراد والحل الإسلامي، الطبعة الأولى و يوليو ١٩٩٤ ستوكهولم - السويد ص٣٥. دار النشر مجهولة.

المطلب الثالث:- الحزب الديمقراطي الكردستاني كإطار للعمل السياسي والمسلح

كانت الحكومات العراقية تصف الثورات الكردية بأنها عفوية وعشائرية ولأثارة القلاقل في المنطقة هادفين بذلك الى تجريدتها من طابعها القومي، لكي لا يلتحق بها العنصر المثقف ولا تلقى صدى محلياً وعالمياً.

شغلت الساحة الكردية بعض الجمعيات والتنظيمات السياسية لكنها كانت تفتقد الى جناح عسكري يساند مطالبها ويعطيها الدفع المعنوي، وبعد قيام الجمهورية الكردية في مهاباد وتنامي الشعور القومي اوفد البارزاني الذي كان في إيران ممثلاً عنه للتباحث مع التنظيمات والأحزاب الكردية في العراق وعرض فكرة قيام الحزب الديمقراطي الكردي على الحزب الشيوعي الكردستاني (شورش) وحزب (رزكاري) والذي كان يقوده الشيوعيين الكرد، ليأخذ على عاتقه مهام المرحلة وترصين وتقوية الشعور القومي للكرد. وبهدف توحيد صفوف الحركة الكردية.

حل حزب رزكاري نفسه وإنضم الى الحزب الديمقراطي الكردي والذي عُرف فيما بعد بالحزب الديمقراطي الكردستاني (يمكن اعتبار رزكاري النواة التي إنبثق منها الحزب الديمقراطي الكردستاني)^٣ وكذلك حل حزب شورش نفسه والتحق بالحزب الجديد. وعقد الحزب اول مؤتمر له في بغداد في ١٦ آب ١٩٤٦ فكان يوماً خالداً في تاريخ الأمة الكردية، وواصل الحزب نضاله كحزب قومي ديمقراطي واختير البارزاني رئيساً له بالأجماع وحمزة عبدالله سكرتيراً للحزب.

وقد قام الحزب بأدوار وطنية مع بقية الأحزاب السياسية العراقية في رفض سياسة الاستعمار والعهد الملكي (كما إشتراك البارتى في المظاهرات التي ألهبت الوتبة الوطنية بنشاط ولعبت طليعة البارتى دوراً في مظاهرات كلية الحقوق التي بدأت منذ بداية سنة ١٩٤٨)^٤ وقاد نضال الشعب الكردي في الانتفاضات والمظاهرات، وجزير بالذكر ان علاقة الحركة التحررية الكردية لم تكن على وفاق تام مع الحركة القومية العربية لأن اهدافهم كانت مختلفة (فالتيار القومي العربي كان يتطلع الى المحافظة على وحدة العراق ومعالجة الوحدة العربية بينما كان البارتى يسعى الى تحقيق المساواة بين العرب والأكراد)^٥ وهنا لا بد من الإشارة بأن الحركة التحررية الكردية كانت تسعى الى إظهار الحركة الكردية بمظهر عراقي وبخاصة عندما رفعوا شعار الديمقراطية للعراق والحكم الذاتي لكردستان. وبهذا الصدد فقد وقفت اللجنة المركزية للحزب بالصد من حلف بغداد ١٩٥٥ والذي تلخصت أحد أهدافه في تضيق الخناق على الحركة الكردية.

^٣ ناجي سعد، دراسات في المسألة القومية الكردية، الدار العربية للعلوم، الطبعة الأولى ٢٠٠٥، ص ١٤٢.

^٤ عيسى حامد، المشكلة الكردية في الشرق الأوسط، مكتبة مدبولي، ١٩٩٢، ص ٣٤٥.

^٥ المصدر السابق، عيسى حامد، المشكلة الكردية في الشرق الأوسط ص ٣٤٦.

بعد قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ باركها الحزب على الفور وأصدر بياناً في ١٦/تموز/١٩٥٨ تأييداً لها معلناً استعداد الحزب للدفاع عن الثورة وقام الحزب بتنظيم مظاهرات تأييداً لها.

لقد أعلن البارزاني مرارا بعد عودته من الأتحاد السوفيتي انه جندي من جنود ثورة ١٤ تموز.

كانت هناك آراء ووجهات نظر متباينة بين قيادات الحزب وكان البارزاني يبحث الجميع برص الصفوف والحفاظ على وحدة وتماسك الحزب تمحورت الخلافات حول إعتقاد بعض أعضاء الحزب بضرورة اطلاق يد الحزب بكل شئ وكان البارزاني يسعى الى تأكيد زعامته للحزب باعتباره قائداً للشعب الكردي وضرورة مراعاة مصالحه وان يكون الشعب فوق الميول الحزبية والترفع عن الحزبية والتحزب بشكل ضيق لذا كانت كل مطالب البارزاني هي لخدمة الشعب وتعبر عن معاناة الشعب وليس عن معاناة الحزب. لهذا كانت إحدى التهم التي وجهها بعض الأعضاء للبارزاني من أنه لا يعترف بالحزب وبدوره القيادي. عقد الحزب الديمقراطي الكردي مؤتمره الرابع في بغداد في ٤-٧/١٠/١٩٥٩ بحضور رئيس الحزبي لأول مرة، ولإتخاذ الحزب قرارات مهمة منها تصفية الجناح الماركسي في الحزب، وتعديل اسم الحزب الى الحزب الديمقراطي الكردستاني بعدما كان اسمه حزب الديمقراطي الكردي وتم تعديل بعض الفقرات من منهاج الحزب خاصة فقرة ((إسترشاد الحزب بالأفكار الماركسية اللينينية)) الى عبارة ((الانتقاع بالأفكار الماركسية اللينينية)) حيث كان الحزب ببرنامج في مجمله يسير على الخطوط الماركسية اللينينية وكانت مادته الثانية تنص على أن الحزب ينتفع في نضاله السياسي وفي تحليلاته الاجتماعية من النظرية العلمية الماركسية اللينينية لذلك بقي (الحزب إشتراكية بشكل واضح ومؤيدا للكتلة السوفيتية)^{٥٦} وأنتخب البارزاني رئيساً رئيساً بالأجماع.

نكاية بالبريطانيين حيث شعر الشعب الكردي بأنها سبب مأساته وسبب تقسيمهم ونكساتهم ولم يوفوا بوعدهم بمساندة الكرد لذا أعتبر الكرد ان الأتحاد السوفيتي هو الصديق الوفي لأن السوفيت كانوا على خصام مع بريطانيا (كان شعب كردستان ينظر الى الأتحاد السوفيتي نظرة الصديق المنقذ باعتباره كان النذ الأقوى للأستعمار الغربي وهذا ما دفع بالتنظيمات الكردستانية الى أن تتبنى أو أن تسير في ضوء الماركسية اللينينية في منهاجها)^{٥٧}.

في ٩ كانون ١٩٦٠ اصبح الحزب مجازاً بشكل علني واصدر لسان حاله جريدة (خه بات) أي النضال والمنقذين)) وبدأ الحزب بتهئية كوادره وحث تنظيماته هذه المرة بشكل علني تمهيدا لعقد المؤتمر الخامس حيث عقد مؤتمره في بغداد في ١٩٦٠/٥/٥.

^{٥٦} مدول ديفيد، تاريخ الأكراد الحديث، ترجمة راج آل محمد، دار فرايب ١٩٩٦، ص ٤٥٤.

^{٥٧} البارزاني مسعود، الحزب والحرية الكردية الجزء الثاني، كاوا للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية ١٩٩٧، لبنان بيروت، ص ٣٥.

وبعد ان تدهورت الأوضاع بين الزعيم عبدالكريم قاسم والقيادة الكردية واصبحت الثقة تتضاءل بينهما قدم الحزب الديمقراطي الكردستاني كمحاولة اخيرة في ٢٠ / تموز / ١٩٦١ مذكرة الى الزعيم عبدالكريم قاسم لتفادي وقوع القتال لأن الأجواء كانت تبشر بذلك وضرورة تطبيق ما جاء في الدستور وبخاصة المادة الثالثة، والتي نصها "يقوم الكيان العراقي على أساس التعاون بين المواطنين كافة، بأحترام حقوقهم وصيانة حرياتهم ويعتبر العرب والأكراد شركاء في هذا الوطن، ويقر هذا الدستور حقوقهم القومية ضمن الوحدة العراقية" وكثير من المطالب منها سحب الجيش الذي ارسل الى كردستان وإطلاق الحريات الديمقراطية، وإزالة التفرقة. ولم يستجب عبدالكريم قاسم لما جاء في المذكرة، بل دأب على تعزيز الحشود العسكرية وقام بتسليح العشائر الكردية المعادية للحزب الديمقراطي الكردستاني.

وكان شعار الحزب الديمقراطي الكردستاني (الديمقراطية للعراق والحكم الذاتي لكردستان) وقد ربط الحزب حصول الكرد على الحكم الذاتي بمسألة تحقيق الديمقراطية للعراق فالحكم الذاتي لا يغدو حقيقة واقعة إلا بتأمين حكم ديمقراطي لأن بدون حكم ديمقراطي لا يمكن تحقيق ما يناضل من اجله الكرد فالحزب لم يرفع شعارات براءة مستحيلة التحقيق بل كان نشاطه مستمدا من صميم الواقع الفعلي للمجتمع الكردي وبذلك يكون قد ربط القضية الكردية بالقضية العراقية وكسبت بذلك إحتراما اكبر. وكان رئيسه يسير وفق العادات والتقاليد والأفكار السائدة بين الشعب الكردي ويوضيها في خدمة الشعب كان واضح المنطق واقعي الطرح. وقد رعى البارزاني مبدأ التعددية الحزبية وقيام تعاون وتحالف مع الأحزاب العراقية والكردستانية، فقد عزز العلاقة مع الحزب الشيوعي العراقي. واحزاب وطنية أخرى.

ان قيادة البارزاني لهذا الحزب اكسبت الحزب جماهير غفيرة. وكان البارزاني يحث المناضلين بالترفع فوق الميول الحزبية وأراد ان يكون الحزب بحجم قومي ويخدم القضايا القومية وفق نهج حقيقي لخدمة المجتمع. والحزب الديمقراطي كان موجهاً وقائداً للثورة الكردية وقد عقد الحزب ١٣ مؤتمرا حزبيا، كانت مراجعة شاملة لمسيرة المراحل المتعاقبة من الحياة التنظيمية والجماهيرية وتطوير منهاجه الداخلي حسب متطلبات كل مرحلة. وحاول الحزب ان يواكب مستجدات العصر وقيادة النضال القومي - التحرري وحقق الأنتصارات وتحمل الأخطاء التي رافقت مسيرته النضالية كما يصرح الحزب بذلك وبقي البارزاني رئيسا للحزب حتى وفاته (ومنذ تأسيسه مرّ الحزب بالعديد من المتغيرات والصراعات على القيادة إنحرف خلالها يمينا ويسارا واستقر نهائيا تحت هيمنة الملا مصطفى البارزاني في عام ١٩٦٤)^{٥٨}

ففي عام ١٩٦٤ ظهرت خلافات جديدة بين البارزاني رئيس الحزب وبعض أعضاء اللجنة المركزية وقرروا تجريد رئيس الحزب من صلاحياته، بعدما اعلن

^{٥٨} ناجي سعد، دراسات في المسألة القومية الكردية والدار العربية للعلوم، الطبعة الأولى ٢٠٠٥، ص ١٤٣.

البارزاني وقف إطلاق النار عندما قام عبدالسلام عارف بالإنقلاب على البعثيين وبدأ بأجراء المفاوضات رغم معارضة بعض أعضاء الحزب لوقف إطلاق النار ان قرار البارزاني الفجائي لوقف إطلاق النار أحدث (في القيادة المدنية للبارتي أسي وذهولاً)^{٥٩}. وبهذا (إنفجرت الأزمة الداخلية في الحزب في عام ١٩٦٤ وجرت إعادة تنظيم الحزب الديمقراطي الكردستاني على ماتراه اليوم)^{٦٠} وإنشطر الحزب الى جناحين الجناح الأول الحزب الثوري الكردستاني كان يمثله ابراهيم احمد وجلال الطالباني وبعض اعضاء اللجنة المركزية وآخرين من المكتب السياسي وجناح الحزب الديمقراطي الكردستاني يمثله رئيس الحزب البارزاني واغلبية اعضاء المكتب السياسي واللجنة المركزية. وبعد إبرام إتفاقية ١١ آذار ١٩٧٠ إلتحم الجناحان لشعورهما بمتطلبات المرحلة وقد عفى البارزاني عن الجناح المنشق واثبت تسامحه ووقدرته على العفو. وكذلك الجناح المنشق شعر بمسؤولية المرحلة وعاد الى صفوف الحزب.

ان مسيرة الحزب الحافلة بالانتصارات والمنجزات من الطبيعي أن ترافقها أخطاء وإخفاقات ولذلك وبعد إنهيار الثورة الكردية بعد إتفاقية الجزائر في ٦/آذار ١٩٧٥ بين العراق وإيران قيم البارزاني مسيرة الحزب ومارافقها من أخطاء متحملا اياها ومنتقداً نفسه في مراحل كثيرة وقد عقد مؤتمر هام جدا للحزب من ١١ - ١٦ آب ١٩٧٦ في برلين لتقييم الثورة ومراجعة المرحلة النضالية السابقة وتشكيل القيادة المؤقتة.

بعد رحيل البارزاني الخالد مؤسس الحزب عقد الحزب الديمقراطي الكردستاني مؤتمره التاسع في ١٩٧٩، إنتخب وباجماع السيد مسعود البارزاني رئيسا وتم تثبيت احد القرارات التي تلزم الحزب بالاستفادة في نضاله السياسي والأقتصادي والأجتماعي من تراث البارزاني الخالد.

لقد توج الحزب مسيرته الفكرية والسياسية في مؤتمره الثالث عشر والذي إنعقد في ١١/١٢/٢٠١٠ في اربيل برفع شعار حق تقرير المصير للشعب الكردي كشعار مركزي للحزب، وأنتخب السيد مسعود البارزاني رئيسا له.

^{٥٩} آدمسن ديفيد، فتح الله جرجيس، الحرب الكردية وإنشقاق ١٩٦٤، ستوكهولم ١٩٩٠، ص ٣٦. دار النشر مجهولة

^{٦٠} موربيس رينيه، كردستان أو الموت، ترجمة وتعليق جرجيس فتح الله المحامي، مطبوعات كردولوجيا رقم ٣-١٩٨٦، ص ٦٨. دار النشر مجهولة

المبحث الثاني : - ثورة تموز ١٩٥٨ والحقوق القومية للشعب الكردي

المطلب الأول:- حقوق الشعب الكردي في دستور ١٩٥٨ .

علق الشعب العراقي آمالا كبيرة على ثورة ١٤ تموز وإلتفوا حول قادتها لأنها لم تكن صدفة بل حصيلة نضال طويل خاضه الشعب العراقي بعربه وكرده وتحمل الصعاب وتعرض لأنواع شتى من الظلم والتفرقة، فقد هنا الحزب الديمقراطي الكردستاني قادة الثورة وأبدى الأستعداد الكامل للدفاع عنها، كان البارزاني ورفاقه لايزالون في الأتحاد السوفيتي يُذكر انه كانت للحزب إتصالات مع عدد من الضباط الأحرار وكان بضمنهم ضباط أكراد في بداية عام ١٩٥٨ حينما (تسارعت الأحداث كان الحزب الديمقراطي الكردستاني على إتصال مع الضباط الأحرار.والذين سعوا الى الإطاحة بالنظام الملكي وإقامة جمهورية ديمقراطية على خطى الهدف السياسي الذي وضعه مؤتمر (ح، د. ك) لعام ١٩٥٣)^{٦١}. وكان لضباط ومراتب الكرد في الجيش العراقي الدور الكبير في أي تمرد داخل الجيش ضد الثورة في المناطق الكردية.ورأى قادة الثورة ان القضية الكردية جزء من الحركة الوطنية في العراق. وقد أعلن الزعيم عبدالكريم قاسم أن القانون الأساسي لسنة ١٩٢٥ والذي كان قد صدر في العراق تحت الأحتلال البريطاني بات ملغياً ومن الجدير بالذكر ان بريطانيا حاولت إقناع الكرد بالوقوف ضد الثورة (وبدأت تتحرك لأستخدام الورقة الكردية ضد النظام الجديد لتحقيق مآرب لامت بصلة الى مصالح الكرد القومية)^{٦٢} ذلك باعطاء وعود لهم بالحصول على حكم ذاتي ولكن الكرد رفضوا الفكرة ولم يثقوا بالبريطانيين وكذلك اثاروا التعهدات التي قطعتها بريطانيا للكرد عندما انضم العراق الى عصبة الأمم^(*) (ولقطع الطريق على بريطانيا أرسلت اللجنة المركزية

^{٦١} مكحول ديفيد، تاريخ الأكراد الحديث، ترجمة راج آل محمد، دار الفرابي ١٩٩٦، ص ٤٥٤.
^{٦٢} قادر جبار، قضايا كردية معاصرة- كركوك - الأنفال - الكرد وتركيا، مطبعة براس للطباعة والنشر، اربيل - العراق، الطبعة الأولى ٢٠٠٦، ص ٦٧.

^(*) هي تعهدات الدولة العراقية المقدمة الى عصبة الأمم كما املتتها اللجنة الخاصة التي ألفها المجلس بقراره المتخذ في ٢٨ كانون الثاني ١٩٣٢، والتي أصدرها المجلس النيابي العراقي على شكل قانون في ٥ أيار ١٩٣٢ وصادق عليها مجلس الأعيان والملك وقدمت الى لمجلس العصبة. وكانت متكونة من عشرة مواد تؤكد على عدم التمييز بين المواطنين لسبب قومي او مذهبي او طائفي وأن المواطنين العراقيون كافة سواسية أمام القانون، وأن إختلاف في القومية أو الدين أو اللغة لا يخل بحق أي مواطن. وجاء في المادة التاسعة من ان الحكومة العراقية توافق على أن تكون اللغة الكردية الى جانب العربية للغة الرسمية في الأفضية التي تقطنها غالبية كردية . . وتوافق الحكومة العراقية على أن يكون الموظفون المعنيون من تلك القومية

للحزب الديمقراطي الكردستاني رسالة الى منظمة الأمم المتحدة مؤكدة دعم الشعب الكردي للنظام الجديد)^{٦٣}.

تمت صياغة دستور جديد للعراق وتم وضع المادة الثالثة من الدستور المؤقت الصادر في ٢٧ تموز والتي أقرت ولأول مرة بشراكة الكرد والعرب في الوطن الواحد والتي نصها " يقوم الكيان العراقي على أساس التعاون بين المواطنين كافة، بإحترام حقوقهم، وصيانة حرياتهم ويعتبر العرب والأكراد شركاء في هذا الوطن، ويقر هذا الدستور حقوقهم القومية ضمن الوحدة العراقية" (**). وكانت هذه هي المرة الأولى التي تعترف بها دولة تضم جزءا من كردستان دستوريا بالحقوق للشعب الكردي.

أقرت المادة الثانية من الدستور العراقي المؤقت بأن العراق جزء من الأمة العربية (دون إعتبار لوجود القومية الكردية في العراق)^{٦٤} إذ كيف تكون كردستان جزء من الوطن العربي والشعب الكردي جزء من الأمة العربية وقد ظل هذا السجل قائما وحاول الكرد إدراج فقرة تشير الى ان الشعب العربي جزء من الأمة العربية، لأن عبارة العراق جزء من الأمة العربية تعتبر صياغة سياسية أكثر من كونها جغرافية لأن العراق يتشكل من جزئين العربي والكردي كما نصت عليها المادة الثالثة من الدستور نفسه، فالعرب هم جزء من الأمة العربية والكرد جزء من الوطن الكردي (كردستان) وكان الزعيم في خطبه يؤكد (بأن هذه الشراكة التي أعلنت في الدستور المؤقت يعني إستقلال واسع في الإدارة وحصة أكبر في المشاريع الأنمائية والخدمات الاجتماعية وعلى الأخص في حقل التعليم واللغة وعلى هذا الاساس فقد أيدت المنظمات الكردية في داخل العراق وخارجه هذا الإنقلاب وإنضمت الى الحكم الجديد)^{٦٥}.

وكانت القيادة الكردية تبارك أي إتحاد او وحدة بين العراق وأشقائه العرب شريطة ضمان الحقوق الكردية.

كذلك سعى الحزب الديمقراطي الكردستاني بكل جهوده لوضع مادة في الدستور المؤقت تشير الى (الحكم الذاتي) كحق طبيعي للقومية الكردية ولكن دون جدوى (وفي الأيام الأخيرة لنشر الدستور، حاول حزبنا من اجل وضع الحكم الذاتي ايضا

^{٦٣} قادر جبار ص ٦٧. مصدر السابق.

^(**) تم الإعلان عن الدستور المؤقت في ٢٧ تموز ١٩٥٨ الذي تضمن ((٣٠)) مادة موزعة على أربع أبواب ومقدمة أعلن فيها الأنتهاء العمل بالقانون الأساسي العراقي وأن الدستور الجديد مؤقت حتى يُسن الدستور الدائم والغريب أنه قد شكلت لجنة لصياغة الدستور بقرار وزاري في ١٦ تموز من رجال قانون وقد نصت المادة الثالثة على مايلي _ يقوم الكيان العراقي على أساس التعاون بين المواطنين كافة بأحترام حقوقهم وصيانة حرياتهم ويعتبر العرب والأكراد شركاء في هذا الوطن ويقر هذا الدستور حقوقهم القومية ضمن الوحدة العراقية.

^{٦٤} خالد خالد، كيف تعالج الدساتير العراقية الحقوق القومية للشعب الكردي دراسة مقارنة بين النظرية والتطبيق، ستوكهولم ١٩٩٠، ص ٢٧.

^{٦٥} س.ج أمومنس، المشكلة الكردية، ترجمة كردمخلص، ألفت في الجمعية الملكية لآسيا الوسطى في ٢٥/١٠/١٩٦٦، كتابات في المسألة الكردية، بنكه ي زين، السلمانية و الطبعة الأولى ٢٠٠٨، ص ١٨٢.

في المسودة ولكن هذه المحاولة لم تنجح^{٦٦} ورغم ذلك رحب الكرد بالدستور الجديد لأنها أقرت بحقيقة تاريخية قائمة بشراكة العرب والكرد في الوطن العراق. وكذلك أكدت جبهة الأتحاد الوطني عن تأييدها لما جاء في الدستور بخصوص الشعب الكردي وذلك من خلال (برنامجها المعدل الذي اعلنته في تجمع جماهيري في بغداد في ٢٥ / نوفمبر / ١٩٥٨)^{٦٧}.

وقد رأَت الجبهة أن العراق يقوم على أساس التعاون وتكاتف جميع المواطنين وإحترام حقوقهم وحماية حرياتهم وهي تنظر الى العرب والكرد كشركاء متساوين في الوطن الواحد

تم تأسيس مجلس السيادة وضم في عضويته احد الأكراد وهو العقيد خالد النقشبدي. كذلك تم تأليف وزارة وكان في تشكيلتها وزيرين كرديين كما تم تعيين احد ضباط الكرد والذين شاركوا في الثورة عضوا في المحكمة العسكرية العليا ولتعزيز الشراكة في الوطن الواحد انسحب العراق من حلف بغداد الذي تأسس في شباط سنة ١٩٥٥ والذي كان على هيئة إتفاق عسكري بين العراق وتركيا ثم انضمت إليه إيران للحد من نشاط الحركة الكردية (وكان ميثاق بغداد باعثا للمخاوف بالنسبة للوطنيين الكرد الذين وجدوا فيه تهديدا بالنظر لوجود التعاون السابق بين بغداد وأنقرة وطهران ضد الكرد ولذلك كان انسحاب العراق من الميثاق مبعثا لتشجيع الكرد وإزدياد حماسهم لتأييد النظام الجديد)^{٦٨}.

ابرق البارزاني لزعيم الثورة مهنا إياه بقيام الثورة وإبداء رغبة شديدة بالعودة الى العراق ليكون جنديا من جنودها وقرر البارزاني (الذي كان لاجئا في الأتحاد السوفيتي العودة الى العراق فتوجه أولا الى براغ وإلتقى بالوفد الكردي الذي كان قد وصل هناك برئاسة إبراهيم احمد عضو اللجنة المركزية ل ح د ك وأبلغه الوفد موافقة الحكومة العراقية على عودته الى العراق ووقف البارزاني في طريقه الى بغداد في القاهرة وقابل الرئيس المصري جمال عبدالناصر)^{٦٩} وكان قد صدر حكما غيابيا على البارزاني بالأعدام وهو في الأتحاد السوفيتي فتم إلغاء الحكم و صدر عفو عام عن الأكراد والتي صدرت أحكام بحقهم في العهد الملكي لأسباب سياسية وإنتعشت آمال الشعب الكردي وبخاصة البارزانيون منهم لأنهم عانوا من التشرد والسجن والحق يُقال (أن قيادة ثورة ١٤ تموز أنصفت البارزانيين وقدمت مساعدات كثيرة لتعويض جزء مما لحق بهم من خسائر في العهد البائد وخطت لأقامة

^{٦٦} الحيدري ممتاز، الكرد وحكومة قاسم وإندلاع ثورة ايلول، وثيقة هامة عمرها ٣٨ سنة من موسكو الى اربيل، اربيل ١١/٩/٢٠٠٠، مطبعة الجامعة، ص ٣٥.

^{٦٧} قادر جبار، قضايا كردية معاصرة، كركوك - الأنفال - الكرد وتركيا، دار ناراس للطباعة والنشر، اربيل العراق، الطبعة الأولى ٢٠٠٦، ص ٦٥.

^{٦٨} كينن ديرك، الكرد وكردستان، ترجمة صلاح عرفان، منشورات مركز الدراسات الكردية (كوردلوجيا) السليمانية، العراق، ٢٠١٠ ص ٧٣.

^{٦٩} خالد خالد، السياسية السوفيتية تجاه القضية الكردية في الميزان، ستوكهولم الطبعة الأولى ١٩٩٠ ص ٣٥.

مشاريع مختلفة لتطوير المنطقة)^{٧٠} وأن البارزانيين من جانبهم تحولوا الى جنود أوفياء للذود عن ثورة ١٤ تموز وتحسنت ظروفهم المعيشية وعلت منزلتهم بين الكرد. وفي عهد الثورة وأطلق حق حرية التعبير وأنتعشت حرية الصحافة وإزداد عدد الصحف وسمحت السلطات بصدور (اربع عشرة صحيفة كردية منها صحيفة خبات - الكفاح وصحيفة كردستان. الخ وما ان حل عام ١٩٥٩ حتى كان الكرد على صلة وثيقة بعبدالكريم قاسم فشاركت العناصر الكردية القوات الحكومية في ضرب أي حركة كانت تهدد الحكم منها حركة عبدالوهاب الشواف في محافظة الموصل وأحداث مدينة كركوك. و في يناير ١٩٦٠ تقدم الملا مصطفى ورفاقه بطلب الى وزارة الداخلية لتأسيس حزب سياسي كردي)^{٧١} ولأول مرة يحصل الحزب الديمقراطي على إذن من الحكومة وعمل بشكل علني وكانت من نتائج ذلك ان قام الحزب بتوعية الجماهير الكردية بأقامة الندوات والحوارات الفكرية في مختلف المناطق مما كان له تأثير إيجابي في رفع الروح المعنوية لأبناء الشعب الكردي.

أفرج عن الشيخ احمد البارزاني في ١٩٥٨/٧/٢١، والذي كان قد حكم عليه من قبل المجلس العرفي العسكري أعقاب ثورة بارزان ١٩٤٥، وتم إعتبار الضباط الأربعة والذين أعدموا سنة ١٩٤٧ شهداء الوطن وتم إعادة حقوقهم التقاعدية. وعاد رفاق البارزاني والذين كانوا معه من موسكو الى ميناء البصرة ١٦/نيسان/١٩٥٩ على متن سفينة (كروزيا) وسط استقبال جماهيري كبير من قبل أبناء البصرة. وصل البارزاني الى العراق في ١٩٥٨/١٠/٦ وسط إستقبال رسمي وشعبي وفي اليوم الثاني قام البارزاني بزيارة الزعيم عبدالكريم قاسم وقدم له الشكر وخصصت الحكومة العراقية دار نوري سعيد سكنا له وصرفت له راتب وزير وأمر الزعيم عبدالكريم قاسم مجلس الأعمار بأن يبني لرفاق البارزاني مساكن في منطقة بارزان وخصص لهم رواتب.

ساند الكرد عبدالكريم قاسم ووقفوا بالضد من أعداء الثورة وبخاصة ضد حركة العقيد الشواف الذي كان احد الضباط القوميين المشاركين في الإطاحة بالنظام الملكي لقد إستعان الزعيم عبدالكريم قاسم بالكرد والشيوعيين لتثبيت أركان حكمه والوقوف بوجه القوميين وتوطدت العلاقة بينهم حيث طلب عبدالكريم قاسم من البارزاني إرسال قواته لإخماد حركة الشواف في الموصل في ٨/مارس/١٩٥٩. وتمت السيطرة على المدينة من قبل القوات الكردية بالتعاون مع الحزب الشيوعي العراقي. وقد قام أفراد من فرع حزب الديمقراطي الكردستاني في الموصل باقتراح أعمال إنتقامية ردا على تعرض ضباط الكرد في الموصل الى إهانة وسوء تعامل. وفي ظل الثورة تفاعل الشعب العربي والكردى بمستقبل زاهر وليضعوا حدا للصراعات الخلافات والتي عجزت الحكومات السابقة عجزت عن حلها حلا جذريا لأنها لم تكن جادة ولم تكن تملك الأرادة الحرة للقيام بذلك (ونحن نعرف بالطبع ان

^{٧٠} البارزاني مسعود، البارزاني والحركة التحررية الكردية، الجزء الثاني، كاوا للنشر والتوزيع الطبعة الثانية ١٩٩٧، ص ٤٣.

^{٧١} عيسى حامد، المشكلة الكردية في الشرق الأوسط، مكتبة مدبولي ١٩٩٢ ص ١٨٩.

الحكومات التي توالى على دست الحكم منذ تكوين الدولة العراقية حتى قيام ثورة ١٤ تموز الخالدة كانت أما مسيرة بوحى من الأجنبي ومصالحه الأستعمارية أو ينقصها الرجال المحنكون ذوي الأخلص الحقيقي للبلد)^{٧٢}.

إنتعشت الحياة الحزبية في العراق وسُمح للأحزاب السياسية ممارسة نشاطاتها الحزبية. لكن تلك الفترة لم تدم طويلا حيث اندلعت صراعات بين الأحزاب السياسية والقومية وأدى هذا الصراع الى (إلتفاف القوميين حول عارف وإلتفاف الشيوعيين والديمقراطيين حول قاسم)^{٧٣} حيث (لجأت الأحزاب والقوى القومية للتأمر على الثورة وهي في أيامها الأولى بدعوى الوحدة الفورية مع الجمهورية العربية المتحدة)^{٧٤} وفي خطوة مفاجئة أصدر عبدالكريم قاسم قانون الجمعيات لسنة ١٩٦٠ حيث كان له تأثير على العمل الحزبي وكبله بقيود كثيرة.

^{٧٢} خصباك شاكر، الكرد والمسألة الكردية، كتابات في المسألة الكردية، الجزء الأول، السليمانية ٢٠٠٨ مطبعة شفان، ص ٦٤.

^{٧٣} جريدة المدى، عبدالناصر والبارزاني علاقة كان هدفها المستعمر، ٢٠١٠/٠٣/١٨. الرابط أدناه.

<http://almadaper.net/news.php?action=view&id=13751>

^{٧٤} الحمداني حامد، لمحات من تاريخ حركة التحرر الكوردية في العراق، فيشونميديا كرونبري، الطبعة الأولى ٢٠٠٥، ص ٣٦.

المطلب الثاني:- التغييرات السياسية في سلطة ١٤ تموز وثورة أيلول ١٩٦١.

إنحرف عبدالكريم قاسم عن النهج الديمقراطي لثورة تموز وخرق النصوص الدستورية بعدما كان يتصرف كقائد للشعب ومحب للجميع وكان له معارضين كثيرين يعارضون تقربه من الشعب الكردي وكانوا بالصد من عودة البارزاني الى العراق بحجة ان الثورة لم تستقر بعد ومن الممكن ان يظهر للبارزاني خصوم مما يؤثر على استقرار الأوضاع ولكنه اراد التقرب الى البارزاني وذلك لتقوية الثورة ونتيجة لوجود فئات أخرى غير الكرد فكان على الزعيم مراعاتها والأنصت لها كذلك وكانت تتكون من (الوطنيون الديمقراطيون والذين طالبوا بجمهورية ديمقراطية ذات برلمان منتخب و الوحدويون العرب والأستقاليون الذين أرادوا الأندماج التام بالجمهورية العربية المتحدة و الشيوعيون الذين كانوا يطمحون الى نفوذ واسع وإقترحوا الأتحاد الفدرالي مع الجمهورية العربية المتحدة كبديل للوحدة الشاملة)^{٧٥} ناهيك عن مطالبة الكرد بضمان حقوقهم في أي إتحاد فكان على الزعيم ان يراعي هذه التوجهات ويحتفظ بالتوافق بين هذه الآراء ولكنه اهمل التوافق والتوازن بين القوى وتوجهاتها المختلفة إذ(سرعان ما قام يضحى بكل مسعى حميد تجاه العراق من اجل نفسه وبقائه في الحكم فلم يكن حزب البعث آنذاك من الأهمية بمكان بعد بالنسبة لشطري الوطنيين والقوميين والشيوعيين وكان قاسم يثير إحدى الفئتين ضد الأخرى ويحاول كسب ولاء الجيش بإغداق اموال الدولة عليه)^{٧٦} ونتيجة هذا الانحراف كان الحزب الديمقراطي يطالبه بتنفيذها نصوص الدستور.

بدأ الشك ينتاب قيادة الثورة من الموقف الكردي وتزايد شعبيته وتحركاته وبخاصة عندما قام البارزاني بزيارة موسكو^(*) في ١١/٥/١٩٦٠ للمشاركة في إحتفالات الكريملين حيث (كانت علاقات الأتحاد السوفيتي مع حكومة قاسم في العراق إيجابية عام ١٩٦٠ وظهر السوفيت بمظهر الصديق للشعب الكردي، وفي أكتوبر ١٩٦٠ دعي ملا مصطفى البارزاني الى موسكو بمناسبة ذكرى الثورة وحاولت القيادة السوفيتية ان تبدي تفهما للقضية الكردية وقَدروا منزلة البارزاني العالية لدى الشعب الكردي والأوساط الوطنية العراقية)^{٧٧}

إزادت شكوك الزعيم قاسم حول نشاطات البارزاني حيث (كنا نتصرف وكأننا دولة داخل دولة في بعض الأحيان، ليغدو ذلك عند قاسم مصدر قلق وتحسب

^{٧٥} ناجي سعد، العراق والمسألة الكردية ١٩٥٨ – ١٩٧٠، دار للآم، لندن ١٩٩٠ ص ٣٨.

^{٧٦} كينن ديريك، الكرد وكردستان، ترجمة صلاح عرفان، مركز الدراسات الكردية، السليمانية، ٢٠٠١، ص ٧٤.

^(*) سافر الملا مصطفى البارزاني الى روسيا في تشرين الأول ١٩٦٠ ولا علم لأحد بالذي كان ينوي الحصول عليه. ورجع في مستهل شباط الى بيروت حيث صرح لجريدة النهضة بأنه يريد تحقيق الطموحات الشرعية للشعب الكردي دون المساس بكيان الجمهورية العراقية ووجدتها

^{٧٧} خالد خالد، السياسة السوفيتية تجاه القضية الكردية في الميزان، ستوكهولم، الطبعة الأولى ١٩٩٠ ص ٣٦.

وتخوف)^{٧٨} عند رجوع البارزاني من موسكو شرح للزعيم سبب الزيارة التي جاءت لغرض (اطلاع سادة الكرملين والمسؤولين السوفيت عن الأوضاع العراقية المتأزمة بصورة عامة وأوضاع كردستان بنوع خاص)^{٧٩} وجدد موقفه وموقف الحزب من الثورة ووضع كافة الإمكانيات تحت تصرفها. ولكن الزعيم لم يقتنع بذلك وازدادت شكوكه، لأن الزيارة لم تكن بعلمه فقد اصطدم مع حزب الديمقراطي الكردستاني بعدما تدهورت علاقته بالحزب الشيوعي والقوميين. ويجدر القول (ان الحكومة اخذت تتراجع منذ ١٩٥٩ عن تنفيذ وعودها للکرد في خطوات أشرت الى رغبتها الرامية الى التقارب مع القوى البعثية والقومية العربية وكانت السلطات العراقية بدأت بعرقلة نشاطات الحزب الديمقراطي وملاحقة أعضائه)^{٨٠}.

هاجمت صحيفة خبّات لسان حال الحزب الديمقراطي الكردستاني في مقال لها سياسة الحكومة منتقدة أياها عدم تطبيقها المادة الثالثة من الدستور المؤقت بعد تنصل عبدالكريم قاسم عن تعهداته وقامت السلطات بغلق مقر الصحيفة وإعتقل عدد من أعضاء الحزب الديمقراطي الكردستاني بعد أن أعتقد (عبدالكريم قاسم أن الحزب الكوردي يشكل عقبة في طريق حكمه الفردي، فبدأ يطارد قادته ويعتقل أعضائه عام ١٩٦١)^{٨١} قدم السيد إبراهيم احمد سكرتير الحزب ورئيس تحرير صحيفة خهبات الى المحاكم بدعوى التحريض على الكراهية (لم يمضي عام على إجازة الأحزاب السياسية في العراق عام واحد حتى شرع عبدالكريم قاسم في ملاحقة وإعتقال أعضائها كما أغلق صحف هذه الأحزاب لأنها أخذت تنتقد سياسته الدكتاتورية التعسفية)^{٨٢} وأصدر عبدالكريم قاسم قرارا بتجميد فعاليات المديرية العامة للثقافة الكردية، كما ألغى الإجتماع السنوي للمعلمين في شقلاوة الأمر الذي (أظهر حقيقة ممارساته الدكتاتورية على العرب والأكراد معا)^{٨٣}. وقد أدت هذه الإجراءات الى إنحسار نشاط الحزب الديمقراطي الكوردستاني. وسعى عبدالكريم قاسم الى شق صفوف الأحزاب لأضعافها لتكون في وضع ضعيف أمامه. وهكذا تفرد عبدالكريم قاسم بالسلطة ففي احد إجتماعات مجلس الوزراء والذي تم عرض شعار للجمهورية وفيه إقتراح الجميع ان يكون عدد السنايل في الشعار ١٤ سنيلة وهو عدد محافظات العراق آنذاك ولكن عبدالكريم قاسم أصّر ان يحتوي الشعار ١٣ سنيلة (والسبب الذي حدا بقاسم الى إختيار الرقم ١٣ هو أن اسم عبدالكريم قاسم

^{٧٨} البارزاني مسعود، البارزاني والحركة التحررية الكردية، الجزء الثالث، ثورة ايلول ١٩٦١ - ١٩٧٥ مع ملحق وثائقي، أربيل ٢٠٠٢، ص ٨.

^{٧٩} البارزاني مسعود، البارزاني والحركة التحررية الكردية، ص ٢٢. مصدر السابق

^{٨٠} شورش سامي، كردستان والکرد الحركة القومية والزعامة السياسية إدريس البارزاني نموذجاً، دار نارس للنشر والتوزيع، أربيل ٢٠٠١ ص ٨٥.

^{٨١} النادي الكردي، الكرد في العراق، الرابط أدناه

<http://kurdclub.com/modules/kurd/item.php?itemid=6>

^{٨٢} موقع المقاتل، ثورة عام ١٩٥٨ في العراق.

<http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/Thaura58-1/sec06.doc> cvt.htm

^{٨٣} عوني درية، عرب وأكراد خصام أم ونام، مؤسسة دار الهلال، ص ٨٢.

يتكون من ١٣ حرفاً) ^{٨٤} فلم يكن بالأماكن مواصلة الكرد بدعم الثورة وزعيمها بعدما إتضحت ان (القيادة العسكرية لثورة تموز إختارت الدكتاتورية اسلوباً للحكم وإصطدمت بالحركة التحررية الديمقراطية الكردية وخاصة عندما مارست تلك القيادة سياسة قمع القوى التقدمية العربية والكردية وتكررت لحقوق الشعب الكردي الديمقراطية والقومية). ^{٨٥}

وجه الحزب الديمقراطي الكردستاني مذكرة الى الزعيم عبدالكريم قاسم طالبه بتنفيذ ما جاء في الدستور وإزالة التوتر والخلاف بينهما ولم يعر عبدالكريم قاسم اهمية للمذكرة ونتيجة لذلك دعى الحزب الديمقراطي الكردستاني الى إضراب شامل في ٦ أيلول ١٩٦١ في سائر كردستان لتكون وسيلة ضد الزعيم قاسم للحوول دون إرسال قوات الى كردستان ولأظهار قوة ورصانة صفوف الشعب الكردي، فكان رد فعل الحكومة ان حشدت قوات في كردستان وصعد الموقف وظنت أن الأسلوب العسكري سوف ينهي الأزمة

لعب الحزب الشيوعي العراقي الدور الكبير في التوسط بين الحزب الديمقراطي الكردستاني والزعيم عبدالكريم قاسم لإنهاء الخلافات والجلوس الى طاولة المفاوضات عبر بيان أصدره الحزب في ٢٢ آب ١٩٦١ حول الوضع الراهن في كردستان مؤكداً (على ضرورة النضال من اجل تسوية الوضع المتأزم في كردستان. ..والحل السلمي للقضية الكردية) ^{٨٦} لكن عبدالكريم قاسم ناصب للشيوعيين العداوة ولاحقهم وزج البعض منهم في السجون ظناً منه ان لهم نفوذ في الدولة العراقية خوفاً من ان يقوموا بإنقلاب ضد حكمه. وبدأت الهوة تتسع والخلاف يكبر و يتحمل بعض أعضاء الحزب الديمقراطي مسؤولية التصعيد في ذلك الوقت وزاد الطين بلة حين تم تصعيد الاعلامي عندما نادى جريدة الثورة الحكومية الشعب الكردي طالبة (بأنصهاره وذوبانه في الشعب العربي وبذلك يكون قاسم قد ألغى عن طريق جريدة الثورة كل ما نص عليه الدستور المؤقت) ^{٨٧} وتبين بوضوح من ان الزعيم عبدالكريم قاسم (لم يكن يرغب في منح الأكراد الأستقلال الذاتي. . وإتهمه الكرد بعدم تنفيذ المادة الثالثة من الدستور المؤقت التي تشير الى الحقوق القومية للكرد فبدأت ((خه بات)) تنتقد الحكم وتطالب بإلغاء الأحكام العرفية ((حالة الطوارئ)) والأوضاع الأستثنائية وإنهاء فترة الأنتقال والشروع في إجراء إنتخابات) ^{٨٨}. وإنفلتت الأمور ولم يعد لأحد السيطرة على الأوضاع وكمحاوله أخيرى قامت وفود كثيرة من الوجهاء من الكرد والعرب تتوجه الى بغداد والتحدث

^{٨٤} حسن محمد، الصراعات السياسية في العراق ١٩٥٨ - ١٩٦٣، دار المرتضى، الطبعة الأولى ٢٠٠٧، ص ١١٥.

^{٨٥} جلال الطالباي، القضية الكردية في العراق، دراسات في المسائل الكردية، السليمانية ٢٠٠٨، ص ٢٦٩.

^{٨٦} الحمداي حامد، من ذاكرة التاريخ، موقع الأخبار، ٢٠٠٨/٨/١٠. الرابط الدناه

http://www.akhbaar.org/wesima_articles/articles-20080810-51679.html

^{٨٧} المصدر السابق، عوني درية، ص ٨٣.

^{٨٨} حامد عيسى، المشكلة الكردية في الشرق الأوسط، مكتبة مدبولي، ١٩٩٢ ص ١٩٩.

الى الزعيم عبدالكريم قاسم لتهدئة الأمور وعدم تصعيدها ولكن فشلت تلك الوفود. وفي هذه الأثناء كان لايزال البارزاني في بغداد ووقع (عريضة شهيرة جاء فيها " أن الكرد سيضطرون الى إتباع السبيل الذي سلكه الشعب الجزائري إن لم تسو الحكومة العراقية المسألة الكردية " وقد وزعت نسخ من هذه العريضة في أنحاء بغداد)^{٨٩} وعلى أثر ذلك قامت الحكومة بتوزيع السلاح على العشائر الكردية المناوئة للبارزاني. حينئذ ادرك البارزاني من انه لاجدوى لبقائه في بغداد حيث رفض ان يغادرها عسى ان يتم إيجاد الحلول للأوضاع ولكيلا تتفقد الثقة نهائيا. وقامت الطائرات الحكومية بقصف المناطق الكردية وبخاصة قرية بارزان محدثة خسائر كثيرة وتم إلقاء القبض على النجل الأكبر للبارزاني (لقمان) في (ميركة سور) وزجه في السجن في بغداد بمعسكر الرشيد كرهينة للتأثير على البارزاني. وإندلع القتال في ١١ ايلول ١٩٦١ فكانت الثورة الكردية الكبرى. وانضم اليها كبار الإقطاعيين والأغوات والذين كانوا قد فروا الى إيران بعد قيام الثورة وهم إستغلوا الموقف وقاموا بتصعيده بعد أن كانوا قد تضرروا من قانون الإصلاح الزراعي. لقد وضعت ثورة أيلول الأسس الرصينة لنضال الشعب الكردي المستقبلي في سبيل التحرر ولم يكن الوصول الى هذه النتيجة سهلا بل كان حصيلة جهود ومصاعب واهوال وتضحيات)^{٩٠} وقد سطر البيشمركة الملامح البطولية للدفاع عن النفس والأرض وتخللت بعض فترات القتال مجال للحوار والتفاوض(**).

ان القتال بين الاكراد والسلطة المركزية في العراق جرى استغلاله من قبل خصوم الزعيم عبدالكريم قاسم الذين نجحوا في الاطاحة بسلطته بأنتقلاب ٨ شباط ١٩٦٣ بالتعاون مع البعثيين.

ان الخطأ الكبير بأعتقادنا يكمن في قيام القيادة الكردية بالتفاوض مع الأنقلابيين لأنهم كانوا بالضد من الحقوق القومية للكرد وخاصة عبدالسلام عارف. والأنقلابيون ارادوا كسب الوقت وتثبيت أركان حكمهم.

^{٨٩} المصدر السابق، حامد عيسى، ص ١٩٩.

^{٩٠} البارزاني مسعود، البارزاني والحركة التحررية الكردية، الجزء الثالث ثورة أيلول ١٩٦١ - ١٩٧٥ مع ملحق وثائقي، اربيل ٢٠٠٢ ص ١٣.

(**) كلف عبدالكريم قاسم مبعوثا له وهو العميد حسن عبود للتفاوض مع البارزاني في عام ١٩٦٢ وقد حددت منطقة مصيف سرسنة لذلك، ولكن البارزاني غير مكان اللقاء الى سواردة توكا القريبة من سرسنة، وقد قضى العميد حسن عبود بعض الوقت في السجن، وخونه عبدالكريم قاسم لأنه لم يقضي على البارزاني أثناء الجلسة وينفذ الشعب العراقي منه، وكان عبدالكريم قاسم قد أعد خطة لأغتيال البارزاني وهو في جلسة التفاوض بقصف طائرة مكان البارزاني ومبعوثه وبالفعل أغارت اربع طائرات وقصفت المكان الذي غيره البارزاني، أنظر البارزاني مسعود، البارزاني والحركة التحررية الكردية، الجزء الثالث ثورة أيلول ١٩٦١ - ١٩٧٥، اربيل ٢٠٠٢ ص ٥٠. وكذلك أنظر الى، خالد خالد، كيف تعالج الدساتير العراقية الحقوق القومية للشعب الكردي، ستوكهولم ١٩٩٠، ص ١١٨. مكان الطبع مجهول.

المطلب الثالث:- النشاط السياسي والعسكري للحزب الديمقراطي الكردستاني

١٩٦٣ - ١٩٦٨

بعد ان ابلى البيشمركة البلاء الحسن ودافعوا عن ارضهم وسطروا ملامح بطولية وبعد ان عجزت الحكومة إحراز نصر كبير وتفوق القوات الكردية (على القوات الحكومية في كافة المصادمات التي وقعت على طول القوس الذي يربط بين زاخو في الشمال الغربي وخانقين في الجنوب الشرقي عمد عبدالكريم قاسم الى سياسة الأرهاب الجماعي وذلك بقصف جوي شديد)^{٩١} بينما كان الزعيم عبدالكريم قاسم مشغولاً بالحرب، وقع إنقلاب عسكري في بغداد قاده العقيد عبدالسلام عارف والبعثيون وتم الإطاحة بعبدالكريم قاسم في ٨ شباط ١٩٦٣ حيث تم تنصيب عبدالسلام عارفاً رئيساً للجمهورية واحمد حسن البكر لرئاسة الوزراء وكانوا قد إتصلوا (بالأكراد قبل وقوعه لتأمين تأييدهم للحركة أو على الأقل تأمين حيادهم مقابل الاعتراف بحقوقهم ولكن على ما يظهر لم يكن هناك أي التزام قطعي من كلا الجانبين)^{٩٢} وعلى الفور هنا البارتي قادة الانقلاب (فقد ذهب صالح اليوسفي وشوكت عقراوي سوية مع فؤاد عارف الى مقر (المجلس الوطني) لتهنئة الثوار. وأكدا لأعضاء المجلس تأييدهما للانقلاب وأرسلا إليهم برقية بأسم البارتي جاء فيها ان الأكراد فرحون بالثورة التي اسقطت قاسم)^{٩٣}، لم تمر فترة وإشتدت الخلافات بين عناصر الجيش والحرس القومي وبين البعث والناصريين. فكانت الغلبة للبعثيين وسيطروا على الوضع وتم إلقاء القبض على نخبة من الضباط الناصريين، ونجم صراع آخر بين البعثيين انفسهم ادى الى إنقلاب جديد في ١٨ شباط قاده عبدالسلام عارف بمساعدة بعض ضباط الجيش وتم تصفية الحرس القومي.

في هذه الأثناء رأى قادة الانقلاب ضرورة البدء بحوار مع القيادة الكردية لتقوية موقفهم الضعيف ولهذا أفصحت الحكومة عن نيتها في الحكم اللامركزي للعلاقة مع القيادة الكردية وانقسم الرأي الكردي بين مؤيد بمواصلة القتال لكي يرضخ قادة الانقلاب الى المطالب الكردية وبين مؤيد لوقف إطلاق النار وتمكين قادة الانقلاب للإقرار بالحقوق القومية للشعب الكردي و بعد مشاورات وافقت القيادة الكردية على البدء بالمفاوضات وهنا أشير الى أنه (من المؤسف ان يقع قادة الحركة الكردية في خطأ جسيم عندما وضعوا أيديهم بأيدي إنقلابيي شباط ١٩٦٣)^{٩٤} لأن القيادة كانت تعرف موقف عبد السلام عارف من القضية الكردية وعدائه السافر لها فما كان

^{٩١} س. ج. آدمونس، ترجمة كردي مخلص، محاضرة ألقيت في لندن في الجمعية المالكية لآسيا الوسطى، ٢٥/١٠/١٩٦٦، دراسات في المسألة الكردية، الجزء الأول، السليمانية ٢٠٠٨ ص ١٨٢.

^{٩٢} المصدر السابق ج. س ز آدمونس، ص ١٨٣.

^{٩٣} ناجي سعد، العراق والمسألة الكردية ١٩٥٨ - ١٩٧٠، دار اللام، لندن ١٩٩٠، ص ٧٧.

^{٩٤} الحمداني حامد، لمحات من تناريخ حركة التحرر الكوردية في العراق، فيشونميديا كرونبري، الطبعة الأولى ٢٠٠٥، ص ٥٥.

عليها ان تقبل التفاوض لأن قادة الانقلاب لم يرغبوا بالتفاوض كمبدأ لحل الخلافات او إيماناً بالحل السلمي بل لتثبيت وتنظيم موقفهم واستناداً الى ذلك (لم يكن الطرف الحكومي ينوي من الاتفاق وضع حدٍ للنزاع إنما يريد كسباً للوقت)^{٩٥}.

صرحت الحكومة من انها ترغب بمنح القيادة الكردية اللامركزية الإدارية كشكل من أشكال الإدارة الذاتية، لأدارة الحكم في منطقة كردستان وبدورها رحبت القيادة الكردية بهذا التوجه ولكن بعد فترة تبين انهم (وجدوا في محادثاتهم مع المسؤولين العراقيين آنذاك أن المشروع للامركزي لايتجاوب في مظهره مع الحقوق التي يطلبونها، لقد تبين من المشروع أنه ((لامركزية عامة)) ستطبق على كل جزء من أجزاء العراق ولايعامل الكرد كمجموعة متميزة ضمن البلاد ولايمنحهم أي كيان او ميزة خاصة)^{٩٦} وفي حزيران من عام ١٩٦٣ رفض البعثيون نهائياً الفكرة التي طرحوها بالذات حول نظام اللامركزية، وأذروا القوات الكردية إنذاراً شديداً للهجرة وضرورة تسليم اسلحتهم.

إنتهجت الحكومة العراقية سياسة معادية للاتحاد السوفيتي وقمع الشيوعيين والأكراد تعاون مع اعضاء حلف السينتو لضرب الحركة التحررية الكردية والحد من نشاطها مما ولد إهتماماً أكبر من السوفيت بالقضية الكردية وكانت لدول اعضاء حلف السننو في تموز ١٩٦٣ خطة (تدخل تركيا وإيران في ((كردستان الجنوبية)) وكانت الخطة تسمى ((عملية دجلة)) حيث تتقدم القوات التركية نحو الموصل والقوات الأيرانية نحو السليمانية وأغلقت تركيا وإيران وسوريا حدودها مع العراق تمهيداً لتنفيذ العملية)^{٩٧} وقد إستند البارزاني بالسوفيت عبر سفيرهم في طهران اوضح في الرسالة خطورة الموقف وطالبا الدعم وقد بادرت الحكومة السوفيتية في بيان أذاعته الى إستنكار الحملة العسكرية على كردستان وأعلن من ان الاتحاد السوفيتي سوف يتدخل بقوة إذا تدخلت القوات الإقليمية بالشأن الداخلي العراقي.

وإتخذت القضية الكردية إهتماماً عربياً وعالمياً فكثير من الدول تعاطفت مع حقوقه القومية وأخرى إتهمتها بالأنفصالية وزعزعة امن المنطقة فبينما كان (عبدالناصر يمثل فيه الموقف العربي المتفهم للحركة القومية الكردية فأن دولاً أخرى دعمت العراق في جهوده لسحق الحركة الكردية المسلحة وأدانتها بوصفها حركة إنفصالية)^{٩٨} وإشتدت المعارك ضراوة في صيف عام ١٩٦٣ وتدخلت دول إقليمية لمساعدة الحكومة العراقية وبشكل خاص (سورية فقد بعثت لواء عسكرياً مجحفلاً هو (لواء اليرموك) بقيادة اللواء فهد الشاعر وهو من أقطاب البعث السوري إذ أرادت حكومة بغداد ان تبدو معركتها هذه معركة قومية عربية بالدرجة

^{٩٥} البارزاني مسعود، البارزاني والحركة التحررية الكردية، الجزء الثالث ثورة أيلول ١٩٦١ - ١٩٧٥، اربيل ٢٠٠٢، ص ١٢٧.

^{٩٦} عيسى حامد، المشكلة الكردية في الشرق الأوسط، مكتبة مدبولي، ١٩٩٢ ص ٢٠٥.

^{٩٧} خالد خالد، السياسة السوفيتية تجاه القضية الكردية في الميزان، ستوكهولم، الطبعة الأولى ١٩٩٠ ص ٣٦.

^{٩٨} ناجي سعد، العراق والمسألة الكردية ١٩٥٨ - ١٩٧٠، دار للأم، لندن ١٩٩٠، ص ١٧٦.

الأولى)^{٩٩} وكذلك حصل تنسيق كبير بين تركيا والعراق لتضييق الخناق على الحركة التحررية الكردية.

ومن جانب آخر قدم وزير خارجية منغوليا بعد هذه الأحداث كتابا الى سكرتير العام للأمم المتحدة وطلب إدراج سياسة الأضطهاد القومي التي يتعرض لها الكرد في جدول أعمال الدورة ١٨ للجمعية العامة للأمم المتحدة حيث أوعز الأتحاد السوفيتي (لجمهورية منغوليا الشعبية بتقديم مذكرة في ٣ تموز ١٩٦٣ لمنظمة حقوق الأنسان التابعة للأمم المتحدة حول مايعانيه الشعب العراقي في ظل حكومة البعث)^{١٠٠} وعلى اثر ذلك تازمت العلاقة بين منغوليا والعراق.

كُلف البارزاني إبراهيم احمد لأدارة المحادثات فكانت النتيجة بيان العاشر من شباط(*)^{١٠٠} وبعد ذلك تصدعت العلاقة بين أعضاء الحزب الديمقراطي الكردستاني حول الجهة التي وافقت على البدء بالتفاوض مع الحكومة وأدت الخلافات الى إنشقاق الحزب متهمين بعضهم البعض بقبول وقف إطلاق النار.

لقد خول البارزاني قيادة الحزب ما تراه مناسباً لتفاوض مع الحكومة لهذا فقد تمت صياغة مسودة الأتفاق من قبل السيد جلال الطالباني ومسعود البارزاني ونوري شاويس وهنا يمكن الاشارة الى البارزاني (لم يتدخل بصياغة الأتفاق لأنه لم يكن بالأصل يثق بوعود الحكومة)^{١٠١} وقد شارك في الصياغة نوري شاويس، وجلال الطالباني، ومسعود البارزاني، وعبد الكافي

ساعات الأوضاع وإنقطعت المفاوضات وبدأت الأشتباكات العسكرية سرعان ما تطورت الى معارك حامية الوطيس بين الطرفين والى إنعدام الثقة بين أعضاء

^{٩٩} البارزاني مسعود، البارزاني والحركة التحررية الكردية، الجزء الثالث ثورة ١٩٦١ - ١٩٧٥ مع ملحق وثائقي، اربيل ٢٠٠٢ ص ٩٨.

^{١٠٠} البارزاني مسعود، البارزاني والحركة التحررية الكردية الجزء الثالث ثورة ايلول ١٩٦١ - ١٩٧٥، اربيل ٢٠٠٢ ص ٩٩.

(*) أصدر رئيس رئيس الجمهورية عبدالسلام عارف بيان العاشر من شباط عام ١٩٦٤ لأيقاف القتال في كردستان وأقر البيان بالحقوق القومية للشعب الكردي و كان من المقرر ان تدرج هذه الحقوق في الدستور المؤقت ولكنها لم تدرج. وتم الأقرار بالحقوق القومية للشعب الكردي على ان تثبت في الدستور و إطلاق صراح المعتقلين والمحتجزين والمحكومين بسبب حوادث الشمال) كما جاء في البيان. وإصدار عفو عام ورفع حجز الأموال المنقولة عن الأشخاص الذين سبق حجز أموالهم، إعادة الأدرات المحلية الى المناطق الشمالية و إعادة الموظفين والمستخدمين. والشروع بإعادة تعمير المنطقة فوراً. تعويض أصحاب الأراضي الذين غمرت أراضيهم من جراء سد دوكان ودربنديخان تعويضاً عادلاً. و تتخذ التدابير بما يضيف غعادة الأمن والأستقرار في المنطقة وأصدر البارزاني ايضاً بيانا حول بيان الحكومة جاء فيه " تلبية لرغبة السيد رئيس الجمهورية بالمحافظة على وحدة الصف الوطني وحقق الدماء البريئة وإنهاء إقتتال الأخوة ولثبوت حسن النية عند السلطة الحاكمة قررنا المبادرة الى إيقاف إطلاق النار وأطلب الى أخواني العودة الى محلات سكناهم والأنصراف الى أعمالهم "

^{١٠١} البارزاني مسعود، البارزاني والحركة التحررية الكردية، الجزء الثالث ١٩٦١ - ١٩٧٥، ص ١٢٨. مصدر سابق

القيادة الكردية من جهة أخرى وبهذا المسار دعا إبراهيم احمد الى مؤتمر حزبي (كونفرانس ماوت) في الرابع من نيسان ١٩٦٤ في محاولة من ابراهيم احمد لتجريد البارزاني من كل الصلاحيات (إفتتح إبراهيم احمد الكونفرانس بخطاب بمثابة تقرير سياسي أنحي فيه بالأئمة على سياسة البارزاني واصفا قرار وقف القتال بصفقة بيع خاسرة للثورة والحزب)^{١٠٢} وحاول المجتمعون تجريد البارزاني من صلاحياته و الغريب لم يدعوا المشاركين رئيس الحزب الى الكونفرانس، وكان هذا خطأ تنظيميا رفضه ممن كانوا حاضرين أثناء انعقاد الكونفرانس. ولم يحظ بتأييد القاعدة الحزبية ناهيك عن موافقة أغلبية اعضاء اللجنة المركزية.

ان نتائج الكونفرانس ادت الى ان يصطدم اعضاء القيادة بعضهم البعض ويؤدي الأمر الى إشتباكات بين اعضاء الحزب الديمقراطي أنفسهم من جهة أخرى وأضطرت جماعة إبراهيم احمد للهرب الى إيران في هذه الأثناء وبدعوة من البارزاني عقد المؤتمر السادس للحزب في اتموز ١٩٦٤ وتقرر طرد إبراهيم احمد ومناصره من الحزب وأختير المؤتمر البارزاني رئيسا له وحبیب محمد كريم سكرتيرا . وهذه الأحداث أثرت على سمعة القيادة الكردية كثيرا. وأضعفت من موقفه السياسي.

بعد ذلك تبين من ان (إبراهيم احمد قد اخذ وعدا من سلطات الشاه في إيران بالمساندة والدعم في حالة نجاحه في إحباط لإتفاق شباط وزعزعة مركز البارزاني وإزاحته من قيادة الحركة التحررية)^{١٠٣} إلا أن (موقف البارزاني ومساندة معظم أعضاء المكتب السياسي له فوت هذه الفرصة وأحبط المسعى) لقد اشتدت المعارك بين الفصائل المسلحة وبين الحكومة وبدأ الطيران بقصف القصبات الكردية وكانت اهم المعارك هي معركة سفين في عام ١٢ أيار ١٩٦٥ وفيها سطر البيشمركة اروع الأنتصارات بدفاعهم عن مقدساتهم وكذلك معركة قره داغ والذي سطر فيه البطل حميد برواري نصرا كبيرا بوجه المعتدين في الرابع من حزيران ١٩٦٥. وكذلك سطر البيشمركة ملاحم بطولية في زوزك وهندرين (تلك المعارك التي أختتمت بوحدة من أشنع الهزائم التي مني بها الجيش، وكانت بنادق الثوار وخناجرهم تواجه أسلحة وأجهزة حربية من أحدث طراز)^{١٠٤} وتبين من انه لاجدوى باللجوء الى الحل العسكري.

في هذه الأثناء دبّ الخلاف بين أقطاب الحكومة العراقية بين الفئات القومية الناصرية وبين مناوئها وعدم الرغبة في التقارب مع مصر وايضا تفاقم الخلاف بين عبدالسلام وطاهر يحيى فقدم الأخير إستقالته، وقد قام قائد القوة الجوية العميد الركن عارف عبدالرزاق بتأليف وزارة وبعد فترة وبغياب عبدالسلام عارف قام بإنقلاب على الحكومة ولكن محاولة الانقلاب أحبطت . وتم تشكيل وزارة برئاسة

^{١٠٢} آدمسن ديفيدوتح الله جرجيس، الحرب الكردية وإنشاق ١٩٦٤، ستوكهولم ١٩٩٠، ص ٤٣. دار النشر مجهولة.

^{١٠٣} البارزاني مسعود، البارزاني والحركة التحررية الكردية، الجزء الثالث ثورة ايلول ١٩٦١ - ١٩٧٥، اربيل ٢٠٠٢، ص ١٣٣.

^{١٠٤} المصدر السابق، البارزاني مسعود ص ١٣٣.

عبدالرحمن البزاز وبدأ يتفاوض مع القيادة الكردية لحقن دماء العراقيين حيث كان ذات توجهات سلمية.

في ١٣ نيسان عاصفة رملية تؤدي بسقوط طائرة عبدالسلام عارف وقتل في الحال. وبتأثير الجيش تم إختيار عبدالرحمن عارف شقيق عبدالسلام عارف والذي كان وكيلا لرئيس أركان الجيش، رئيسا للجمهورية وعرف عنه انه رجل سلام وينبذ القتال فبدأ بالتقرب للقيادة الكردية وأثر المفاوضات معها ولكن قيادة الجيش أصرت من ان وضع القيادة الكردية ضعيف ولا يتطلب إجراء المفاوضات معها بل تأديبها عسكريا فترجع الرئيس عن فكرة إجراء أي حوار نزولا عند ضغط القيادة العسكرية وحذر الضباط من ان الحل العسكري لا يجدي نفعا.

بدأ التحضير لخطة (توكلت على الله) المعدة من قبل القيادة العسكرية وإعتقد ضباط الجيش ان من شأن هذه الخطة ان تجبر البارزاني بالتخلي عن معارضة الحكومة وسوف يملون شروطه عليه. وبدأ بتنفيذ الخطة في ٣ أيار ١٩٦٦ وكانت معدة بشكل دقيق وكان الهدف هو إحتلال مقر قيادة البارزاني وفشلت خطة توكلت على الله بقيادة وزير الدفاع عبدالعزيز العقيلي فشلا ذريعا، وصدقت تكهّنات الرئيس عبدالرحمن عارف فبدأ الحكومة بالتفكير جديا بأجراء المفاوضات في ١٥ حزيران ١٩٦٦. وفي ٢٩ حزيران وقع على البيان. وأذاع عبدالرحمن البزاز نفسه البيان ٢٩ حزيران ١٩٦٦. ١٠٥

إبداء لحسن نية الحكومة زار الرئيس عبدالرحمن عارف البارزاني في ديانا ٢٨ تشرين الأول ١٩٦٦ وبناء على تبادل هذا الموقف من قبل القيادة الكردية ارسل البارزاني نجله إدريس البارزاني الى بغداد في ١٦ كانون الثاني ١٩٦٧ وبعدها زيارة للسيد مسعود البارزاني في ١٩ آذار ١٩٦٧ لنفس الغرض. ولكن رغم هذه الاجواء الايجابية وبتأثير الجيش أجبر عبدالرحمن البزاز على تقديم إستقالته. وإستند القتال مرة أخرى وخاصة في اربيل في ١٥ نيسان ١٩٦٨ ولم تحرز القوات الحكومية أي إنتصار بل منيت بخسائر كبيرة وفي هذه الأثناء قاد البعثيون إنقلاب ١٧ تموز ١٩٦٨ وأطاحوا بالرئيس عبدالرحمن عارف. ١٠٦

^{١٠٥} ينظر الى الملحق رقم (٦).

^{١٠٦} موريس رينيه، كردستان او الموت، ترجمة وتعليق جرجيس فتح الله المحامي، مطبوعات كردولوجيا رقم ٣- ١٩٨٦، ص ١٠٥.

الفصل الثالث

المبحث الأول : - قيادة البارزاني للحركة التحررية الكردستانية من ١٩٦٨ -

١٩٧٥

بعد الانتصارات العسكرية والتي تحققت بفضل صبر ومقاومة البيشمركة، حدث في العراق إنقلاب قاده حزب البعث ضد الرئيس عبدالرحمن عارف في صبيحة ١٧ تموز ١٩٦٨، وقد رأى الأنقلابيون ان المرحلة تتطلب الأتصال بالحركة التحررية الكردية لأجراء المفاوضات معها، كانت خطوة تكتيكية من قبل الانقلابيين لتثبيت اركان حكمهم، وقبل الجانب الكردي البدء بالمفاوضات. وكان مقترح المفاوضات سوفيتيا وبوساطة يفغيني بريماكوف والذي كان مراسلا لمكتب برافدا الروسية. وكان على صلة مع جهاز المخابرات العسكرية الروسية آنذاك. وله علاقة مع اركان حزب البعث وحثهم الى اعطاء إشارات إيجابية بشأن الحقوق المشروعة للشعب الكردي مما ادى الى إطلاق مفاوضات بين حزب البعث والقيادة الكردية توجت ببيان الحادي عشر من آذار ١٩٧٠ الذي كرس الحقوق القومية المشروعة للشعب الكردي. حيث وضع الأسس المبدئية الرئيسية للحكم الذاتي للشعب الكردي وهو إعتراف شرعي بالقومية الكردية ويعتبر بيان الحادي عشر من آذار اهم وثيقة تقرر بحقوقهم في القرن الماضي

المطلب الأول:- قانون الحكم الذاتي لكردستان العراق عام ١٩٧٠

بعد الانقلاب البعثي الثاني في ١٧ تموز ١٩٦٨ ركزت الحكومة العراقية هجماتها العسكرية ضد الكرد دون جدوى وقد احرزت القيادة الكردية إنتصارات قتالية كبيرة منها مهاجمة المنشآت النفطية في كركوك وبهذا الوقت قررت إيران في نيسان ١٩٦٩ الغاء معاهدة ١٩٣٧ مع العراق وتكشفت أطماع إيرانية في العراق بعد ظهور بوادر لقيام شاه إيران بدعم الحركة الكردية وبالأضافة الى وضع قادة الانقلاب الهش هذه العوامل ارغمت الحكومة على إنهاء القتال واللجوء الى الحوار السلمي وافصححت عن ذلك بعدما عجزت عن إحراز نصر عسكري على القيادة الكردية رغم إنها لم تكن مؤمنة بالحل السلمي بل مضطرة إليه، حيث ان قضية شعب لايمكن حلها بتصور عسكري بل بالحوار المثمر للتوصل الى قناعات مشتركة لكي يفهم طرف ما يريد الآخر.

لقد تلقى قادة الانقلاب إشارات إيجابية من الحركة التحررية الكردية بناء على النصيحة الروسية حيث قام الروس بدور الوسيط حيث (لعبت الوساطة السوفيتية دورا بارزا في تقريب وجهات النظر)^{١٠٧} بالأضافة الى النصائح المقدمة من الولايات المتحدة الأمريكية للطرفين (ففي رسالة وجهها وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية - دين رسك - الى حكومة البعث ناشد فيها الوصول الى تسوية وفي رسالة شفوية وجهها للبرزاني الزعيم الكردي بأن لايستأنف القتال بل يحاول تسوية خلافاته مع السلطات - بغداد - بالمفاوضات)^{١٠٨} وإعتبرت القيادة الكردية هذا تأكيد من دولة عظمى لتكون طرفا وشاهدا على ما سوف تؤول إليه المحادثات مع بغداد ولكن لم تسأل القيادة الكردية نفسها لماذا لم توقف امريكا الهجمات العسكرية للجيش العراقي ضدها.

أعلنت القيادة الكردية عن نيتها إجراء مفاوضات ولكنها في الوقت نفسه صعدت من مقاومتها ورفع شروطها للقبول بأية مفاوضات لأن القيادة الكردية كانت تشك في نوايا حزب البعث التي كانت تمر بوقت صعب حيث واجهت الحكومة العراقية مهمات أساسية من أبرزها (مهمة حل المسألة الكردية وتعزيز الوحدة الوطنية وإتخذت القيادة السياسية عدة إنجازات إستهدفت من خلالها الوصول الى هذه الغاية والتمهيد الى بيان الحادي عشر من آذار الذي كرس الحقوق القومية المشروعة لشعبنا الكردي)^{١٠٩}

كان حزب البعث راغبا بإستغلال الوقت مدفوعا بالتطورات الداخلية التي حصلت في صفوف البارتي المتمثلة بانشقاق بعض من كوادره وبات الشعب

^{١٠٧} د عيسى حامد، المشكلة الكردية في الشرق الأوسط، مكتبة مدبولي ١٩٩٢، ص ٢١٢

^{١٠٨} آدمز دانا، رحلة رجال شجعان، ترجمة جرجيس فتح الله، دارنارس للطباعة والنشر، مطبعة وزارة التربية، الطبعة الثانية، اربيل ١٩٩٩ ص ٣٩٥.

^{١٠٩} الحج ومناسك العمرة، المنجزات التي تحققت لأخواننا الأكراد، دار الحرية للطباعة بغداد، ١٩٧٦، ص ٣٧.

الكردي منها كما وبحاجة الى راحة وتوحيد صفوفه وتفطنت القيادة الكردستانية الى هذا الخلل وإعتبرته نقطة ضعفها مما حدا بالبارزاني الى التصالح مع خصومه إبراهيم احمد وجلال الطالباني معيداً بذلك توحيد صفوف الحزب عززت خطوة توحيد الحزب موقف الحركة التحررية الكردية وكانت النتيجة ان (توصل كل من (ح. د. ك) وحكومة البعث الجديدة الى إتفاق عكس إحساس الحكومة الخاص بعدم الأستقرار كما عكس المطالب الكردية الأساسية)^{١١٠} واستنادا الى ذلك الإتفاق تم تعديل الدستور العراقي المؤقت حيث نصت المادة (٥) والفقرة ب - يتكون الشعب العراقي من قوميتين رئيسيتين: هما القومية العربية والقومية الكردية ويقر هذا الدستور حقوق الشعب الكردي القومية وحقوق الأقليات كافة ضمن وحدة العراق

" كان هذا النص الدستوري إعترافا رسميا بالحقوق القومية للشعب الكردي وقد رحبت به أطراف دولية كثيرة منها دولة مصر وعلى لسان رئيسها جمال عبد الناصر الذي (بارك إتفاقية آذار ١٩٧٠ التي أقرت الحكم الذاتي لكردستان والحقوق السياسية للشعب الكردي وبهذا الصدد ويروي عنه الدكتور جمال الأتاسي القائد الناصري السوري أنه - رحمه الله - كان مرتاحا لمضمون الفكرة التي وردت في المذكرة التي قدمها جلال الطالباني بأسم الوفد الكردي)^{١١١}. وان كثيراً من الأحزاب الوطنية ابدت إرتياحها حول ما توصلت إليه الحكومة العراقية والقيادة الكردية وإعتبرت بيان ١١ آذار مكسبا للجميع لأن (العراق هو أول دولة في المنطقة يتخذ موقفا تقدميا ديمقراطيا من حقوق الشعب الكردي متجسدا بقراره في الحكم الذاتي ضمن إطار الجمهورية العراقية ويرفع هذا الموقف الى مستوى السياسة الرسمية للدولة)^{١١٢}

شعر الكرد ان قانون الحكم الذاتي لا يتضمن كثيراً من الفقرات والتي جرى الإتفاق عليها أثناء المفاوضات، حيث لم يرد إجراء إستفتاء في محافظة كركوك لتحديد عائدتها فقد رفض البعث فكرة الأستفتاء نهائيا وتتصل من بنود كثيرة ولم يحدد النظام حدود منطقة الحكم الذاتي بعدما كان موافقا على كل ما طرحه الكرد وهذا يدل على ضعفهم في البداية وهشاشة موقفهم بعد ذلك. في هذه الأثناء رفع البارزاني مذكرة الى هيئة الامم المتحدة^{١١٣}

أقدم حزب البعث اثناء ذلك الى اجراءات اقتصادية سياسية منها عقد معاهدة صداقة مع السوفيت حيث كان يتودد بالتقارب إليها لتغض الطرف عن مساندة القيادة الكردية وكذلك جامل الحزب الشيوعي العراقي وشكلا الجبهة الوطنية

^{١١٠} مكدول ديفيد، تاريخ الأكراد الحديث، دار الفرابي ١٩٩٦، ص ٤٨٧.

^{١١١} الطالباني جلال، القضية الكردية في العراق، محاضرة ألقيت في ٥ تشرين الأول ١٩٨٨ بمدرسة معهد إيبلا، كتابات في المسألة الكردية، الجزء الأول، إعداد رفيق صالح، مطبعة بنكه ي زين السليمانية ٢٠٠٨، ص ٢٧٩.

^{١١٢} عبدالرضا ماجد، القضية الكردية في العراق، منشورات الطريق الجديدة بغداد الطبعة الأولى شباط ١٩٧٥ ص ١٥١.

^{١١٣} ينظر الى الملحق رقم (٧)

والقومية التقدمية، وكذلك أقدم على تامين النفط حيث حصل على عائدات كبيرة من النفط وتمكن بذلك الحصول على اسلحة متطورة و(لأول مرة بدأت موسكو بتزويد صدام حسين بالمدافع الثقيلة مما أحدث ثورة في إستراتيجية العراق العسكرية ضد الكرد)^{١١٤}

ان تنصل الحكومة العراقية من بعض بنود الاتفاق التي جرى الاتفاق عليها دفع بالحزب الديمقراطي الكردستاني الى تقديم مشروع للحكم الذاتي في ١١٠، ١٩٧٣/٣/٩ الامر الذي رفضه حزب البعث. الذي أصدر ومن جانب واحد (قانون الحكم الذاتي) في آذار ١٩٧٤ حيث أفرغ مفهوم الحكم الذاتي من شروطه مانحاً الملا مصطفى البارزاني مهلة خمسة عشر يوماً لقبول القانون مما حدا بالحزب الديمقراطي الكردستاني الى رفض ذلك القانون في بيان ١١ مارس سنة ١٩٧٤

في ١٧ يناير سنة ١٩٧٤ جرت مباحثات في بغداد بين وفد الحزب الديمقراطي الكردستاني والحكومة العراقية. .. ولكن المفاوضات تعثرت بعد ان (اعلنت الجبهة الوطنية و القومية التقدمية ان الحكومة ستصدر قانون الحكم الذاتي بدون إشتراك الحزب الديمقراطي الكردستاني وهذا يخالف ما تم الاتفاق عليه في ١١ مارس سنة ١٩٧٠)^{١١٦}

وخلال إجراء المفاوضات مع الحكومة المركزية تبين من انها غير جادة اصلا في مسعاها لحقن الدماء فقد كانت ظنون البارزاني في محلها فقد تعرض نجله إدريس البارزاني الى محاولة إغتيال في بغداد أثناء الجولات التفاوضية وذلك في ١٩٧٠/١٢/٦ (*)

كانت حكومة البعث تماطل في إجراء المفاوضات في المراحل المتفق عليها مشترطة منذ البداية ان فترة إعلان الحكم الذاتي لأربعة سنوات فترة طويلة ومن الغريب موافقة القيادة الكردية على هذه الفترة رغم ان قيادة حكومة البعث تعمدت أسلوب المماطلة في المفاوضات التي كانت تجريها مع الأكراد كل طرف كان له هدف وغاية يختلف عن الآخر يقول هنري كيسنجر في كتابه(**) (سنوات التجدد)

^{١١٤} ملا جواد، البارزاني وكيسنجر والدولة الكردية، ماساة الكرد من مذكرات هنري كيسنجر ((سنوات التجديد)) لندن، ص ٥٦.

^{١١٥} ينظر الى الملحق رقم (-----).

^{١١٦} عيسى حامد، المشكلة الكردية في الشرق الأوسط، مكتبة المدبولى ١٩٩٢ ص ٢٢٩.

(*) لم يصب إدريس البارزاني وأصيب المناضل حميد بروراري عضو الوفد المفاوض بأصابات بليغة أورثته عاهة مستديمة. وكذلك تعرض البارزاني نفسه في مقره الى محاولة إغتيال من قبل وفد الملالي حيث جاء تسعة رجال دين بسيارتين الى (ناوبردان) الى مقر البارزاني ١٩٧١/٩/٢٩ وكانت أحزمة رجال الدين محشوة بالديناميت فجرت من قبل سائقي السيارتين فقتل الملالي ونجى البارزاني.. (**) اسم الكتاب:

Years of Renewal
Tragedy of the Kurdish BY
Henry Kissinger

SIMON&SCHUSTER

[بالنسبة للبارزاني كان الحكم الذاتي خطوة تقربه أكثر فأكثر من الاستقلال الواقعي المنشود في حين ان صدام حسين عامل الاتفاقية كخطوة تكتيكية على طريق الفكرة البعثية في تشكيل دولة وحدوية] ويقول عن المساعدات للکرد (خلال ١٩٧٣ إزداد وتيرة قوة الصدام وعليه إزداد طلب الكرد للمساعدات في ٢٩ مارس ١٩٧٣ انا دعمت طلبا موقعا من (جيم سليسنجر خلال فترته القصيرة كمدير ل سي آي إي لزيادة المساعدات والذي وافق عليه نيكسون بعدها بفترة وجيزة)

ويضيف (ليس كل شئ في النظام البعثي على مايرام.. إن إبقاء البارزاني على قوة مصانة سيستمر في إشغال ثلثي جيش العراق مما يمنع البعثيين من بناء قاعدة حصينة لأطلاق عمليات التخريب وفرق الأعتيالات ضد إيران)

ان انعدام الثقة والمماطلة بين الاطراف اضطر أعضاء الحزب الديمقراطي الكردستاني العراقي الى حمل السلاح ثانية وكذلك فعلت السلطة المركزية الشئ نفسه متهمة الزعيم الكردي وحزبه بالتعاون والتآمر مع الأجنبي وكان للعامل الموضوعي حضوره على الطرفين

كانت الأجواء أجواء الحرب الباردة بين الشرق والغرب فبعد ان ابرم العراق إتفاقية صداقة مع الأتحاد السوفيتي حاول هنري كيسنجر الأتصال بالبارزاني وقد افلح^{١١٧} في ذلك وتم دعم الحركة الكردية بالأموال وكذلك إيران وعدت القيادة الكردية بالدعم اللوجستي وكيسنجر اقنع القيادة الكردية من ان النظام العراقي سوف يفك إرتباطه بالأتحاد السوفيتي وسوف ينظم الى المعسكر الغربي مما يُسهل التأثير عليه للإقرار بالحقوق المشروعة للشعب الكردي. والشعب الكردي راي فرصة ان يستفيد من نتائج الحرب الباردة.

إندلع القتال مجددا وعجز النظام العراقي عن تحقيق اي إنتصار على الحركة الكردية عسكريا فكان الجانب الكردي يعتمد على إيران بشكل كبير وبدورها شجعت إيران (الأكراد على الرد على الحكومة العراقية بعنف ووعدت الأكراد بجميع أنواع المساعدات)^{١١٨} كان الدعم الإيراني متواصلا للحركة الكوردستانية المسلحة وكانت إيران تنوي إضعاف الحكومة العراقية دون إسقاطها وكذلك دعم الحركة الكردية المسلحة ولكن دون تفوقها بشكل كبير إضافة الى وعد أمريكا بدعم الشعب الكردي ماديا وبهذا السياق يقول مسعود البرزاني (لقد نوهنا تنويها عابرا بمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية وتفصيلا نقول إن كل ما حصلت عليه الثورة من هذا الباب ستة عشر مليون دولار)^{١١٩}

Rockefeller Center
123 Avenue of the Americas
New York NY10020

تقديم جواد الملا، لندن، مطبعة اجار.

^{١١٧} ينظر الى الملحق رقم (١٢)

^{١١٨} المصدر السابق، عيسى حامد، المشكلة الكردية في الشرق الأوسط ص ٢٣٤.

^{١١٩} البارزاني مسعود، البارزاني والحركة التحررية الكردية، الجزء الثالث ثورة ايلول ١٩٦١ - ١٩٧٥، اربيل ٢٠٠٢ ص ٣٩٥.

كانت إيران منزعة من بيان ١١ آذار ناصحة البارزاني بعدم التوقيع عليه بسبب خشية إيران من مطالبة أكرادها بحكم ذاتي ولكن البارزاني لم يعمل بنصيحتها مما أثار غضب إيران الأمر الذي جعلها تتخلى هي والولايات المتحدة عن مساعدة الكرد بعد ان لجأ صدام حسين والذي يشغل نائب رئيس مجلس قيادة الثورة الى الرئيس هوارى بومدين طالبا منه التوسط لدى الشاه من أجل وقف دعمه للحركة الكردية.

عقدت إيران والعراق إتفاقية الجزائر على هامش منظمة الأوبك في ٦/آذار/١٩٧٥ حيث تم ترسيم الحدود بينهما وتخلى العراق عن جزء من شط العرب وتضمنت الإتفاقية أربعة بنوداً رئيسية مع بروتوكولات لأجراء تخطيط نهائي للحدود حيث جاء في البند الثالث ما يخص الأكراد (بناء على كل هذا سيعيد الطرفان الأمن والثقة المتبادلة على طول حدودهما المشتركة من اجل وضع حد نهائي لكل التسلات ذات الطابع التخريبي من حيث اتت)^{١٢٠}

بعد توقيع الإتفاق بين الحكومة العراقية وايران إحتدمت المعارك بين الجيش العراقي والحركة الكردية المسلحة بعد ان رفضت الحكومة العراقية في ٩/مارس سنة ١٩٧٥ عرضاً تقدمت به الحركة المسلحة يرمي الى التفاوض وبالضد من ذلك ناشدت الأكراد بتسليم أسلحتهم.

اشتداد المعارك المسلحة ورفض الحكومة للتفاوض أدى الى تباين مواقف أعضاء اللجنة المركزية للحزب حيث أدى ذلك التباين الى انقسامهم الى قسمين الاول يدعو الى مواصلة القتال ورفض الأستسلام والآخر دعا الى التفاهم مع بغداد وإنقاذ ما يمكن إنقاذه.

ان تطبيق ايران لشروط الإتفاق بعد حصولها على نصف شط العرب وغلق الحدود السورية التركية الايرانية بوجه الاكراد بدأت الثورة الكردية بالإنهيار وأعلن البارزاني بأن الحرب بين الحركة الكردية وبين الحكومة العراقية قد إنتهت، ان التصور العسكري اثبت فشله في حل القضية الكردية كما ان الأعتقاد على الدعم الخارجي والوعود لا يجدي نفعا واثبت فشله وتعلمت القيادة الكردية (بأنه ليست هناك قوة خارجية يمكن الاعتماد عليها ففي عام ١٩٧٥ خُذع قائد الثورة ملا مصطفى البارزاني من قبل القوتين المشتركتين وأبعد البارزاني عبر تسوية إستراتيجية بين بغداد وطهران)^{١٢١}

^{١٢٠} ينظر الى الملحق رقم (١٥)

^{١٢١} موريس هارفي وبلوج جورج، ترجمة راج آل محمد، مراجعة وتقديم هادي العلوي لاصدقاء سوى الجبار، لبنان بيروت، ص٧٠.

المطلب الثاني:- التغييرات السياسية في العراق ودور الحزب الديمقراطي الكردستاني

بعد إعلان جمهورية كردستان في مهاباد تم تأسيس الحزب الديمقراطي الكردي والذي تغير اسمه فيما بعد الى الحزب الديمقراطي الكردستاني كحزب تقدمي معبرا عن طموحات قومية متطلعا الى الحرية والعدالة الاجتماعية. وما نتج عن التأسيس من انتعاش آمال الكرد وتنامي شعورهم القومي وإنخرط في صفوفه أبناء كافة الطبقات وإعتبروه تجسيدا لأرادة الكورد.

كانت الحركة التحررية الكردية تعاني حينذاك من التشتت وتفقدت الى قائد والى قيادة تقودها، فغدت الضرورة ماسة لحزب كردستاني يقود نضال الشعب الكردي في كردستان العراق. وقد إنطلق من مصلحة الشعب الكردي وحقوقه القومية. لقد خاض الحزب نضالا ضد الأستعمار البريطاني. فقد وقف بشدة مع بقية الأحزاب الوطنية (وكثيرا ما إمتزجت دماء الكرد بدماء العرب)^{١٢٢} وقف ضد معاهدة بورت سموث التي وقعها صالح جبر وأرنست بيغن وزير خارجية بريطانيا حيث قامت الأحزاب الوطنية بحشد الرأي العام للقيام بالمظاهرات ضد المعاهدة ونددت عبر بياناتها بأستقالة الحكومة فقد أصدرت (الأحزاب الوطنية المعارضة وهي الأستقلال والأحرار والوطني الديمقراطي والشعب والحزب الديمقراطي الكردستاني والحزب الشيوعي العراقي بيانا شجبت المعاهدة)^{١٢٣} وإنتفضت الجماهير الشعبية بأحزابها كما شارك البارتي في المظاهرات التي ألهمت الوثبة الوطنية بنشاط ولعبت طليعة البارتي في كلية الحقوق دوراً في المظاهرات التي بدأت منذ يناير سنة ١٩٤٨ وكان دور الحزب الديمقراطي في تعبئة الجماهير الكردية كبيرا ومؤثرا سيما وان تلك الجماهير كانت ناقمة على حكومة صالح جبر لأنها كانت قد اعدمت اربعة من ضباط الكرد في سنة ١٩٤٧.

شارك الحزب الديمقراطي الكردستاني مع بقية الأحزاب العراقية في الأنتفاضة ضد حكومة نوري سعيد بعد ربط العراق بحلف بغداد الجائر والذي شعر الكرد من انهم هم المستهدفون من قيام الحلف فكانوا في طليعة المنتفضين وكان للحزب دور مشهود في مشاركة جبهة الأتحاد الوطني عام ١٩٥٧ والتي كان لها الدور الكبير في الإطاحة بالنظام الملكي هذه الجبهة والتي لم تميز بين ابناء الشعب العراقي في عضويتها والجميع كان متلهفا الى بزوغ فجر جديد (لقد إتبعته الجبهة أسلوبا مرنا

^{١٢٢} البرزاني مسعود، البرزاني والحركة التحررية الكردية، كاوا للنشر والتوزيع لبنان بيروت، الطبعة الثانية ١٩٩٧، ص ٣٦.

^{١٢٣} الأعرجي علاء الدين، في الذكرى الستين لوثبة الشعب العراقي ضد معاهدة بورت سموث. موقع منتدى الكتاب العربي. الرابط أدناه

في التنظيم يتيح الفرصة لدخول اللاهزبيين الى جانب ممثلي اللجنة الوطنية العليا.
(١٢٤)

وبعد ان تدهورت الأوضاع في العراق وتفاقت الصراعات بين الضباط الأحرار من جهة وبين اطراف الجبهة من جهة أخرى فقد بذلت مساعي جديدة لبعث الحياة في الجبهة. ووضعوا ميثاق عمل مشترك وساهم الحزب الديمقراطي الكردستاني بفعالية في الجبهة على إثر ذلك وعدت الجبهة انها ستسعى لتطبيق ما جاء في الدستور العراقي فيما يتعلق بالحقوق المشروعة للشعب الكردي فقد آمن الحزب بالنضال الجبهوي وكانت له علاقات جبهوية ثنائية مع الحزب الشيوعي العراقي وكانت محاولاته مستمرة للدخول في جبهة الأتحاد الوطني. الى أن تحقق ما كان يسعى إليه.

كما وقف الحزب بشدة ضد العدوان الثلاثي على مصر وكان لرئيس الحزب مصطفى البارزاني دورا كبيرا بالوقوف ضد العدوان الثلاثي على مصر حينما كان لأجبا في الأتحاد السوفيتي. لأنه كان يجزم بأن النضال المشترك العربي الكردي ضرورة للإرتقاء بالأخوة العربية الكردية وتعزز المواقف القومية للشعبين و كان مؤمنا (ان الموقف العربي السليم يكون في البحث عن نقاط التفاهم والإلتقاء مع الأخوة الأكراد وهو ما نطالبهم أيضا هذا إذا كنا حريصين معا على ردم الحفر والمطبات بين الشعبين)^{١٢٥}

لعب الحزب الديمقراطي الكردستاني دورا كبيرا في حشد الجماهير الكردية تأييدا ودعمًا لثورة تموز ١٩٥٨ التي أيدها حال إعلانها وأرسلت قيادة الحزب برقية تهنئة لقاقتها وقامت بحشد جماهير كردستان وتنظيم فعاليات تأييدا للثورة ووقف الحزب الى جانب الحزب الشيوعي في الدفاع عن الثورة وقادتها وساهم الحزبان مساهمة فعالة في قمع إفسال إنقلاب العقيد عبدالوهاب الشواف عام ١٩٥٩.

انتهج الحزب الديمقراطي الكردستاني نهجا سلميا لحل المشاكل مع حكومة الثورة عبر التفاوض والتحاور ساعيا الى تثبيت حقوقه القومية فكان يفاوض القوى الوطنية والرسمية الحكومية ولم يعزل نفسه عن الساحة العراقية لأنه رأى كل الحلول يجب ان تكون من بغداد فكان يحاور من هم في السلطة.

كان الحزب الديمقراطي الكردستاني يؤمن ان المحادثات شكل من أشكال النضال. فقد قام بأجراء الحوار مع إنقلاب البعثيين وعبدالسلام عارف سنة ١٩٦٣ فعندما سأل الصحفي الأمريكي دانا آدمز شमित البارزاني عن ماهية إجراء المفاوضات مع الأنقلابيين فأجاب البارزاني (لقد اعطانا البعث وعدا بالأعتراف بالحكم الذاتي إلا انه لم يكن وعدا كتابيا لم يسطر على ورق ولم يوقع)^{١٢٦} وكذلك

^{١٢٤} عبد الحسين ليث، ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق، العراق - بغداد، دار الرشيد للنشر، وزارة الثقافة والأعلام ١٩٧٩ ص ١١١

^{١٢٥} الموصلي منذر، القضية الكردية في العراق، الجزء الأول البعث والأكراد، دار بيسان - بيروت الطبعة الأولى ص ١٤١.

^{١٢٦} آدمز دانا، رحلة الى رجال شجعان، ترجمة جرجيس فتح الله المحامي، دار نارس للطباعة والنشر، اربيل - ١٩٩٩ مطبعة وزارة التربية أو الطبعة الأولى، ص ٢٩٤

مع عبدالسلام عارف سنة ١٩٦٤ كما أجرى مفاوضات مع حكومة عبد الرحمن البزاز سنة ١٩٦٦ والتي نتج عنها بيان حزيران وإتفاقية ٢٩ حزيران ١٩٦٦ اللذان جاءا منافيان لرغبات الجيش لذلك حاول بعض الضباط التأثير على الرئيس العراقي عبد الرحمن عارف لأقصاء البزاز من رئاسة الحكومة فشعر البزاز بتلك الضغوطات الرامية الى اقصائه فقدم الاستقالة من منصبه في ٥ آب ولم يرى بيان ٢٩ حزيران تطبيقاً لبنوده. والمشكلة الكبرى تكمن في ان الدول العربية لم تتوجه توجها ديمقراطياً لحل مشاكل شعوبها وكذلك حل مشاكل الأقليات التي تعيش معها (إن عجز القيادة العربية في (١٩٦٣) عن تعميق أسس بناء الدولة القومية الوحدية الحقيقية قاد الى عجز في معالجة جميع المشاكل العالقة منها قضية الأقليات القومية)^{١٢٧}

شكل الضابط ناجي طالب الحكومة العراقية التي رفضت الاعتراف ببيان حزيران حيث (جرى تبديل برنامج الحل السلمي للقضية الكردية بموجب بيان ٢٩ حزيران ١٩٦٦ بخطة بناء الشمال التي هي الأخرى لم تدخل حيز التنفيذ)^{١٢٨} وهكذا نرى ان الصراع على السلطة بين أجنحة الحكم زاد من تعقيد حل مسألة الأكراد القومية.

تحت ضغط الظروف السياسية المعقدة عقد الحزب الديمقراطي الكردستاني مؤتمره السابع في ١٢ تشرين الثاني ١٩٦٦ وأعلن الحزب رفضه رسمياً لموقف الحكومة من عدم تنفيذ بيان آذار وإندلع القتال بعد فترة وجيزة من ذلك الرفض الكردي واستمر الى حين وقع الانقلاب ضد الرئيس عبدالرحمن عارف تواصلت مفاوضات الحركة الكردية مع قادة الانقلاب البعثي في ١٩٦٩ الى ان تكللت بإتفاقية ١١ آذار حيث ١٩٧٠ حيث سافر نائب الرئيس العراقي آنذاك صدام حسين الى كردستان وإلتقى بالبارزاني وقادة الحزب الديمقراطي الكردستاني و قام صدام حسين (بوضع اوراق بيضاء أمام الملا مصطفى وأخبره أن يكتب مطالبه، قائلاً إنه سوف لن يغادر قبل أن يوقعا على وثيقة مقبولة للطرفين)^{١٢٩} حيث تمت صياغة مشروع بيان آذار ١٩٧٠ وكانت القيادة الكردية تدرك ان حزب البعث غير جاد في تنفيذ ما أتفق عليه بشأن الحكم الذاتي. وكانت القيادة تعرف (أن صدام حسين كان مشغول الذهن بعدم إستقرار النظام لهذا كان هو والرئيس احمد حسن البكر بحاجة الى الوقت لتعزيز موقفهما)^{١٣٠}

عليه أرسلت القيادة الكردية برسائل الى بعض قادة العرب لأعلامهم وإشراك الجامعة العربية بالتدخل في وضع إتفاقية آذار موضع التنفيذ حيث إرتأى البارزاني أن يبعث مندوباً عنه الى مصر وسورية حاملاً رسالتين لكل من الرئيس المصري أنور السادات والسوري حافظ الأسد. (وشرح المندوب للرئيسين موقف الحزب

^{١٢٧} المصدر السابق و الموصلي منذر، ص ١٤٠.

^{١٢٨} خالد خالد، كيف تعالج الدساتير العراقية الحقوق القومية للشعب الكردي، ستوكهولم ١٩٩٠ ص ١٣١

^{١٢٩} مكحول ديفيد، ترجمة راج آل محمد، تاريخ الأكراد الحديث، دار فرايب ١٩٩٦ ص ٤٨٦.

^{١٣٠} المصدر السابق، مكحول ديفيد، ترجمة راج آل محمد، تاريخ الأكراد الحديث ص ٤٩٣.

الديمقراطي الكردستاني طالبا تدخل الجامعة العربية محبذا أن يكون الموضوع ضمن نطاق الدائرة العربية وعدم إشراك أية جهة أخرى لأن الأخوة العربية الكردية هي مسألة استراتيجية^{١٣١} هذا في الوقت الذي كانت المداولات مستمرة حول إقامة وحدة سياسية بين مصر وسورية وليبيا. وقال البارزاني ردا على سؤال وجه إليه من الصحفي الأمريكي دانا آدمز شמידز حول أهداف البارزاني وعلاقته مع العرب فأجاب البارزاني (نحن لانحارب العرب أبدا فالعرب إخواننا لقد عشنا معهم قرونا وسنظل نعيش معهم وبوسعنا ان نعايشهم وقد إستغلهم -قاسم - مثلما إستغلنا)^{١٣٢} وقال له بصراحة تامة من ان هدف الحركة الكردية هو الحصول على الحكم الذاتي في إطار الدولة العراقية.

أدركت القيادة الكردية رغم مساعيها الوطنية والعربية أن النظام العراقي غير جاد في تحقيق طموحات الشعب الكردي ولهذا رفضت الانضمام الى الجبهة و الوطنية التقدمية والتي أعلنها الرئيس احمد حسن البكر عام ١٩٧٠ والتي إنبتقت من ميثاق العمل الوطني بعد ان عدتها القيادة الكردية وسيلة لإبعاد الحزب الديمقراطي الكردستاني عن المطالبة بحقوقه القومية ولكن رفض الحزب الانضمام الى الجبهة الوطنية أدى الى شق صف الحزب الديمقراطي الكردستاني حيث انضم إليها بعض أعضاء الحزب الديمقراطي الكردستاني.

^{١٣١} البرزاني مسعود، البرزاني والحركة التحررية الكردية، الجزء الثالث ثورة ايلول ١٩٦١ - ١٩٧٥، اربيل ٢٠٠٢، ص ٢٧٣.

^{١٣٢} آدمز دانا، رحلة الى رجال شجعان، دار نارس للطباعة والنشر، مطبعة وزارة التربية، الطبعة الثانية اربيل ١٩٩٩، ص ٢٩٤.

المطلب الثالث:- الحركة الكردستانية وإنهيارها في ١٩٧٥

بعد رفض الحكومة العراقية لمقترح القيادة الكردية بتأجيل إعلان بيان ١١ آذار من طرف واحد والذي قدمه إدريس البارزاني في آخر زياره له الى بغداد في ٨ آذار ١٩٧٤ حيث قال صدام حسين له (لو اضطررنا الى التنازل لإيران عن شط العرب كي لا يخرج العراق من يدنا فلن نتردد)^{١٣٣} وبهذا التأكيد افصح النظام عن رؤيته لحل المشكلة الكردية والتي حصرها بوعود فارغة غير قابلة للتحقيق. وفي الوقت عينه استخدم الشاه الورقة الكردية كعامل ضغط على الحكومة العراقية لتتنازل له عما كان يحلم به من المياه العميقة في شط العرب ولمعرفة البارزاني بالنوايا الإيرانية المستندة الى معاداتهم للحقوق القومية الكردية التي سبق وان دافع عنها البرزاني في جمهورية مهاباد فكان لا يثق بها وبمساعدهتها لكنه ركن الى وعد تلقاه في عام ١٩٧٢ (من الولايات المتحدة الأمريكية بأن يبقى الشاه مسانداً للقضية الكردية والثورة مهما حصل من تبدل في الأوضاع)^{١٣٤}

بدأت الحكومة العراقية بحشد القطعات العسكرية في شمال العراق بهدف الهجوم على المعازل العسكرية الكردية ومن جانبها أخذت القيادة الكردية تنهياً لمواجهة الجيش العراقي بعد تدفق السلاح الى كردستان من إيران.

اندلعت المعارك بصورة شرسة بين القوات الحكومية وقوات البشمركة ولم يستطع أحد الطرفين من احراز النصر رغم الدعم السوفيتي للجانب العراقي والدعم الايراني للجاني الكردي وأفضى تواصل المعارك الى إنهاك قوات النظام البعثي وأوشكت ذخيرة الجيش العراقي على النفاذ وأدركت الحكومة ان لا خيار لها بالحسم العسكري.

بعد فشل النظام العراقي من إحراز النصر على القيادة الكردية قرر العراق (الاتفاق مع إيران في سبيل إنهاء الحركة المسلحة الكردية)^{١٣٥} ولإنجاح هذا المسعى بادرت الحكومة العراقية الى إعطاء إشارات تتضمن استعدادها للتنازل أمام المطالب الإيرانية في الحدود والمياه (وكانت الولايات المتحدة في هذه الفترة في حاجة الى ورقة العراق في معالجة القضايا العالقة في ملف الصراعات العربية الإسرائيلية)^{١٣٦}

خاصة إذا وضعنا في الاعتبار أن العراق هاجم بضراوة التقارب المصري الإسرائيلي وسعى الى تشكيل موقف عربي مناهض لهذا التقارب.

^{١٣٣} البارزاني مسعود، البارزاني والحركة التحررية الكردية، الجزء الثالث ثورة أيلول ١٩٦١ - ١٩٧٥، اربيل ٢٠٠٢ ص ٣٤٣.

^{١٣٤} المصدر السابق، البارزاني مسعود، البارزاني والحركة التحررية الكردية ص ٣٤٤.

^{١٣٥} ناجي سعد، العراق والمسألة الكردية ١٩٥٨ - ١٩٧٠، دار اللام، لندن ١٩٩٠، ص ١٨٤.

^{١٣٦} شورش سامي، كردستان والأكراد الحركة القومية والزعامة السياسية إدريس نموذجاً، دار نارس للطباعة والنشر، كردستان العراق، ص ١٠١.

تواردت المعلومات لقيادة الحركة الكردية حول تقارب عراقي - إيراني وشيك ومن دلائله ذلك الاجتماع الذي تم بين الدكتور سعدون حمادي وعباس علي خلعتبري في إستنبول. وكذلك المعلومات التي ارسلها جلال الطالباري والذي كان يعيش في القاهرة حول التقارب العراقي الايراني طالبا فيها مواصلة الكفاح المسلح وبذات المعنى حاول الاخوة المصريون إعلام البارزاني بذلك التقارب (ولكن تفاعل العوامل الداخلية للثورة الكردية مع القوانين العامة للسياسة الدولية ساعد على إنجاح ما سميت بالمؤامرة الدولية بمساهمة أمريكية وجزائرية)^{١٣٧}

طلب النائب صدام حسين أثناء تواجده في قمة أوبك في الجزائر من الرئيس بوميديين التوسط بينه وبين الشاه بهدف حل الاشكال القائم حول شط العرب ولم يتردد شاه إيران في قبول وساطة الرئيس الجزائري ومن جانبها حاولت القيادة الكردية التعرف على ماهية الأتتماعات بين الجانبين العراقي الايراني من واشنطن فبعثت برسالة الى الولايات المتحدة تتضمن المعلومات التي حصلت عليها وطالبت (بالوفاء بالعهد الذي قطعوه لنا بأن لا يخذلوا ثورتنا فنفت الإدارة نفيا قاطعا بأن يكون هناك أي تقارب او طبخة سياسية من شأنها ان تلحق ضررا بالنضال الكردي)^{١٣٨}

ان الادارة الامريكية ورغم تأكيداتها لم تكن صادقة فقد كُشف تقرير (بايك)^(*) الذي تسرب الى الصحافة المتضمن مجموعة من المعلومات عن دور الولايات

^{١٣٧} المصدر السابق، يونس خالد، الزعيم الوطني الكردستاني جلال طالباري قائد وفكر وعصر، ص ٢٤.

^{١٣٨} البارزاني مسعود، البارزاني والحركة التحررية الكردية الجزء الثالث ١٩٥٨ - ١٩٧٥، اربيل العراق ص ٣٤٤.

^(*) عين الكونكرس الأمريكي لجنة للإشراف على دائرة استخبارات الأمريكية وأسندت رئاستها الى عضو الكونكرس [أوتيس بايك] وقد بحثت اللجنة الأعمال والتصرفات وسلوكيات موظفيها تجاه بعض القضايا خلال فترة إدارة نيكسون منها قضية (وترغيت) والطريقة التي وعد القيادة الكردية بالمساعدات بالإسلحة وكيف كانت سرية وبدون علم الكونكرس وقدمت اللجنة تقريرها وتسرب هذا التقرير الى صحيفة (فليجف ويس) عن طرق احد الصحفيين ومما جاء في التقرير

((في عام ١٩٧٢ إلتقى الدكتور كيسنجر مع شاه إيران الذي طلب من الولايات المتحدة مساعدة الأكراد في تمردهم ضد العراق خصم الشاه وقدم كيسنجر فيما بعد الإقتراح الى الرئيس نيكسون الذي وافق على ما أصبح يُعرف ببرنامج الستة عشر مليون دولار بعد ذلك أوفد جون ب- كوني - وزير المالية الأسبق للرئيس الأمريكي نيكسون الى إيران ليُعلم الشاه))

((وأمل الرئيس والدكتور كيسنجر والشاه بأن [اتباعنا] لن ينتصروا وفضلوا بدلا من ذلك ان يستمر المتمردون ببساطة في مستوى من الحرب كاف لإستنزاف موارد الدولة المجاورة لحليفنا ولم يُفصح عن هذه السياسة لاتباعنا الذين تشجعوا للأستمرار في القتال حتى ان سياق العمليات السرية من قبلنا كان عملا مشؤما))

المتحدة في دعم البارزاني سرا متعرضا الى خيانة إيران للبارزاني كاشفاً - التقرير- ان المخابرات الأمريكية كانت على معرفة بان إيران ستتخلى عن الأكراد مقابل صفقة يتنازل فيها العراق لأيران يلعب وزير خارجية الولايات المتحدة كيسنجر دورا فاعلا فيها والغريب في ذلك كله هو ثقة القيادة الكردية بشاه إيران وهو العدو اللدود للأكراد ولم تتخذ القيادة التدابير اللازمة الامر الذي يمكن تفسيره بعدم معرفة البارزاني بتوجهات الادارة الأمريكية معتمدا بذلك على اقوال شفوية داعمة للأكراد من كيسنجر فقد كان هدف إيران وأمريكا والذي خطط له كيسنجر (الإبقاء على التمرد الكردي بمستوى ثابت فلا يسمح للجيش الانتصار، أو للأكراد بالنجاح وهكذا يستنزفان كلا الطرفين بالإستمرار)^{١٣٩}

وبعد ان أعلن عن إتفاقية ٦/ آذار ١٩٧٥ بعث البارزاني برسالة الى كيسنجر حسب تقرير بايك في ١٠/٣/١٩٧٥ مذكرا إياه بالوعود التي قطعوها للکرد. ولكن كيسنجر لم يرد على الرسالة الأمر يعني انعدام موقفه الاخلاقي إزاء الكرد لقد رحبت واشنطن على الفور بالاتفاقية التي كان مهندسها وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية وهناك كثير من الوثائق تؤكد ان (كيسنجر حضر شخصيا لمدة ٢٤ ساعة الى بغداد بشكل سري لوضع الخطوط الأساسية للاتفاق بين الحكومة العراقية وبين الشاه)^{١٤٠}. ونتيجة للاتفاقية وما نتج عنها من إختلال التوازن الدولي لصالح العراق عمدت إيران الى سد كل المنافذ بوجه الحركة الكردية فضلا عن ان الادارة الامريكية امتنعت عن مساندة الكرد وما نتج عن ذلك من انتكاس الثورة

ان تخلي امريكا عن دعم الحركة الكردية وسياستها المزدوجة أكدها تقرير بايك المشار اليه من خلال تأكيده على أن (سياستنا غير أخلاقية إزاء الأكراد فلا نحن ساعدناهم ولا نحن تركناهم يحلون مشاكلهم بالمفاوضات مع الحكومة العراقية لقد حرصناهم ثم تخلينا عنهم)^{١٤١} وفي آخر لقاء للبارزاني مع شاه إيران قال الأخير (إضطرت الى عقد هذا الاتفاقية ولو لم افعل لتورطت في قتال واسع النطاق مع البعثيين العراقيين فيه سيرمي السوفيت بكل ثقلهم ثم أن الاتفاقية من ناحية أخرى في مصلحة الشعب الإيراني تماما كما وجدتم من مصلحتكم أن تعقدوا إتفاق الحادي عشر من آذار ١٩٧٠)^{١٤٢}

وأشار التقرير الى ان ((كيسنجر قدا امر الأكراد شخصيا بالألا يشنوا اي هجوم على العراق خلال فترة الحرب العربية - الإسرائيلية في عام ١٩٧٣))

^{١٣٩} آدمز دانا، رحلة الى بلاد شجعان، ترجمة وتعليق جرجيس فتح الله، دار نارس للطباعة والنشر، مطبعة وزارة التربية، الطبعة الثانية ١٩٩٩، اوص ١٢٨.

^{١٤٠} المصدر السابق، الزاويتي احمد، ملا مصطفى البارزاني قصة ثورة وعلاقة، ص ١٢٧

^{١٤١} خالد خالد، نظرة في التناقضات التي تحكم القضية الكردية ومستلزمات الوضع الراهن، ستوكهولم، الطبعة الأولى ١٩٨٩، ص ٢٣.

^{١٤٢} البارزاني مسعود، البارزاني والحركة التحررية الكردية الجزء الثالث ١٩٥٨ - ١٩٧٥، اربيل العراق، ص ٣٤٦.

بسبب الاوضاع الجديدة وانعدام المساندة الدولية للحركة الكردية اتخذت قيادة الحركة قراراً بإنهاء الثورة مؤقتاً وكان أمامها خياران إما التوجه الى العراق والاستفادة من العفو الذي اعلنته الحكومة العراقية بعد التوقيع على الأنفاقية او اللجوء الى إيران والتي خانت الثورة وأمام هذان الخياران عبرت عوائل كثيرة الى إيران وأخرى الى العراق مستفيدة من العفو وكذلك رفض بعض القياديين تسليم نفسه الى دولة خانتهم وفضلوا التواجد في الدولة العراقية.

ان الاستنتاج المهم الذي يمكن تحديده هو ان كل الحلول لحل القضية الكردية يجب ان تكون بين الاطراف العراقية لأن الاعتماد على العامل الخارجي لا يساهم بحل المشاكل الوطنية فالنظام العراقي تنازل لإيران عن نصف شط العرب مقابل ضرب الحركة التحررية الكردية والقيادة الكردية قبلت بالدعم الإيراني الأمريكي على امل إجبار النظام العراقي للإقرار بحقوق الشعب الكردي والغريب ان النظام العراقي مستعد للتنازل عن السيادة الوطنية وغير مستعد للإقرار بحقوق شعبه.

بعد نكسة الثورة وتراجعها تحدث البارزاني عن مؤامرة ضد الحركة الكردية تستند الى عدم وفاء كل من إيران والولايات المتحدة بوعودها، مؤكداً تخلي الحركة عن مواصلة العمليات القتالية مؤقتاً وبهذا المعنى خير البيشمركة والقادة السياسيين والعسكريين بين الذهاب الى إيران أو العراق مشيراً الى عدم فقدان الأمل بقضيتهم وضرورة شحذ الهمم والأنتظار الى ما سوف تؤول إليه الأوضاع من متغيرات متنبأ بتغيير كبير في المعادلة السياسية للمنطقة.

لقد انتقد الكثير من القادة البارزاني من كونه أوعز بوقف القتال رغم أن هذا التوقف (لم ينجم عن تراجع البارزاني عن مبادئ وأهداف الثورة أو بتقديم تنازلات. المهم في الأمر ان البارزاني ظل مخلصاً حتى الرمق الأخير في حياته للقضية الكردية)^{١٤٣} وأن تراجع المؤقت عن الكفاح المسلح عائد الى عدم زج الشعب الكردي في آتون حرب بلا دعم ولا مساندة فتكون حينئذ إنتحاراً وبهذا الصدد يقول السيد مسعود البارزاني (لم يكن باليد حيلة امام القرار الذي إتخذه الوالد وقد تبين فيما بعد كم كان ينطوي قراره على أصالة وحكمة طوح بسمعته ووضع نفسه موضع نقد جارح بإتخاذ هذا القرار الجريئ مفضلاً عدم المجازفة)^{١٤٤}

قبل مغادرته الى إيران عقد البارزاني اجتماعاً موسعاً لكوادر وبيشمركة الحركة المسلحة باعنا الأمل في نفوسهم وطلب البعض عدم التخلي عن السلاح رغم قطع المساعدات والبعض الآخر إنصاع لأوامر القيادة بالتوقف المؤقت وإنقسمت القيادة ومعها القواعد الحزبية بين مؤيد لمواصلة النضال وبين مصر على إلقاء السلاح والأنصياع لأوامر البارزاني بهذا الصدد يقول السيد مسعود البارزاني (ومن ناحيتي طلبت من الوالد الإجازة بإستئناف العمل النضالي وإعادة التنظيم في المؤسسات والتشكيلات الحزبية والعسكرية وعلى أسس ومفاهيم مستجدة ومستخلصة من

^{١٤٣} على عبدالفتاح، الملامح الأساسية لشخصية مصطفى الابارزاني القيادية والأنسانية، مطبعة خبات، الطبعة الأولى دهوك ١٩٩٦، ص ٢٤.

^{١٤٤} البارزاني مسعود، البارزاني والحركة التحررية الكردية الجزء الثالث ثورة أيلول ١٩٦١ - ١٩٧٥، أبريل ٢٠٠٣، ص ٣٤٧.

الوضع الحالي ومن تجارب الماضي وخبره فأسرع بالموافقة فوراً وخولني
صلاحياته متحمساً مستبشراً داعياً لي بالتوفيق^{١٤٥}

حمل انهيار الكفاح المسلح كثيراً من الدروس والعبر للحركة التحررية الكردية
التي عالجت ثغراتها السابقة مستندة إلى إعادة بناء الحزب الديمقراطي الكردستاني
على أسس جديدة وحضارية معتمدة على الإمكانيات الذاتية للشعب الكردي بعيداً عن
التدخلات الأجنبية في شؤون الحركة المسلحة مؤكدة على ترابط مصالح الشعبين
العربي والكردي وعلى التنسيق بين قواهما الديمقراطية لبناء الدولة العراقية.

على ضوء انهيار الحركة المسلحة قيّمت قيادة الحزب الأخطاء التي رافقت
الثورة في كتاب صدر بعد نكسة الثورة من قبل الحزب الديمقراطي الكردستاني
تحت إسم (تقييم الحركة الكردية) وقد أطلع عليه البارزاني خاصة النقد الواضح
والصريح الذي يؤكد على عدم إلقاء كل تبعات النكسة إلى إبرام إتفاقية الجزائر
فكانت هناك أخطاء من قيادي الحزب المدنيين والعسكريين رافقت مسيرة الثورة
حيث كان (الحزب مفككا في تنظيمه عاجزا عن قيادة الثورة في الممارسة العملية
وتفشيت الأمراض السياسية في صفوف الثورة كعدم المحاسبة واللامبالاة وفقدان
القيادة الجماعية وبروز مراكز القوى وحلول التسبب والبيروقراطية وإنعدام قيم
المساواة)^{١٤٦}

عانى البارزاني من مرض السرطان في وقت سبق نكسة الثورة الكردية فبناء
على نصيحة الأطباء سافر البارزاني إلى الولايات المتحدة للعلاج التي رفضت في
بادئ الأمر إستقبال البارزاني خشية (من أن ينتهز البارزاني الفرصة ليفضح
إعلامياً تفاصيل المؤامرة على إطفاء نار الثورة والإشارة بأصبعه إلى الضالعين
فيها)^{١٤٧} وتم بعد ذلك ترتيب زيارة العلاج إلى الولايات المتحدة بالتنسيق مع إيران
مشترطين على البارزاني عدم الإدلاء بأي تصريح أو نشاط سياسي

من جانبي أرى أن الأجدد رفض تلك الأشتراطات وإختيار السفر إلى أوروبا
وفضح التواطئ الأمريكي مع الحكومة الإيرانية على انهيار الحركة المسلحة
الكردية وبهذا الصدد يقول السيد مسعود البارزاني (لم تكن الدول الأوروبية وقتذاك
مستعدة للتطويح بعلاقاتها مع النظامين العراقي والإيراني واستقباله)^{١٤٨}

توفي البارزاني في مستشفى جورج تاون في ١٩٧٩/٣/١ ونقل جثمانه إلى
إيران ووارى الثرى في قسبة (شنو) الأيرانية تاركا تراثاً ثرا وخلت الساحة
الكردية لفترة من قائد بمثل مواصفات البرزاني وتشتت أعضاء الحزب الديمقراطي

^{١٤٥} المصدر السابق و البارزاني مسعود، البارزاني والحركة التحررية الكردية الجزء الثالث
ثورة أيلول ١٩٦١ - ١٩٧٥ ص ٣٩٩.

^{١٤٦} خالد خالد، نظرة في التناقضات التي تحكم القضية الكردية ومستلزمات الوضع الراهن،
ستوكهولم ١٩٨٩، الطبعة الأولى ص ١٣.

^{١٤٧} البارزاني مسعود، البارزاني والحركة التحررية الكردية، الجزء الثالث ثورة أيلول ١٩٦١ -
١٩٧٥، أربيل ٢٠٠٢ ص ٤٠١.

^{١٤٨} المصدر السابق، البارزاني مسعود البارزاني، البارزاني والحركة التحررية الكردية الجزء
الثالث ثورة أيلول ١٩٦١ - ١٩٧٥، أربيل ٢٠٠٢ ص ٤٠٦.

الذي كان يقود المسيرة النضالية الكردستانية وظهرت خلافات بين اعضاء القيادة حول المرحلة المقبلة من النضال حيث تمسك أغلبية اعضاء الحزب الديمقراطي الكردستاني بنهج البارزاني في إعادة تنظيم الحركة الكردية وأخرى رأت تغيير القيادة وأخرى نأت بنفسها عن تحمل أعباء النكسة.

في ١/حزيران ١٩٧٥/ أصدر السيد جلال الطالباني من دمشق بيانا حول تشكيل تنظيم كردستاني أطلق عليه اسم الأتحاد الوطني الكردستاني الذي كان عبارة عن مجموعتين عراقيتين الأولى (كومله) وهي جماعة ماركسية - لينينية سرية بقيادة نوشيروان مصطفى أما الثانية فكانت (حركة كردستان الاشتراكية) بقيادة على العسكري وبهذا السياق نشير الى أن الحزب الجديد رفع نفس الشعار المركزي للثورة الكردية بقيادة البارزاني المتمثل بـ "الحكم الذاتي للأكراد والديمقراطية للعراق"

في سنة ١٩٧٩ إنعقد في ايران مؤتمر الحزب الديمقراطي الكردستاني بهدف تقييم المرحلة القادمة من النضال ووضع الاليات الكفيلة بالنهوض العسكري من جديد وترشيح قيادة لتتحمل مسؤولية الكفاح القادم

لقد درس المؤتمر حالة الخوف والهلع بعد نفي الكثير من العوائل الكردية الى جنوب العراق وسجن واعتقال الكثير من منتسبي وانصار الحركة المسلحة الامر الذي تطلب تصعيد الكفاح وتجديد الثورة المسلحة وشكلت بقايا تنظيمات عسكرية متواجدة على الحدود العراقية الايرانية وبشكل سري النواة لبدأ النضال الكردي من جديد.

المبحث الثاني الحركة المسلحة في كردستان العراق ١٩٧٩ - ١٩٩٠

المطلب الأول:- نهوض الحركة المسلحة من جديد.

بعد إتفاقية الجزائر وانهيار الحركة المسلحة تشاور البارزاني مع قادة الحركة لكي يضعوا تصوراتهم(*) للمرحلة المقبلة وإتخاذ القرار الأصوب فرأى البعض مواصلة الكفاح المسلح دون مساعدة خارجية وقد عول هؤلاء على قوات البيشمركة وعلى التغييرات التي تحدث مستقبلا معتقدين ان الظرف الدولي لم يكن هو العامل الحاسم في إنتكاسة الحركة. بينما رأى البعض الآخر التخلي عن مواصلة القتال الى حين تبدل الظروف المحلية والإقليمية ومواصلة القتال.

رفض بعض القادة إلقاء السلاح وقرروا مواصلة النضال لأنهم كانوا بين أمرين إما التوجه الى العراق أي الى مصير مجهول والخوف من العواقب أو التوجه الى إيران ومواجهة مصير مجهول آخر

وفي هذا الوقت ناشدت الحكومة العراقية الأكراد أن يسلموا اسلحتهم حتى يضمنوا عدم تقديمهم الى المحاكمة وأصدر مجلس قيادة الثورة العراقية نداء الى الأكراد كي يعودوا الى بلدهم

إنتشرت حالة من اليأس والفوضى بين البيشمركة بعد أن تخلوا عن مواصلة القتال وكان قوام الحركة المسلحة يتكون ما يقارب مائة ألف مقاتل ثوري وفي حالة الارباك هذه قام الكثير من البيشمركة الذين لجؤا الى ايران بتخبئة بعض السلاح الثقيل وتعطيب الآخر. حيث كانت التوجيهات صارمة من قبل النظام الإيراني بعدم إدخال اية قطعة سلاح الى الأراضي الأيرانية مشترطين تسليمها على الحدود وعدم القيام بأي نشاط سياسي على الأراضي الأيرانية ومن يخالف تلك التعليمات يجري تسليمه الى الحكومة العراقية.

لقد قررت قيادة الحركة المسلحة ابقاء بعض الخلايا الحزبية الصغيرة مع اسلحتهم في المثلث الحدودي على أمل القيام بعمليات ضد النظام العراقي من جديد و بعد فترة قصيرة بدأ الأكراد في تنظيم صفوفهم مرة أخرى وظهرت عدة تيارات

(*) كان من المقرر في بداية الأمر مواصلة القتال والبدا بحرب للعصابات وإحتدم الجدل وفي هذه الأثناء أعلن البارزاني أن الحرب قد إنتهت بسبب المؤامرة الدولية ولكنه بشر بمستقبل زاهر للکرد وقال ((لقد نجحت المؤامرة وإنسحبنا من المعركة ولكننا لم ننسحب من الثورة)) وكان البارزاني يدرك مخاطر استمرار القتال بعدما كان قرار القيادة الإستمرار في المقاومة وأرسلت برقية للولايات المتحدة تناشد الإدارة بالتدخل والضغط على إيران بعدم التعاون العسكري مع العراق، كان سبق لإسرائيل أن وعدت القيادة الكردية بأنها سوف تساعدهم بكل ما يحتاجون عن طريق إنزال المساعدات جوا حتى لو أغلق الشاه حدوده بوجه الثورة الكردية أجابت الولايات المتحدة أنها لاتستطيع عمل شئ وبعد هذا قطعت الولايات المتحدة إتصالاتها مع القيادة الكردية تماما وردت إسرائيل ايضا بأنها لاتستطيع الوفاء بتعهداتها وأن هناك صعوبات فنية و إستراتيجية تحول دون ذلك عندئذ فكر البارزاني بمسؤولية وواقعية بعقبى إستمرار القتال.

سياسية أدت في النهاية الى ظهور وبروز عدة أحزاب جديدة وغيّرت من ستراتيغياتها ومن نهج عملها بما يتناسب مع تحديات المرحلة الجديدة في الاول من أيار ١٩٧٦ أستؤنف العمل العسكري ضد الحكومة العراقية حيث اعتمدت الحركة العسكرية في بادئ الامر على مناطق محررة صغيرة بعد ان كانت القوات العراقية قد أحكمت سيطرتها على المناطق واسعة بحجة المحافظة على الحزام الأمني قام النظام العراقي بترحيل القرويين من مناطقهم وكان الهدف هو عدم السماح للقوات الكردية من الأنطلاق من هذه القرى الحدودية لشن هجمات على الوحدات العسكرية وإعتبرت المنطقة منطقة محرمة ومنطقة عمليات قتالية. في نفس التاريخ أي عام ١٩٧٦ بدأ الأتحاد الوطني الكردستاني عمله(**)

لمؤازرة خلايا البيشمركة في المثلث الحدودي بين العراق وإيران وتركيا والذين كانوا يقومون بعمليات محدودة ضد قوات النظام العراقي.

تماشياً مع العمل العسكري المحدود باشر قادة الحزب الديمقراطي الكردستاني بمشاورات لبحث تشكيل القيادة المؤقتة للحزب مقترنة المشاورات بإعادة تنظيم الحزب في الداخل والخارج

لقد أسفرت المشاورات التي قادها سامي عبدالرحمن وإدريس البارزاني ومسعود البارزاني عن الأعلان في ٢٦ أيار ١٩٧٦ عن تأسيس القيادة المؤقتة للحزب وإنطلاقة شرارة ثورة أيار.

ان اعادة بناء الحزب الديمقراطي الكردستاني لم تخلُ من مصاعب فكرية - تنظيمية بسبب سيادة افكار وتوجهات مختلفة يسارية ويمينية واخرى ديمقراطية وطنية برؤية وسطية قادها مسعود البرزاني. وقد تمخضت الخلاقات الفكرية - السياسية بين اعضاء القيادة المؤقتة عن تشكيل سامي عبدالرحمن مع بعض أعضاء القيادة لحزب جديد أسموه (حزب الشعب) وحصلت مواجهات دموية بين أعضاء الحزب الديمقراطي الكردستاني أنفسهم جناح المنشق وجناح الأم. وفي ذات المنحى حدثت مواجهات دموية بين القيادة المؤقتة وأنصار الأتحاد الوطني الكردستاني. راح ضحيتها العشرات من البيشمركة من الحزبين الديمقراطي الكردستاني والأتحاد الوطني بسبب عدم استعداد الطرفين لقبول رؤية الطرف الآخر

في سبيل تطوير الحزب على قاعدة جماهيرية تعاون نجلا البارزاني مسعود وإدريس البارزاني على وضع الأسس للقيادة الجديدة وكانت النتيجة ان تم إختيار مسعود البارزاني رئيساً للحزب وإدريس البارزاني مسؤولاً للقيادة العسكرية وقد اشرف الحزب على إرسال كوادر عسكرية وسياسية الى العراق ومن الجدير ذكره ان (قيادة قطر العراق لحزب البعث الحاكم في سورية وجهت برقية الى الحزب الديمقراطي الكردستاني في التاسع من آذار ١٩٧٥، عبرت فيها عن تعاطفها مع الحركة الكردية في مواجهة التطور الحاصل بين العراق وإيران)^{١٤٩} وبعد

(**) تلقى علي العسكري الخبر من جلال الطالباني وهو رهن الإقامة الجبرية في الرمادي ونجح مع رفاقه في الفرار الى الجبال وهكذا قام علي العسكري ورفاقه بعملياتهم في الشمال ^{١٤٩} شورش سامي، كردستان والأكراد، الحركة القومية والزعامة السياسية إدريس البارزاني نموذجاً، دار ناراس للنشر والتوزيع، ٢٠٠١، ص ١٣٩.

مشاورات بين الأحزاب الوطنية المعارضة للنظام البعثي فكانت الأراء تتجه نحو تشكيل جبهة وطنية تعزیزا لوحدة النضال ووحدة المصير وتقوية لأواصر الأخوة بين الفصائل والمنظمات العربية والكردية

بدأت الأحزاب نشاطها السياسي وبصورة علنية وتم البدء بتشكيل جبهة القوى الوطنية والديمقراطية التي أعلنها حزب البعث العربي الاشتراكي في ١٥/تموز/١٩٧١ والذي احتفظ لنفسه ٥١% من مقاعد الجبهة وفي ١٧ تموز ١٩٧٣ إكتمل الهيكل التنظيمي للجبهة الوطنية القومية التقدمية بعد توقيع الحزب الشيوعي وحزب البعث لبيان مشترك للانضمام الى الجبهة وحاول الحزب الشيوعي إدخال الحزب الديمقراطي الى الجبهة وقد تحقق ذلك و انضم إليها المستقلون والشخصيات الوطنية

كان إعلان الجبهة بمثابة تثبيت نظام حكم البعث و لولا غطرسة حزب البعث واحتكاره السلطة ورؤيته للجبهة الوطنية كأداة لتنفيذ شعاراته وأهدافه لأصبحت الجبهة الوطنية مبعثاً لآمال الشعب العراقي خاصة الشعب الكردي حيث انها كانت خطوة إيجابية وكان وكان بإمكانها توظيف تجمع القوى السياسية لتعزيز الوحدة الوطنية ولكن لغياب نظام ديمقراطي بدا حزب البعث بالأستئثار ومحاولة تهميش الآخرين وتلفيق التهم إليهم وتمكن حزب البعث من التعرف على الكثير من تنظيمات الحزب الديمقراطي الكردستاني والحزب الشيوعي مما سهل مطاردتهم وزج الكثير منهم في السجون وكان النظام البعثي قاسياً في ملاحقة كوادر الحزب الشيوعي لأن الحزب كان قد رفع ومنذ ١٩٧٩ شعار إسقاط النظام البعثي وإنهارت الجبهة بعد ان انسحب منها اغلب الأحزاب وتبين من ان حزب البعث لم يكن مؤمناً بالعمل الجبهوي بل كان هدفه احتكار السلطة.

بعد إنهاء الحركة الكردية كان الحزب الديمقراطي قد اكتسب خبرة في مضمار العمل الجبهوي والألتفات والتضامن مع الأحزاب الأخرى وكان ينادي بضرورة قيام جبهة وطنية عراقية بهدف الوقوف ضد الأحتكار السياسي وكان يؤمن بحق الآخرين النضال في أراضي كردستان وتقبله هو الآخر النداءات من الأحزاب الأخرى بضرورة التكاتف وتوحيد الجهود فتكللت الجهود بإصدار بيان في ١٩٨٠ ((الجبهة الوطنية الديمقراطية العراقية)) والتي كانت تعرف إختصاراً ب (جود) وكان لهذه الجبهة التأثير الإعلامي والسياسي فقد بذلت احزاب المعارضة الكثير من الجهود لتوحيد مساعيها ضد النظام القائم في العراق وضمت (***) هذه الجبهة احزاب عربية وكردية في تلك الفترة وفي ١٩٨١ شكل البارتي مع أحزاب وشخصيات وطنية جبهة أخرى كانت تسمى (الثورة العراقية) والتي اغنت العمل الجبهوي في

(***) بتاريخ ٢٨/١١/١٩٨٠ تأسست الجبهة الوطنية الديمقراطية من الأحزاب ١- الحزب الديمقراطي الكردستاني ٢- الحزب الاشتراكي الكردستاني ٣- الحزب الشيوعي العراقي ٤- وحزب باسوك وقد انضم في تاريخ ١٣/١١/١٩٨٤ الحزب الاشتراكي العراقي وحزب اتحاد الشعب الديمقراطي الكردستاني والتجمع الديمقراطي العراقي وكانت لهذه الجبهة صحيفة ناطقة بأسمها وهي كفاح الجبهة وكانت لها لجنة عليا وسكرتارية ولجان فرعية وكانت تناضل لإسقاط النظام العراقي.

العراق ومنتت العلاقات بين الأحزاب الوطنية وكانت تناضل من اجل بديل ديمقراطي في العراق ولكن بسبب التأثيرات الاقليمية على هذه الأحزاب وتأثيرها بالتالي على العلاقات بين الأحزاب المؤتلفة في الجبهة والحساسيات والعلاقات غير المتكافئة فيما بينها فلم يكن نضالها بمستوى تحديات تلك المرحلة.

بعد الشروع بالعمل المسلح ضد النظام العراقي كانت العلاقات الدولية تميل لصالح الحكومة العراقية وبالضد من آمال وحقوق الشعب الكردي ولكن الظروف الدولية والاقليمية تطورت لصالح الاكراد بعد الثورة الايرانية التي أعلن البرزاني عن تأييدها عبر برفقية ارسلها الى آية الله الحميني في ١١/٢/١٩٧٩ يهنئه بقيام الثورة وبسبب مخاوف الحكومة العراقية من امتداد الثورة الايرانية الى العراق بسبب غلبة الشيعة في تركيبة العراق السكانية أعلن النظام العراقي إلغاء إتفاقية الجزائر بسبب (الإذلال الذي لحق بالحكومة العراقية جراء تنازلها عن نصف شط العرب نتيجة إتفاقية الجزائر لعام ١٩٧٥ وعمد صدام حسين بعد تقلده منصب رئيس الجمهورية الى إلغاء تلك الإتفاقية علنا في ١٧ أيلول ١٩٨٠ بحجة انها ميتة بظروف قسرية)^{١٥٠} وما نتج عنها من اندفاع القوات العراقية نحو الحدود الأيرانية معلنة الحرب في الرابع من أيلول ١٩٨٠ على إيران.

وسعت سنين الحرب الدامية بين العراق وايران والتي دامت قرابة الثمانية اعوام - ١٩٨٠ - ١٩٨٨ دائرة نشاطات القوى المسلحة الكردية والقوى الوطنية العراقية الأخرى الديمقراطية والاسلامية والتي أعلنت الكفاح المسلح طريقا لانهاء النظام بسبب ارهابه السافر على مكونات الشعب العراقي، وبخاصة الحزب الشيوعي العراقي الذي قام بعمليات عسكرية كبيرة ضد النظام محققاً إنتصارات كبيرة ضد قوات الحكومة.

بههدف اضعاف النظام العراقي ساندت إيران من جديد حليفها القديم الجديد الحزب الديمقراطي الكردستاني الذي تمكن من تنظيم فصائله العسكرية بعد ان إلتحق بالعمل المسلح عشرات الآلاف من الكرد المنتسبين الى الجيش العراقي والرافضين لحرب غير مؤمنين بها ومن الجدير ذكره ان كثيراً من المواطنين العرب التحقوا بالقوات الكردية أو الفصائل العراقية الوطنية رافضين الخدمة في صفوف الجيش العراقي بهذا يمكن القول ان كردستان كانت ملجا لكل أحرار العراق والذين هربوا من بطش النظام العراقي، وقد استغل كل من العراق وإيران الورقة الكردية في الحرب التي كانت دائرة بينهما تحقيقا لأهدافه وكانت الجبهة الشمالية للبلدين هي مناطق تواجد القرى والقصبات كردية وتم تدميرها من قبل الطرفين وكانت التحذيرات مستمرة لكي لا تتورط الحركة الكردية في هذه الحرب والتي نتائجها ستكون كارثية على الشعب الكردي.

استغلت إيران والتي لاتقر اصلا بالحقوق القومية للشعب الكردي بالورقة الكردية وزج فصائل الحركة الكردية في (العراق) ضد النظام العراقي وهي تدعي بانها تريد صيانة حرية الشعب الكردي في العراق وهي تضطهد الشعب الكردي في

^{١٥٠} نبي على، عمليات الأنفال في كردستان العراق، مطبعة حجي هاشم اربيل - العراق ص١٤٣.

إيران، والعراق فعل الشيء نفسه وإستغل الأحزاب الكردية في (إيران) لتنفيذ العمليات العسكرية ضد النظام الإيراني مدعيا انه يريد الحرية والأنتعاق لهم ومما يؤسف له ان قادة الكرد ظنوا (أنهم اصبحوا موضوعا في السياسة الدولية، الأكراد ليسوا موضوعا للصراع بل أنهم ساحة للعمل وميدان للصراع ساحة تلتقي فيها تناقضات المصالح)^{١٥١}

في تموز ١٩٨٨ وافقت إيران على قرار مجلس الأمن المرقم ٥٩٨ والصادر في عام ١٩٨٧ الذي سبق وان وافق عليه العراق المتضمن وقف إطلاق النار بين العراق وإيران ولم تخبر إيران حلفائها من احزاب الحركة التحررية الكردية العراقية بقرارها المفاجئ بالقبول بالقرار كي تتخذ بعض الأجراءات الأحتياطية لمرحلة ما بعد الحرب والذي رسم خطوط وقف إطلاق النار بين البلدين الأمر الذي استغله العراق بتحشيد قواته على الجبهة الشمالية لتصفية الحركة الكردية من جديد. كانت سنوات الحرب مأساوية حيث سقطت مئات الآلاف من القتلى بين الطرفين العراقي والإيراني وجرى خلالها قصف مدينة حلبجة بالأسلحة الكيماوية في ١٦/٣/١٩٨٨ والتي تعتبر جريمة ضد الانسانية وكذلك قيام الجيش العراقي بسلسلة عمليات عسكرية واستخدمت فيها جميع الأسلحة التي كانت بحوزة الجيش العراقي خلال الفترة الممتدة من ٢٢ شباط وحتى ايلول ١٩٨٨. وتعتبر (حملات الأنفال التي نفذها نظام صدام حسين بحق المدنيين الكرد واحدة من أكثر صفحات القمع الحكومي وحشية وعنفا في تاريخ النظام البعثي)^{١٥٢} فقد تعرض الكرد الى عمليات إبادة جماعية منظمة أستخدمت فيها انواع مختلفة من اسلحة الدمار الشامل استشهد في هذه العمليات اكثر من ١٨٢ الف نسمة معظمهم من الأطفال والنساء والشيوخ وهدمت فيها ما يقارب من (٥٠٠٠٠) قرية وقصبة

قامت القوات المسلحة العراقية بالهجوم على مقرات الأتحاد الوطني الكردستاني في سركلو وبركلو وإستغرقت ثلاثة اسابيع وذلك بسبب المقاومة الشديدة التي أبدتها قوات البشمركة في هذه المنطقة وإتجهت القوات العراقية وبشكل كبير لتصفية الثوار الكرد وبخاصة بعد تاريخ ٨/٨/١٩٨٨ إذ تفرغت القوات المسلحة العراقية كليا لقمع القوات الكردية والتي شملت منطقة باهدينان حيث دارت معارك كبرى كان من أبرزها ملحمة خواكورك عند المثلث الحدودي وكان هدف النظام العراقي فرض طوق على المثلث الحدودي وعدم السماح لعوائل الكردية بالهرب الى إيران وتركيا والقضاء عليهم من أجل (إعتبار ضحايا الشعب الكردي من جملة ضحايا

^{١٥١} البزاز سعد، الأكراد في المسألة العراقية، الأهلية للطباعة والنشر والتوزيع المملكة الأردنية الهاشمية، الطبعة الأولى ١٩٩٧ ص ٢٦.

^{١٥٢} قادر جبار، قضايا كردية معاصرة، كركوك - الأنفال - الكرد وتركيا، دار نارس للنشر والتوزيع اربيل - العراق، ص ١٣١.

حربها مع إيران وليست جزء من حرب العنصرية ضد الشعب الكردي)^{١٥٣} وحسب إعتقاد الحكومة العراقية فإنها سوف تحقق أكثر من هدف وهو القضاء على الحركة الكردية والنصر على إيران في آن واحد.

وعند انسحاب الفصائل المسلحة العربية والكردية خاضت معارك كبيرة أخرى دافع البيشمركة عن معقلهم التي حرروها عندما كان العراق يخوض حرباً مع إيران وتحت الهجمات الكثيرة عبرت القوات الفصائل المسلحة العربية والكردية الى كل من إيران وتركيا وأسدل الستار عن العمليات القتالية وأعلن النظام العراقي عفوا عاما لمن يرغب بتسليم نفسه

وهنا لابد لنا من تأكيد قضية تتلخص في أن الحركة الكردية تنتعش عندما تكون العلاقات متوترة بين العراق وإيران وتستغل ظروف العداء بين الطرفين وبالعكس من ذلك عندما يتم التقارب بين هذين البلدين يكون الخاسر الأكبر هم الكرد ويكون تعاون الطرفين ضد الطموحات القومية الكردية لهذا نقول أن عوامل (تفكك الحركة من الداخل والأعتماد على المساعدات الخارجية بدلا من الأعماد على القوة الذاتية والطبقات المسحوقة وعدم معرفة النظام الدولي وإغفال التحولات التي تطرأ على السياسة الدولية)^{١٥٤} شكلت اسباب رئيسية لتراجع الحركة الكردية ومطالبها القومية المشروعة.

^{١٥٣} ملا جواد، كردستان والكرد وطن مقسم وأمة بلا وطن، تقديم جمال نه بز، دار الحكمة لندن، الطبعة الثانية ص ٩٤.

^{١٥٤} خالد خالد، نظرة في التناقضات التي تحكم القضية الكردية ومستلزمات الوضع الراهن، ستوكهولم، الطبعة الأولى ١٩٨٩، ص ٢١.

المطلب الثاني:- استخدام الأسلحة المحرمة دوليا ضد القوى المسلحة.

بعد إصرار إيران على عدم القبول بوقف لأطلاق النار لفترة طويلة وبان الأمر وكأنها مصممة على إطالة الحرب شعر النظام العراقي بخطر حيث كان يأمل بانتصار سريع يحقق أهدافه بأسترجاع سيادة العراق على شط العرب والأراضي العراقية التي تنازل عنها حسب إتفاقية الجزائر مستنداً في تقديره الى ان المجتمع الدولي سوف يأمر بإيقاف الحرب.

إشتد لهيب المعارك في كافة الجبهات في المراحل الاخيرة من الحرب وأستخدمت فيها الأسلحة المحرمة دوليا أودت بحياة الألوف من المواطنين الكرد فقد قام النظام العراقي عام ١٩٨٨ بقصف مدينة حلبجة بالأسلحة الكيماوية(*) بعد أن إستولت عليها القوات الإيرانية وقوات الأتحاد الوطني الكردستاني هادفاً بذلك منع تلك القوات من السيطرة على سد دربندخان وقد اسفر القصف بالسلاح الكيماوي والغازات السامة قتل ما لا يقل عن ٥ آلاف مواطن أعزل وكانت حملات الأنفال التي قام بها النظام العراقي إحدى عمليات الإبادة الجماعية ضد الأكراد(**)

تحركت المنظمات العالمية لحقوق الإنسان عندما إكتشفت جريمة قتل مواطنين أبرياء عزل بالغازات السامة بعدما ألقت الطائرات العراقية قنابل من غازات الخردل والأعصاب والسيانيد على السكان الأمنين في حلبجة بعدما أغارت في(١٧/٣/١٩٨٦ عدة طائرات حربية عراقية على هذه المدينة لتلقي على أبنائها قنابل تحتوي على غاز السيانيد وغاز الأعصاب)^{١٥٥} مما أدى الى قتل أكثر من ٥٠٠٠ آلاف طفل وإمرأة ورجل وجرح أكثر من ١٠ آلاف آخرين

بطلب من إيران بعد تقديمها شكوى الى مجلس الأمن ارسلت الأمم المتحدة بعثة خبراء لتقصي الحقائق لتحديد الطرف الذي إستخدم الأسلحة الكيماوية وبعد فترة من التقصي والبحث رفعت البعثة تقريرها والذي أكدت فيه ان العراق هو الذي إستخدم السلاح الكيماوي.

(*) وكان يقود تلك العمليات على حسن المجيد والذي كان أمين سر مكتب الشمال والذي كان بمثابة حاكم عسكري عام له كافة الصلاحيات حيث منحه إياها مجلس قيادة الثورة العراقية بموجب قرار رقم ١٦٠ في ٢٩ آذار ١٩٨٧.

(**) في مقابلة بثتها قناة أم بي سي اللبنانية مع نزار الخزرجي الذي كان رئيساً لأركان الجيش العراقي عن معلوماته عن ضرب مدينة حلبجة بالأسلحة الكيماوية أكد بعدم وجود معلومات لديه (وهو رئيس أركان الجيش) فأتصل بدوره بوزير الدفاع عدنان خيرالله وزعم الاخير بعد ذلك علم من صدام حسين شخصياً بأن طائرات عراقية قصفت المدينة بالأسلحة الكيماوية وبأمر شخصي من صدام حسين نفسه.

أنظر الى زهير كاظم عبود، نظرة في القضية الكردية والديمقراطية في العراق، السويد، الطبعة الأولى ٢٠٠٥. ص ٥٤.

^{١٥٥} الطالباني نوري، جرائم النظام العراقي ضد الشعب الكردي التي تدخل ضمن مفهوم جرائم الإبادة البشرية، مؤسسة بابا كركر للطباعة، كركوك ٢٦ / ٦ / ١٩٩٧. ص ٢٤.

بدأ النظام العراقي بعد وقف إطلاق النار بين العراق وإيران بالهجوم على معاقل الثوار أكرادا وعربا خاصة في منطقة بادينان مصحوبا بغارات من السلاح الكيماوي وكانت خطة النظام العراقي تكمن في تطويق المنطقة من جميع الجهات وسد كافة الطرق والممرات (لمنع تراجع وإفلات قوات البيشمركة وقوات أنصار الشيوعيين خارج المنطقة ومن ثم يبدأ الهجوم البري)^{١٥٦} ورغم هذا تمكن آلاف من المواطنين والمسلحين من العرب والاكراد من عبور الحدود الى تركيا وكذلك عبور عشرات الآلاف الآخرين الى إيران وكان من بينهم كثير من المصابين والذين تعرضوا الى الضربات الكيماوية وأصبحت الشكوك تحوم أكثر حول قيام النظام العراقي باستخدام الأسلحة الكيماوية في كل المحافل وأصبحت حقائق دامغة لا تقبل الشك، وعلى ضوء ذلك اصدرت الأمم المتحدة قرارها المرقم ٦٢٠ في ٢٦ آب ١٩٨٨ لمعاقبة الدول التي تستخدم السلاح الكيماوي دون الاشارة الواضحة الى العراق بعد الضجة الاعلامية لتحميل النظام العراقي مسؤولية استخدام الأسلحة الكيماوية.^{١٥٧}

لقد شكل مجلس الشيوخ الأمريكي لجنة لتقصي الحقائق وتوصلت اللجنة بعد زيارتها الى مجمع الأكراد للأجئيين في (دياربكر) الى حقائق دامغة تثبت استخدام النظام العراقي للأسلحة الكيماوية وبهذا الصدد نشير الى ان الولايات المتحدة لم تدن النظام العراقي انطلاقاً من موقفها الاستراتيجي المتمثل بعدم انتصار العراق في الحرب وخروجه منها ضعيفا عسكريا واقتصاديا والغريب ايضا ان الاتحاد السوفيتي لم يعمد لأدانة جرائم النظام الاستبدادي بعد استخدامه للأسلحة الكيماوية في جنوب كردستان ويمكن تفسير صمت الاتحاد السوفيتي بطبيعة العلاقات الثنائية بين العراق عبر معاهدة الصداقة والتعاون الموقعة بين العراق والاتحاد السوفيتي منذ ١٩٧٢ و ما نتج عنها من تواجد الخبراء السوفيت العاملين في المصانع الحربية العراقية وقد أشار السيد جلال الطالباني الى هذه الحقيقة حينما كتب (رسالة الى المستر كورباتشوف طالبا منه سحب هؤلاء الخبراء)^{١٥٨}

بعد الغزو الامريكي للعراق زار كثير من المسؤولين الامريكان مدينة حلبجة لغرض الاطلاع على حجم الكارثة وقد صرح بريمر الحاكم الامريكي للعراق بعد الاحتلال قائلاً " ان البلدة دليل على أن غزو العراق مبرر " متبرعا لاهالي المدينة بمليون دولار وكذلك الحال عندما اصطحب السيد جلال الطالباني عام ٢٠٠٣ وزير خارجية أمريكا آنذاك (كولن بول) الى حلبجة ليكون شاهدا على الجريمة فقال الوزير الأمريكي وبأستخفاف " مازلنا نسمع ونقرأ من يحمل العراق مسؤولية مذبحه حلبجة "

^{١٥٦} الحمداني حامد، لمحات من تاريخ حركة التحرر الكوردية في العراق، فيشون ميديا كونبري، الطبعة الأولى ٢٠٠٥، ص ١١٨.

^{١٥٧} ينظر الى الملحق رقم (مشروع فرض العقوبات على العراق بسبب استخدامه الاسلحة الكيماوية..

^{١٥٨} خالد خالد، السياسة السوفيتية تجاه القضية الكردية في الميزان، ستوكهولم، الطبعة الأولى ١٩٩٠، ص ٥١.

ان المواقف الأمريكية المختلفة ازاء قضايا الشعب الكردي وقضايا حقوق الانسان اتسمت بالازدواجية انطلاقاً من مصالحها الاستراتيجية رغم معرفتها بان النظام العراق مثل أسوء نموذج عرفته البشرية في إنتهاك حقوق الإنسان وذلك باستخدامه المواد السامة ضد المعارضين السياسيين أو للتخلص من الضباط المشكوك في ولائهم للسلطة وبخاصة مادة الثاليوم.

لقد جرى فضح هذه الانتهكات لحقوق الانسان من قبل قوى سياسية معارضة للنظام ومنها الحزب الشيوعي العراقي حيث جرى تسمية بعض الشركات الدولية التي كان النظام العراقي يتعامل معها وتزويده بالمواد المحرمة دولياً ومثلاً على ذلك الحكم الذي اصدرته المحكمة الهولندية في ٢٠٠٥ على مواطنها (فرانس فان أنرات) بسبب تزويده النظام العراقي في عهد صدام حسين بالمواد الكيماوية علماً انه كان مطلوباً من أجهزة المباحث الفدرالية الأمريكية.

بعد سقوط النظام العراقي في ٢٠٠٣ ومحاكمة مسؤوليه ممن كانوا ضالعين بهذه الجريمة تكشففت الحقائق والأدلة حيث أدلى الكثير بشهادات أمام المحكمة الجنائية العليا حول تورط النظام باستخدام السلاح الكيماوي. وإعتبرت المحكمة ان هذه الجرائم هي جرائم (إبادة جماعية)

لقد أدلى السفير الأمريكي في العراق (ديفيد بيوتن) (***) للصحافيين حول تورط النظام العراقي باستخدام الأسلحة الكيماوية قائلاً وأن استخدام هذه الأسلحة المحرمة دولياً تعتبر (من أخطر الجرائم الدولية التي ارتكبت في العراق ضد الشعب الكردي في كردستان العراق من خلال تطهير العرق الكردي جغرافياً)^{١٥٩}

بعد انتهاء الحرب العراقية الايرانية غزا النظام العراقي دولة الكويت وبين ذلك الغزو للعالم قسوة وتصلب القيادة العراقية بعدم الانسحاب من الدولة العربية المحتلة وعلى اساس ذلك توحدت الجهود الدبلوماسية الدولية لصياغة قرار يلزم العراق بالخروج من الكويت أو إخراجه منها بالقوة، لكن اصرار النظام على عدم الانسحاب ادى الى هزيمة عسكرية منكرة تمثلت بانسحاب القوات العراقية من الكويت بحالة من الفوضى وما نتج عن ذلك من تمرد بعض وحدات هذا الجيش وتوجيه نار مدفعاياته الى أجهزة النظام العراقي وبدأت الجموع الشعبية بمساندة الجيش وإنطلقت شرارة الأنتفاضة الباسلة في جنوب العراق وفي كردستان ضد النظام العراقي وتحرير معظم محافظات العراق.

إتجه النظام العراقي الى ضرب أبناء شعبه بقسوة في الشمال والجنوب بعد ان سمحت الولايات المتحدة وحليفاتها للقوات العراقية باستخدام الطائرات الحربية ذات

(***) (في عام ١٩٩٨ وجواباً على إحدى الأسئلة والتي وجهت الى، السفير الأمريكي السابق في العراق (بين أعوام ١٩٨٤ - ١٩٨٨) (ديفيد بيوتن) قال السفير أدلينا ببعض التصريحات للصحافة وأثرنا المسألة مع طارق عزيز فأجاب أجل طبعاً لاستخدامها بالضبط (السلاح الكيماوي) ضد أولئك الجهة المتخلفين وكيف لا و لو كان لدينا أسلحة نووية لستخدامناها ايضاً.

أنظر محمد احسان كردستان ودوامة الحرب، دار الحكمة لندن، الطبعة العربية ص ٨٥)
^{١٥٩} الفضل منذر، دراسات حول القضية الكردية ومستقبل العراق، السويد، مطبوعات مؤسسة دراسات كردستانية للطباعة والنشر، الطبعة الأولى ٢٠٠٣، ١١١.

الأجنحة الثابتة. وكانت قسوة النظام العراقي عالقة في أذهان الشعب الكردي أثناء عملية الأنفال حيث قام بضرب المنطقة بكافة الأسلحة التي يمتلكها أدت الى انسحاب القوى الكردية ونزوح ابناء المحافظات الكردية الى إيران وتركيا خشية إستخدامه الأسلحة الكيماوية من جديد وكانت الهجرة المليونية الى كل من إيران وتركيا التي كانت فرصة ثمينة للکرد لكي يهتم العالم بقضيتهم فضلا عن كونها كانت إستفتاء لرفض النظام العراقي.

في هذه الأثناء وجه الزعيمان الكرديان مسعود البارزاني رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني وجلال الطالباني رئيس حزب الأتحاد الوطني الكردستاني ندءا الى الرئيس الأمريكي بوش طالبين منه حماية الشعب الكردي من هجوم القوات الصدامية الامر الذي دعى مجلس الأمن الدولي الى إصدار القرار ٦٨٨ في ١٩٩١/٤/٥ المتضمن فرض الحماية الدولية على المنطقة الكردية الأمنة بعد أن أشار القرار الى ان الأمم المتحد يساورها القلق من جراء ما يتعرض له سكان العراق المدنيون ونزوح أعداد كبيرة منهم عبر الحدود الدولية وما يتعرض له السلم والأمن الدوليين من تهديد. وقد ظن الشعب الكردي وإطمئن بأن بمجرد صدور هذا القرار هو إنتهاء لماساتهم ومعاناتهم ولكن هذا القرار لم يمنع النظام العراقي من إنتهاك حقوق الأنسان في المناطق الكردية والتي كانت تحت سيطرته فتم ترحيل العوائل الكردية الى خارج مناطقهم واصدر مجلس قيادة الثورة العراقية القرار ١٩٩ في السادس من ايلول ٢٠٠١ والذي ينص " لكل عراقي اتم الثامنة عشرة من العمر الحق في طلب تغيير قوميته الى القومية العربية " وقد اصيب الشعب الكردي بخيبة امل من هذه الممارسات في ظل القرار الدولي ٦٨٨.

المطلب الثالث:- الانتفاضة المسلحة ١٩٩٠ والقرار الدولي بإقامة المنطقة الآمنة في كردستان

لقد وجه الرئيس الأمريكي جورج بوش دعوة صريحة للعراقيين " لينتفضوا " (وقد كان بوش قد أعلن بالفعل قبيل بدء المعركة البرية أن " هناك وسيلة أخرى لوقف سفك الدماء وهي أن يأخذ الجيش العراقي والشعب العراقي زمام المبادرة بأيديهم لإجبار صدام حسين الدكتاتور على التنحي وقد أذيع البيان فيما بعد الى الشعب العراقي من صوت أميركا علاوة على ذلك فإن إذاعة صوت العراق الحر الخاضعة للسعودية أذاعت بيانات مشابهة لتحريض الشعب باللغتين الكردية والعربية)^{١٦٠} ولكنه تراجع بعد ان رأى ان المنتفضين يحملون صور بعض قادة إيران الإسلامية ويهتفون بالشعارات الدينية وكانت أمريكا تخشى ان يسيطر الأسلاميين على الوضع ففضلوا بقاء صدام حسن كبديل عن الأسلاميين فقد (أخطأت القوى الإسلامية في محاولة الأستئثار بالانتفاضة متجاهلة بقية القوى السياسية الوطنية التي إنضوت تحت راية ميثاق دمشق وتصورت تلك القوى أنها باتت على وشك الوصول الى الحكم ولم تدر أنها بسياساتها تلك قد إستنفرت قوى التحالف الغربي)^{١٦١} ورغم ذلك فقد كانت (هناك أسباب عملية لعدم رغبة التحالف في دعم الجبهة المعارضة بشكل علني إذ خاف التحالف من إنقسام العراق وإطلاق العنان لكل من القوى الداخلية والخارجية للسيطرة على أجزاء من العراق حيث كان ثمة مخاوف من أن الشيعة والأكراد سوف يتخلصون من السيادة العراقية في الأراضي الخاصة بهم)^{١٦٢} وكان هذا هاجس دول الخليج الذين نصحوا الرئيس الأمريكي على ضرورة بقاء صدام حسين خيرا من مجيئ نظام موالي لإيران حيث كان للدول الإقليمية مطامع في العراق (فلايران مطامع دينية وتاريخية في جنوب العراق بينما لتركيا مطامع تاريخية وإقتصادية في ولاية الموصل القديمة)^{١٦٣} تذرعت أمريكا بحجج واهية بناءا على مصالحها وفضلت اسوء الأختيارات(*) بالنسبة للشعب العراقي.

^{١٦٠} مكحول ديفيد، تاريخ الأكراد الحديث، ترجمة راج آل محمد، دارفرايبي بيروت لبنان، ١٩٩٦، ص ٥٥٧.

^{١٦١} الحمداني حامد، لمحات من تاريخ حركة التحررية الكردية في العراق، فيثون ميديا كرونبري، السويد، الطبعة الأولى ٢٠٠٥ ص ١٥٤.

^{١٦٢} مكحول ديفيد، تاريخ الأكراد الحديث، دار فرايبي ١٩٩٦، بيروت لبنان، ص ٥٥٤.

^{١٦٣} المصدر السابق، مكحول ديفيد، ص ٥٥٤.

(*) كانت هناك نظرية رائجة مفادها ان قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ترغب ببقاء نظام صدام حسين بأعتباره (أقل الأختيارات سوءا) وتذرعت الولايات المتحدة بذرائع

لم يكن المنتفضون تحت قيادة موحدة لأن قيادات المعارضة العراقية كانت لاتزال في الخارج. وتتهياً لأي طارئ وكانت في مشاورات مستمرة لتنظيم جهودها وقواها. وفي هذا الوقت سمحت الولايات المتحدة وحليفاتها للقوات العراقية باستخدام الطائرات الحربية ذات الأجنحة الثابتة والصواريخ بمختلف أنواعها والتي كان يمتلكها النظام العراقي. فقد إتجه النظام العراقي الى ضرب أبناء شعبه بقسوة في الشمال والجنوب وكانت الولايات المتحدة قد وقفت تتفرج على قمع الانتفاضة ولم تحرك ساكناً بل ساهمت في ضرب المنتفضين وذلك بفك الحصار عن بعض القطعات العسكرية العراقية.

كانت قسوة النظام العراقي عالقة في أذهان الشعب الكردي بإستخدامه الأسلحة الكيماوية أثناء عملية الأنفال فقد أعاد الجيش العراقي تنظيم بعض وحداته وقام بضرب المنطقة بكافة الأسلحة التي كان يمتلكها وبعد المقاومة الباسلة للشعب الكردي لم يستطع المداومة على المقاومة امام هذه الأسلحة الفتاكة وكان بعض من المسؤولين الكرد يقومون بإخافة الشعب الكردي بالتوجه الى الحدود الدولية لأحداث ضجة عالمية. في الخامس من نيسان ١٩٩١ اصدر مجلس الأمن الدولي القرار ٦٨٨(**) والذي كان سابقة في ما يسميه الفقه الدولي المعاصر بالسيادة المرنة والتي

تحفظ مصلحتها اولا وأخيرا هذه المعلومات وغيرها عن رغبة الولايات المتحدة الأمريكية ببقاء نظام صدام حسين جاء في كتاب

SANCTIONING SADDAM، The politics of intervention in Iraq.

(معاينة صدام حسين: سياسة التدخل في العراق) بقلم سارة جراهام براون، المصدر مجلة العربي العدد ٤٩٢ نوفمبر ١٩٩٩ ص١٩٨.

(**) صدر اقرار في في ٥/ نيسان /١٩٩١ "يشير الى الفقرة السابعة من المادة الثالثة من ميثاق الأمم المتحدة، اضعا نصب عينيه واجباته ومسؤولياته المنصوص عليها في الميثاق، وبقلق شديد بسبب عمليات القمع التي تستهدف السكان المدنيين في أنحاء كثيرة من العراق وقد شمل في الأونة الأخيرة المناطق الكردية المأهولة، الأمر الذي أدى الى إندفاع جموع غفيرة من اللاجئين نحو الحدود الدولية وعبورهم مما نجم عن غارات عبر الحدود قد تهدد السلام والأمن الدوليين في المنطقة وبأحساس عظيم منا بالأسى لما يعانیه الإنسان من أهوال وبعد تأمل بالقررين الذين رفعها ممثلا تركيا وفرنسا لدى الأمم المتحدة في ٣، ٤ نيسان ١٩٩١ برقم ٢٢٤٣٥ /س، ورقم ٢٢٤٤٥ /س، وكذلك التقريران اللذان رفعهما الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية الى الأمم المتحدة بتاريخ ٣، ٤، نيسان ١٩٩١ وقد سجلنا برقم ٢٢٤٣٦ /س و ٢٢٤٤٧ /س معيدا تأكيده بالالتزام الدول الأعضاء كافة بأمنها وسلامتها وإستقلالها السياسي واضعا نصب عينيه تقرير السكرتير العام المرقم ٢٢٣٦٦/س و المؤرخ في ٣٠ آذار ١٩٩١ يقرر: ١- يدين مجلس الأمن عمليات القمع التي يعانيتها السكان المدنيون العراقيون في أنحاء كثيرة من البلاد وقد شمل في الأيام الأخيرة المناطق المؤهولة بالسكان، وإن ذلك يؤدي الى تهديد والأمن والسلام.

٢- يطالب بأن يقوم العراق على الفور كإسهام منه في إزالة الخطر الذي يهدد السلم والأمن الدوليين في المنطقة بوقف هذا القمع ويعرب عن الأمل في السياق نفسه في إقامة حوار مفتوح لكفالة إحترام حقوق الإنسان والحقوق السياسية لجميع المواطنين العراقيين.

تسمح للمجتمع الدولي بالتدخل الإنساني في الشؤون الداخلية للدول التي تنتهك حقوق الإنسان.

على إثر تفاقم الأوضاع المأساوية للهاريين من بطش النظام العراقي فقد ألزم القرار الحكومة العراقية وعلى الفور كأسهام منها في إزالة الخطر الذي يهدد الأمن والسلم في المنطقة وبوقف العنف فوراً وقد اذان القرار الأعمال التي قام بها النظام العراقي ضد السكان المدنيين وبخاصة الشعب الكردي رغم ان القرار لم يصدر تحت بند السابع ملزم التنفيذ إلا انه كان الأول الذي اصدرته المنظمة الدولية بصدد حقوق الإنسان ضد عضو في المنظمة قد إستجاب النظام العراقي لكل القرارات ولم يعترض عليها فقد كان إعتراضه ضد هذا القرار الوحيد الذي إنتصر للشعب العراقي

لقد إنتصر القرار الدولي ٦٨٨ للشعب العراقي لبعده الإنساني وكانت سابقة مهمة ان تربط مسألة حقوق الإنسان الداخلية بالأمن الدولي واسهم في ارساء مبدأ مهم هو مبدأ التدخل الإنساني حيث لم يعد إنتهاك حقوق الإنسان شأنًا داخلياً ورغم ان القرار قد إشمئ على الجوانب الإنسانية ولكن الأمر تطور تدريجياً بحيث إهتم المجتمع الدولي بشكل اكبر بقضية الشعب الكردي. وبهذا اصبحت معاناة الشعب الكردي ترى إهتماماً عالمياً وبخاصة عندما بدأ التحالف الدولي يدرك ان من واجبه حماية هذا الشعب فقد وفر(الملاذ الأمن) وهذا كان دليلاً على الأهتمام العالمي بالقضية الكردية.

أحدثت قوات التحالف مكتبا للتنسيق العسكري في كردستان وهو بمثابة الممثل الدبلوماسي لقوى التحالف الدولي. وكذلك وافقت تركيا ووضعت مطار (إنجريك) في تركيا تحت تصرف قوات التحالف لمراقبة المنطقة الأمنة و لمراقبة حضر الطيران العراقي شمال خط العرض ٣٦، وعملت في كردستان كثير من المنظمات الإنسانية وبدأت تساهم في إعمار المنطقة وإيماناً من القيادة الكردية بالحلول السلمية وبناءً على توصيات القرار الدولي ٦٨٨ بضرورة إقامة حوار في العراق لحل المشاكل فقد بادرت الجبهة الكردستانية والتي كانت تضم جميع الأحزاب الكردية التفاوض مع النظام العراقي ولكن الجبهة رأت من ان النظام العراقي يماطل لكسب الوقت وأنه غير مستعد لتلبية المطالب الكردستانية لذلك إنقطعت المفاوضات

٣- يصر على أن يسمح العراق بوصول المنظمات الإنسانية الدولية على الفور الى جميع من يحتاجون المساعدة في أنحاء العراق .

٤- يطلب الى الأمين العام ان يواصل بذل جهوده الإنسانية في العراق، وأن يقدم وعلى الفور وإذا إقتضى الأمر على أساس إيفاد بعثة أخرى الى المنطقة تقريراً عن محنة السكان المدنيين العراقيين وخاصة سكان الأكراد.

٥- يطلب كذلك من الأمين العام أن يستخدم جميع الموارد الموجودة تحت تصرفه.

٦- يناشد جميع الدول الأعضاء وجميع المنظمات الإنسانية أن تسهم في جهود الإغاثة.

٧- يطالب العراق بأن يتعاون مع الأمين العام من أجل تحقيق هذه الغايات

٨ - يقرر إبقاء هذه المسألة قيد النظر.

مجلس الأمن.

مما دفع بالحكومة العراقية ولدعوة الفصائل الكردية للتفاوض وتطبيق بيان آذار ١٩٧٠ (فقد دفع التوظيف الأمريكي للملف الكردي بالحكومة العراقية الى محاولة إدراك أثر ذلك على وضعها الداخلي فسعت الى التقرب من الفصائل الكردية والإيحاء لها بإمكانية التوصل الى إتفاق يحيي بيان آذار ١٩٧٠)^{١٦٤} ولكن (أزمة الثقة في وعود الحكومة العراقية وكثافة الضغوط الأمريكية على الفصائل الكردية حالت دون التوصل لأتفاق)^{١٦٥} وبعد فشل المباحثات قررت الحكومة فرض حصار إقتصادي على منطقة كردستان.

قام النظام العراقي بسحب جميع الإدارات الحكومية من منطقة كردستان وكانت تبعات ذلك القرار سيئة على النظام العراقي إنعكست بشكل فاعل على تطور الملف الكردي و إتخذ قرارا بمنع صرف رواتب ١٥٠ ألف موظف من الأكراد والذين هم كانوا موظفين في إدارات الدولة وإمتنع عن دفع الرواتب التقاعدية أيضا. وسحب الاوراق النقدية من فئة ٢٥ ديناراً من التداول لضرب الأقتصاد الكردي وقام بتغيير أرقام السيارات لتكون مختلفة عن التي لدى الحكومة الكردية. وقطع التيار الكهربائي عن المناطق الكردية. كل هذه الخطوات قام بها لكي ترضخ الإدارة الكردية لمطالبه وكذلك لتقطع الإدارات الكردية علاقاتها مع الحكومة الأمريكية او لكي تتخذ الإدارة إجراءات من شأنها ان تتكالب عليها الدول المجاورة للعراق. مثلا إن تعلن الدولة الكردية او عدم الاعتراف بعراقيتهم ولكن الكرد كانوا فطنين لهذه المحاولات وتمسكوا بدولتهم فهذه الإجراءات عززت من الموقف الكردي وصعدت من مطالبها بالحكم الذاتي بعيدا عن الخضوع للمركز. ومن جانبها دعت الجبهة الكردستانية وبإقتراح من السيد مسعود البارزاني الى سن قانون للانتخابات لأختيار برلمان كردي وجرت الانتخابات في ١٩٩٢/٥/١٩ وكانت الجلسة الأولى للبرلمان في ١٩٩٢/٦/٤ في جو هادئ إنبثقت منه حكومة كردية لأدارة شؤون المنطقة. وأصبحت كردستان مركزا لقوات المعارضة العراقية من بعد.

على أثر هذا الأجراء الكردي والذي لقي ترحيبا دوليا وصمما إقليميا وإنزعاجا عراقيا فقد فرض النظام العراقي حصارا إقتصاديا ناهيك عن الحصار الدولي الذي فرض على العراق فكانت كردستان تعاني من حصارين عليها وقد إختار البرلمان الكردستاني في ١٩٩٢/١٠/٤ الصيغة الفدرالية في إطار الدولة العراقية وفي الحقيقة ان شعار الفدرالية لم يكن غريبا على القيادات الكردية (ونذكر للتاريخ أيضا وإنصافا للحقيقة ان شعار الفدرالية ليس جديدا بالنسبة لبعض القيادات الكردية)^{١٦٦} فقد حمل السيد جلال الطالباني المطالب الكردية الى كل من سوريا ومصر والعراق بعد سقوط عبدالكريم قاسم في عام ١٩٦٣ والذين كانوا مجتمعين في القاهرة وكانت

^{١٦٤} محمد دهام، الإحتلال الأمريكي للعراق وأبعاد الفدرالية الكردية، دار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى ٢٠٠٩ ص ٤٣.

^{١٦٥} المصدر السابق، محمد دهام ص ٤٣.

^{١٦٦} الحاج عزيز، القضية الكردية في العراق التاريخ والأفاق، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الأولى، ص ٦٩.

المطالب تتخلص في إذا ما إنضم العراق الى الأتحاد الفدرالي يجب منح الشعب الكردي حكماً ذاتياً.^{١٦٧}

كانت الفرصة سانحة للکرد بالتأثير على فصائل المعارضة العراقية للأقرار بمبدأ الفدرالية وبخاصة في مؤتمر فيينا في حزيران ١٩٩٢ وكذلك مؤتمر صلاح الدين أكتوبر ١٩٩٢ حيث أكدت القيادات الكردية وبصراحة ان الاعتراف بحق الأكراد بالحكم الفدرالي شرط لتعاون الكرد مع قوى المعارضة العراقية وفي هذه الأثناء نشطت دول جوار العراقي وبدأت بإجتماعات دورية وأكدت من انهم مع وحدة العراق ورفض أي دعوات لتقسيمه وكان هذا بمثابة إنذار للقوى الكردية وضغط كبير عليهم.

لقد ايدت إختيار الشعب الكردي الفدرالية كنظام للحكم وكنمط للعلاقة مع النظام المركزي في بغداد بعض أحزاب المعارضة العراقية والبعض الأخر تحفظ على الأعلان في هذا الظرف وضرورة تأجيل ذلك الى بعد سقوط النظام العراقي.. وبسبب الوضع الأقتصادي السيئ فقد أصدر مجلس الأمن قراراً تحت رقم ٩٨٦ بتاريخ ١٤ نيسان ١٩٩٥ والمعروف ب (النفط مقابل الغذاء). والذي سمح بموجبه للعراق ببيع جزء من عائداته النفطية لشراء حاجات إنسانية تحت رعاية وإشراف الأمم المتحدة بعدما كانت تذهب عائدات النفط الى خزائن النظام وكان يرّوع شعبه ويستخدم الغذاء سلاحاً ضدهم فقد إستفاد الشعب الكردي من هذا القرار حيث كانت له حصة غذائية وحاجات إنسانية دون ان يستطيع النظام العراقي بالتدخل لتحديد او منع ذلك. وسعت الدبلوماسية الكردية ان بوضع المبالغ المستحصلة من إيرادات النفط ضمن حصتها في حساب خاص للحكومة الكردية ولكن لم تنجح المساعي. وفي مؤتمر لندن للقوى المعارضة العراقية في ٢٠٠٢ حظي مطلب الفدرالية بتأييد غالبية القوى المشاركة في المؤتمر وهكذا لعبت الدبلوماسية الكردية دوراً فاعلاً مسنوداً بالدعم الأمريكي لهم لأقناع القوى العراقية المعارضة بتأييد الفدرالية من جهة وعجز النظام العراقي من بلورت اية مبادرة للتفاوض مع قوى المعارضة العراقية من جهة أخرى وقبّلت بعض القوى ليس لإيمانها بمبدأ الفدرالي ولكن لم يكن لديها خيار آخر.

بعد الأحتلال الأمريكي للعراق ٢٠٠٣ وتسلم قوى المعارضة سدة الحكم تم تأسيس مجلس الحكم الأنتقالي في تموز ٢٠٠٣ نشطت القوى الكردية لتأكيد مبدأ الفدرالية كما إتفقوا سابقاً مع المعارضة العراقية وكانت الرياح تهبّ لصالح السفينة الكردية مستفيدين من الوضع في العراق وعززوا من وجودهم وهذه المنجزات لم تنسيهم مهماتهم الوطنية ولم ينجروا خلف الشعارات البراقة بل حافظوا على وحدة العراق ويمكن القول انهم (يقدمون إنتماءهم الوطني على أي إنتماء آخر)^{١٦٨} مع حقهم المشروع كأي شعب آخر بالأفتخار بأنتمائهم القومي.

^{١٦٧} ينظر الى الملحق رقم (٤)

^{١٦٨} فائد رجائي، كردستان بعيون مصرية، مطبعة وزارة الثقافة والشباب، اربيل - العراق ٢٠١٠ ص ١٨.

الخاتمة

إن سيرة البارزاني الخالد ودوره في قيادة الحركة الكردية ومآثره الوطنية تراث سياسي و فكري، وهي مفخرة للشعبين الكردي والعربي معا استناداً الى قيادته لنضال الشعب الكردي بتفان وإخلاص، حيث وهب نفسه وحياته لشعبه بعدما ترعرع في خضم أحداث سياسية وطنيه واقليلية وعائلية، كانت المآسي والآلام تحيط به بسبب إعدام أخيه الشيخ عبدالسلام البارزاني، ثم زجه مع والدته في السجن ولم يتجاوز السادسة من عمره و المضايقات التي كانت تتعرض لها العائلة من قبل السلطات العثمانية بسبب نشاطاتها لتوعية الشعب الكردي والوقوف بوجه إستبدادهم. وقد إستمد وعيه وخبرته من مدرسة الحياة فقد وضع اللبنة الأولى مثبتاً حقوق الشعب الكردي في حياة العراق السياسية ، إذ منذ عام ١٩٤٤ وهو يطالب بأن يكون للکرد مندوباً في بغداد له صلاحية رفض أي قرار تتخذه الحكومة العراقية يضر بمصلحة الشعب الكردي، وكذلك حرصه على إدخال هذا المبدأ في جميع الدساتير اللاحقة، وطرق باب كريمين منها العالم بقضية شعب محب للحرية والسلام، و ضرورة الإلتفات الى حقوقه وكانت البداية الصحيحة ليوقف الأتحاد السوفيتي مسانداً لحقوق الشعب الكردي ولم يفوت البارزاني فرصة أو نداء يدعوا للسلم فقد إستجاب للنداءات العالمية والأقليمية والعراقية.

قام البارزاني بإيصال صوت الشعب الكردي الى المحافل الدولية، فكانت لقاءاته مستمرة منذ الأربعينيات مع الساسة والدبلوماسيين الأمريكيين والروس والبريطانيين، فهام البريطانيون يطلبون منه الوقوف بوجه ثورة رشيد عالي الكيلاني و ثورة ١٤ تموز. وبهذا الصدد يقول الصحفي الأمريكي دانا آدمز شمدت " ان البارزاني شديد الأهتمام بعرض قضيته على العالم الغربي ويراوده الحصول على الدعم الأمريكي في قتاله لأجل حق تقرير المصير السياسي للکرد "وقد حاول البارزاني مرارا وتكرارا عرض قضية الشعب الكردي في المحافل الدولية، ولكن الدول كانت تستمع وتنصت لموقف الحكومة الرسمي.

وكان للبارزاني ممثلون بمثابة سفراء لعرض القضية الكردية في المحافل الدولية، وقد ربط المسألة الكردية بالسياسة الدولية، وأدرك أنّ من مصلحة الكرد إجراء إتصالات مع أمريكا والأتحاد السوفيتي، كي لا يتأثروا بسبب الحرب الباردة بينهم، فكان في لقاءاته بالصحفيين الأجانب يبدأ حديثه مذكراً إياهم بالأعلان العالمي لحقوق الإنسان، وبالمبادئ التي من أجلها تأسست الأمم المتحدة حيث اعتزم ممثلوا الأمم المتحدة أن يأخذوا على أنفسهم بالتسامح وأن يعيشوا وان يحافظوا على أمن وسلم العالم، والقرارات المتعلقة بحق الشعوب في تقرير مصيرها. وبعث سيادته بأكثر من مذكرة الى الأمم المتحدة مذكراً إياها بالمبادئ التي تأسست من أجلها. وحاول طرح القضية الكردية في محافل الأمم المتحدة وجلب الأنتباه لمعاناة الكرد.

وكسب عطفها حينما نهض مندوب دولة منغوليا في الأمم المتحدة وأصر على إدراج القضية الكردية في جدول أعمال هذه الهيئة وكذلك مما وجهه المندوب الروسي في تموز ١٩٦٣ من رسالة الى أمينها العام مسترعا انتباهه الى المجازر التي يتعرض لها الكرد محاولا إصدار قرار يُدين النظام العراقي بسبب إنتهاك حقوق الإنسان وبعث البارزاني الخالد برسالة سنة ١٩٦٦ الى هيئة الأمم المتحدة طالبا فيها الإلتفات الى حقوق الشعب الكردي وذكرهم بالمبادئ التي تأسست المنظمة من أجلها. إهتمت روسيا بالقضية الكردية وكتبت صحفها عن الإنتهاكات التي يتعرض لها الشعب الكردي وقد فسر الأهتمام الروسي بالقضية الكردية استناداً الى تأثيرات الحزب الشيوعي العراقي، حيث تعرض أنصاره الى إعدامات وإنتهاكات فضلا عن إنتهاج قادة الأقلاب سياسة معادية للسوفيت وهكذا إستفادت القيادة الكردية من موقف السوفيت الجديد حيث إلتقت مصالحهما، لأن مواقف السوفيت كانت تتبدل تجاه الكرد بتبدل الحكومات العراقية. فكان الموقف السوفيتي مسانداً للقضية الكردية ومزوداً للأنظمة العراقية كذلك بسلاح لمحاربة الكرد فكان يوازي في سياسته بين حقوق الشعب الكردي ومصالحه مع الأنظمة التي تقسم هذا الشعب. كان مصطفى البارزاني كارها للحرب مستجيبا إلى أية بادرة أو إشارة من شأنها أن تؤدي لوقف إهدار دم العراقيين كردا وعربا، فكان السباق الى الأستجابة إليها وتعرض الى نقد شديد لمواقفه هذه ممن كانوا يعملون معه، وتشجيعا وترحيبا دوليا بما يُقدم عليه. فقد حيا الرئيس الروسي بودكورني الموقف البارزاني والحكومة العراقية بوقفها إطلاق النار في ١٩٦٤ بعدها قامت القيادة بالتفاوض مع حزب البعث بعد إنقلاب البعث في ١٧ تموز، وكان البارزاني و قيادته يجنحون للسلم والنداءات العالمية ليكونوا شهداء على مأساة الشعب الكردي، واعتبار الأقرار الجزئي بالحقوق الكردية مع الحكومات العراقية إرثا تم البناء عليه، وكان يؤمن إيماننا كاملا أن المفاوضات شكل من أشكال النضال.وكي يثبت للعالم بأن الحكومات العراقية غير جادة فيما تعلنه من الأقرار بحقوق الشعب الكردي، ولا تلتزم بالوعود التي تقطعها لهم.

وما حمله السلاح إلا للدفاع عن حقوق شعبه لكي يعيشوا حياة أفضل فقد أفصح برأيه لمجلة العربي الكويتية سنة ١٩٧٠ العدد ٧٤٦ شارحا أسباب حمله السلاح لرفع الظلم والجور عن كاهل الشعب الكردي حيث قال " حينما تطبق بيدك على عصفور صغير ، يسعى الطير المسكين جاهدا للتخلص من قبضتك فيحاول النجاة.. وهكذا كان حالنا نحن الأكراد مشابها تماما لحال العصفور المسكين "

قام البرزاني بمهام قومية، إذ هبّ لمناصرة ثورة شيخ سعيد بيران ١٩٢٥ وقاد مقاتلين لنصرة شيخ محمود الحفيد، وساند وبقوة أول جمهورية فتية في مهاباد وهي جمهورية كردستان، وسجل ملحمة بطولية وهي عبوره نهر أراز متحديا دول كثيرة وواجه نيرانهم فقد عبر البارزاني مع رفاقه النهر في ١٩٤٧/٧/١٨ الى البر السوفيتي. وسجلوا ملحمة بطولية تاريخية وللأهمية السياسية والعسكرية لواقعة عبور نهر أراس في ظروف عصيبة، فقد أقرت جامعة طهران إدراج هذه الملحمة

ضمن المواد المقررة لكليتها العسكرية كونها مادة قوية ومثالا حيا لإنتصار حرب العصابات.

إنّ الأجزاء الأربعة من كردستان يقدرّون منزلة البارزاني ويعتبرونه قائدا قوميا بارزا. وكان البارزاني يحمل فكرا قوميا حضاريا و متمسكا بتعاليم الدين الإسلامي لما فيه من العدالة وعدم هضم حقوق البشر والأنصاف والذود عن الأوطان والتضيحة في سبيل الأمم، ولما فيه من الإقرار بالحقوق القومية لكل شعب. فكان يحمل القرآن الكريم في جعبته أينما ذهب. وتمسك وحافظ على أنبل القيم القتالية والأخلاق الثورية رافضا القيام بالأعمال التي تمس حياة المدنيين بسوء أو اللجوء إلى أعمال إرهابية. فقد أرسى الركيزة القوية للعلاقة بين الشعبين الكردي والعربي وحاول قصارى جهده إزالة المخاوف وخلق أجواء الثقة بين العرب والكردي. كان يمقت النظرة الشوفينية الإستعلائية لبعض العرب وكذلك النظرة الضيقة المتعصبة لبعض الكرد، وكان يؤمن رحمه الله بأن أهم خطوة لتحقيق التقارب الكردي العربي يجب ان تمر عبر الحوار المستمر والصريح، فكان حريصا على توطيد العلاقة بين الشعب العربي والشعب الكردي مشددا على عدم تحول الخلافات بين الحكومات العراقية الى خلافات بين الشعبين العربي والكردي. وكان البارزاني مؤمنا بأن الكردي يكمل العربي والعربي يكمل الكردي، والأخوة العرب معنيون بقضيتنا أكثر من غيرهم وأن محنهم تعتبر محننا وأي تقدم وإزدهار في الحياة الديمقراطية تعود بالفائدة لنا ولهم. ويقول بهذا الصدد السيد مسعود البارزاني في كتابه ((البارزاني الحركة التحررية الكردية الجزء الثالث ص ٣٦٦ "بقيّ البارزاني ثابتا على موقفه المبدئي الى آخر لحظة من حياته وهو أن نضال الكرد في العراق إنما يستهدف الحكم الفردي والنظم الأستبدادية والرجعية اللاديمقراطية وحرصه على ربط الحل الأمثل للقضية الكردية بتوفير مناخ الديمقراطية في العراق... بإعتباره المطمح الأخير للعراقيين بعربهم وكردهم وأقلياتهم)) وفي خطاب له في ١٥ نيسان ١٩٦٧ في مؤتمر كاني سماق العسكري قال البارزاني : "إخوتي الأعزاء لقد قلت في سنة ١٩٤٥ وفي سنة ١٩٦١ وأكرر الآن : إن صراعنا ليس صراعا بين الكرد والعرب. إنني لن أقاتل العرب كما لن أقاتل أبناء أمة أخرى... إن الكرد والعرب أخوة يمكن أن يعيشوا بسلام وتآخ. إن العرب إخواننا الكبار ونحن إخوانهم الصغار لكن ليس من الإنصاف في شيء أن نجوع ونعري ونحرم من التعليم والتعبير عن الرأي والمشاركة في إدارة البيت المشترك، بينما يستحوذ الأخ الأكبر على كل ما في البيت. ينبغي أن تكون هناك عدالة ولايشعر الأخ الأصغر بالظلم ولايتعرض للغبن ". وحيال الصراع العربي الإسرائيلي يقول السيد مسعود البارزاني ايضا في المصدر الذي سبق ذكره ص ٣٨٢ ((إتخذت قيادة الثورة خطأ واضحا هو تأييد حقوق الشعب الفلسطيني كاملة وفي مقدمتها إقامة دولته المستقلة... الشعب الكردي منذ أجيال سحيقة في التاريخ مشبع بروح التسامح والتعايش الأخوي مع كل شعوب والطوائف التي ساكنته في أرضه ولم ينكر على أي شعب حقه في الحياة)) وقد تنبأ البارزاني بخطورة الموقف عند إبرام إتفاقية ١١ آذار ١٩٧٠ حين قال " لقد حصل الكرد على الحكم

الذاتي ولم يحصل العراق على الديمقراطية وتكمن الخطوة هنا " لأن بدون قيم التسامح والإيمان بها وتعزيز الروابط الأخوية بين الشعبي العربي والكردي وتعزيز سبل تعايشهما لا يمكن للقرارات وحدها ان تقر بالحقوق القومية للشعب الكردي.

لقد حقق البارزاني القيم الوطنية في السلم والحرب فكان بنهجه وسلوكه وتراثه يعدّ مدرسة نضالية كبيرة يفتخر بها الكرد والعرب وحاز على إحترام العالم وقد ساند القضية الكردية كثير من الدول العربية وفي فترات مختلفة وكذلك من الرموز العربية والعراقية فهذا الأمين العام للجامعة العربية الأسبق السيد عبدالرحمن باشا كتب في مجلة هلال في سنة ١٩٤٣ يناشد العرب " يجب علينا بذل المزيد من الأهتمام بالأخوان أكراد العراق ، ان حبي وتقديري لأكراد العراق في مستوى حبي وتقديري لشعبي " وكذلك النداء الشجاع من الرئيس الجزائري الأسبق احمد بن بله عندما تعرض الشعب الكردي لحملة الأنفال فقد اشاد بدور الكرد عبر التاريخ بمساندتهم القضايا العربية بوقوفهم بوجه العدوان الثلاثي على مصر ومساندتهم القضية الفلسطينية وقال هذا الشعب يستحق من إخوانه العرب والمسلمين ان يرفعوا اصواتهم لحمايته من الإبادة " وكذلك وقوف الرئيس الفلسطيني السابق ياسر عرفات مع حقوق الشعب الكردي. بالإضافة الى عشرات المفكرين والكتاب عبر مساهماتهم الثقافية ونداءاتهم بنصرة القضية الكردية، فعند رجوع البارزاني من الأتحاد السوفيتي حرص على لقاء الزعيم العربي جمال عبدالناصر تأكيدا على ان الشعب الكردي يدعم القضايا العربية، و بعد الرجوع الى العراق كان مستقبليه من العرب يفوق المستقبلين من الكرد. فعدا بحق قائدا ورمزا قوميا وكذلك رمزا وطنيا يفتخر به العرب كذلك، ومحبة العرب للبرزاني لم تكن إعتباطا بل نتيجة تجارب لدعم القضايا القومية العربية وخاصة قضية فلسطين فقد ساند هذه القضية. لقد أكد الزعيم جمال عبدالناصر لمبعوث البارزاني السيد جلال الطالباتي (إذا كان للعرب أن يؤمنوا بعدالة قضيتهم وبمطامحهم القومية فيستوجب عليهم حينئذ أخلاقيا أن يعترفوا بحقوق الكرد في حكم أنفسهم بأنفسهم.

كان البرزاني يرفض سياسة العنف والتطرف واللجوء الى الأعمال الإرهابية. وقاد عدة ثورات من أكبرها ثورة أيلول والتي كانت بحق ثورة قومية كبرى، وقد حظيت هذه الثورة بتأييد الأحزاب في كثير من البلدان العربية والأحزاب الشيوعية بخاصة وكثير من المنظمات الديمقراطية وكثير من الشخصيات العراقية والعالمية. فقد قاد ثورة ١١ ايلول القومية العظيمة والتي توجت باتفاقية آذار ١٩٧٠ والتي أقرت بالحكم الذاتي للشعب الكردي والتي تعتبر اهم وثيقة تقر بحقوق الشعب الكردي في القرن الماضي في العراق.

وكان البرزاني متسامحا مع ألد أعدائه فعندما تعرض لمحاولة إغتيال فاشلة في ٢٩ / حزيران / ١٩٧١ من قبل المخابرات العراقية المتواجدين بين وفد الملاي لم يقبل البارزاني نفس المفاوضات التي كانت جارية من اجل أخذ الثأر لنفسه وبهذا الصدد يقول الأستاذ مسعود البرزاني (فلم يفسح المجال للقيام بأي عمل ضار أو إجراء سيئ ضد العرب العراقيين منهم وغير العراقيين في الخارج رغم إستهتار النظام العراقي بالقيم الأخلاقية في تعامله مع سواد الشعب الكردي وقد بقيت الثورة

تحجم عن الرد بالمثل الى الأخير وتحاشت قصف أي منطقة من المناطق المأهولة بالعرب المدنيين ولم يتح البارزاني للحكومات العراقية المتعاقبة أية فرصة أو يعطيها أي سبب للإدعاء ان القتال الناشب إنما هو بين العرب والكردي.

كان البارزاني يسعى الى تحقيق المطالب الكردية وتلبية حقوقهم القومية المشروعة ضمن نطاق العراق الموحد. ولم تكن مطالبه متطرفة أو تعجيزية بل كانت متواضعة لأنه كان واقعي الطرح. فكان شعار الثورة الكردية في ١٩٦١ (الديمقراطية للعراق والحكم الذاتي لكردستان)، حيث سقف المطالب للحركة التحررية الكردية لايتجاوز الحكم الذاتي، وتم الربط بين المطالب الكردية القومية وتحقيق الديمقراطية في عموم العراق. ومما يؤسف له لم تكن الحكومات العراقية جادة في إيجاد حل عادل للقضية الكردية بسبب عدم وجود آليات دستورية فعلية أو إرادات سياسية مقتنعة تمام الأقتناع بوجود الشعب الكردي وله حقوق يجب الأقرار بها.

لقد كان التعاطي مع المسألة الكردية يتم دوما خلال الأقطابات والفترات الحرجة، التي كانت تمر بها السلطات وأيضا كان لتأثير العامل الخارجي على القيادات الكردية أهمية كبيرة في إخفاق هذ المعادلة، التي كانت تحول دون التوصل الى الحلول الناجعة للقضية الكردية، حيث الشعب الكردي كان على يقين من أن الحكومات العراقية كانت بحاجة الى كسب الوقت عند اعترافها بحقوق الشعب الكردي، لتتنصل من بنود هذا الأعتراف لحين تثبيت أركان حكمها، والقيادة الكردية بدورها كانت في كثير من الأحيان بحاجة الى راحة وإعادة تنظيم قواتها، لذا كانت تقبل بأجراء المفاوضات مع تلك الحكومات أي كانت الثقة معدومة بين الطرفين والجانب الحكومي يتحمل المسؤولية الأكبر لأنه هو صاحب القرار.

ان الثورة التي توجت بالفعل بأتفاقية ١١ آذار ١٩٧٠ والتي تعتبر إعترافا واضحا بالهوية القومية الكردية، كانت الأساس المتين لكي يتخذ البرلمان الكردي المنتخب من الشعب الكردي قرارا بتبني النظام الفدرالي في ٤/١٠/١٩٩٢ شكلا للعلاقة بين الشعب الكردي والشعب العربي في العراق. ويكون الشعب الكردي قد إتخذ القرار الصحيح، متذكرا تلك الحروب والمآسي والويلات التي تعرض لها العراق من جراء عدم الأعتراف بحقوق الشعب الكردي الأمر الذي دعا الكورد الى حمل السلاح للدفاع عن أراضيهم ومقدساتهم ويرفعوا الحيف عن شعبهم.

لقد رثى السيد مسعود البارزاني عندما وافت المنية البارزاني الكبير في آذار ١٩٧٩ بكلمات الى الشعب الكردي تعبر عن حزن شديد والتطلع الى غد مشرق " إن وفاة البارزاني لن تكون عائقا لنا من مواصلة النضال الذي قام بأعبائه بل سنواصل وسيتم السير على نهجه، وتلك هي في الواقع أمنيته ورغبته، وإن خير دليل للوفاء لذكراه هو إبقاء نار النضال التي أشعلها متقدة ". وقد سار الحزب الديمقراطي على هذا النهج النضالي متحديا الظروف الصعبة. وخير إخلاص للبارزاني هو السير على نهجه والتمسك بتعاليمه لخدمة الشعب الكردي.

لقد كان رحيل البارزاني خسارة للكردي ولكردستان وكان تشيع البارزاني تظاهرة قومية شارك فيها الكرد من الأجزاء الأربعة لكردستان، وهو الدليل الناصع على

محبة قائدهم البارزاني. وتأكيدا على أصالة مبادئه ومواصلة الكفاح حمل شعلة النضال بعد رحيله كل من نجليه السيد إدريس البارزاني والسيد مسعود البارزاني وسارا على هذا النهج القويم وتمسكا بالمبادئ التي كان ينادي بها البارزاني وبعد رحيل الشهيد إدريس البارزاني تحمل أعباء المسؤولية السيد الرئيس مسعود البارزاني حاملا مواصلا درب النضال من أجل الحقوق القومية الكردية.

الإستنتاجات

استناداً الى مضامين الرسالة وبنيتها وتحليل وقائعها التاريخية وموقع القائد البرزاني في نشوء وتطور الحركة التحررية الكردية نستطيع ادراج بعض الاستنتاجات الضرورية التي تشكل خاتمة للبحث:-

١- ان القضية الكردية تعتبر من القضايا الرئيسية نظرا لموقع كردستان الأستراتيجي في الشرق الأوسط والشعب الكردي احد الشعوب القليلة المحرومة من كيان سياسي مستقل بسبب تقاسم أراضي كردستان الجغرافية بين الدول الإقليمية - العرب والترك والفرس - ونتيجة لذلك التقسيم عجزت هذه الدول عن إيجاد آلية سياسية لتلبية المصالح القومية للأكراد وجرى التعامل معهم كمواطنين من الدرجة الثانية وما ولده ذلك من شعور فقدان الهوية الوطنية لدى الكورد.

٢- ان الوعود التي اعطيت للكرد من قبل بريطانيا والحكومات العراقية المتعاقبة جرى التنصل عنها الأمر الذي شكل أرضية سياسية للقيام بالانتفاضات والثورات المطالبة بتثبيت الوجود القومي للأكراد. .

٣- ان العامل الموضوعي وضعف الدبلوماسية الكردية وتشتت قياداتها فضلا عن الاعتماد على القوى الخارجية كانت عوامل حاسمة في هزيمة ثورات الكرد وانتفاضاتهم العسكرية.

٤- مدّ البارزاني يده طالبا العون من القوى المتنفذة في العالم ولم ينصاع لشروطهم لذلك وهو بحق كان قائدا قوميا قاد الحركة التحررية في العراق لمدة نصف قرن ولم يساوم على الحقوق الكردية.

٥- ان هيمنة العسكر في حكم العراق وتدخلهم بالسياسة لفترات مختلفة والضغط على الحكومات بعدم الرضوخ للمطالب الكردية أدى الى فقدان الثقة بين الحكومات العراقية والحركة الكردية.

٦- أثبتت التجارب التاريخية الدامية ان الخيار العسكري والحلول الحربية فشلت في إيجاد حلول للمشاكل السياسية والاجتماعية كما فشلت في حل عادل ومقبول للقضية الكردية لذلك فإن لغة الحوار من شأنها ان تؤدي الى إيجاد تفاهات مشتركة.

٧- ان تاريخ النزاعات السياسية والقومية في العراق أثبت ان حل تلك النزاعات يكمن في قيام نظام ديمقراطي حقيقي يلبي الطموحات القومية للشعب الكردي عبر إعادة بناء الدولة العراقية على اسس الفدرالية. وبهذا المعنى فان عدم حل القضية الكردية حلا سلميا وديمقراطيا يجعل البلاد غير مستقرة وأمنة.

٨- ان سيرة البارزاني الخالد ودوره في قيادة الحركة التحررية الكردية ومآثره البطولية تعتبر تراثاً فكرياً وإجتماعياً وسياسياً وهي مفخرة للشعب الكردي حيث كان قائداً فذاً فرض زعامته بمواهبه القيادية وإخلاصه المطلق لقضية شعبه.

٩- لقد نجح البرزاني في عرض القضية الكردية على العالم وإيصال صوت الشعب الكردي الى المحافل الدولية. وحاول طرح القضية الكردية في اروقة الأمم المتحدة وجلب إنتباه العالم الى معاناة الكرد الامر الذي نقل القضية الكردية من اطارها الوطني الى الاطار الدولي.

١٠- تمسك البارزاني وحافظ على انبل القيم القتالية والأخلاق الثورية رافضاً القيام بالأعمال التي تمس حياة المدنيين بسوء او اللجوء الى اعمال إرهابية فقد ارسى الركيزة القوية للعلاقة بين الشعبين الكردي والعربي وخلق اجواء الثقة بينهم رافضاً كل تبريرات التعصب القومي العربي ودعاة الأنعزال القومي الكردي مؤمناً بأن نضال الشعب الكردي يستهدف الأنظمة الكتاتورية وليس الشعب العربي.

١١- قاد البارزاني ثورة ايلول ١٩٦١ القومية الكبرى متوجاً اياها بأنفاقية ١١ آذار ١٩٧٠ والتي تعتبر اهم وثيقة تقر بوجود الشعب الكردي في العراق رافضاً ضغوط وإغراءات إيران والولايات المتحدة الأمريكية الراضة لذلك البيان مفضلاً المصلحة الوطنية العراقية على الوعود الخارجية.

١٢- ساند القائد البرزاني حركة التحرر العربية وكان للحركة التحررية الكردية موقفاً ثابتاً من مباركة المشاريع الوحدوية والاتحادية للعرب رابطاً ذلك التأييد بضمان الحقوق المشروعة للشعب الكردي.

١٣- كان مصطفى البارزاني الخالد سياسياً محنكاً ادرك تماماً الادراك ان العوامل الوطنية هي التي تحدد العمل على الساحة السياسية ورغم ذلك الادراك توجه البارزاني الى اكثر من مركز مؤثر في العالم لدفع القضية الكوردية الى المحافل الدولية وجلب انتباه تلك المراكز اليها ووجد مشقة في ذلك لتداخل المصالح والتناقض بين المصالح الوطنية والاقليمية والدولية.

١٤- ان عظمة البارزاني تكمن في الصعوبات التي واجهها الشعب الكوردي في العراق لا بسبب رفض الحكومات العراقية فحسب بل بسبب رفض وتدخل الدول الاقليمية لأنها رأت ان مطالب البارزاني خطوة من شأنها تحفيز الاكراد في دول اخرى للمطالبة بحقوقهم.

١٥- كان البارزاني واقعياً مرناً في موقفه لا يستبق الاحداث وذا دراية بالمعادلات والتوازنات السياسية في المنطقة حيث كان يقوم جميع العوامل الخارجية والداخلية ودلالاتها وتأثيراتها على القضية الكوردية بخاصة الدول التي تقتسم كوردستان.

التوصيات

من خلال البحث المستند الى التجربة التاريخية ودروسها وجدنا من الضروري التركيز على بعض الموضوعات التي من شأنها إسدال الستار على صفحات الماضي المترعة بالنزاعات الدامية والهادفة الى تعزيز الوحدة الوطنية العراقية المستندة على الإرادة الحرة للعرب والکرد وتفعيل إصرارهم على العيش المشترك في دولة عراقية فدرالية ديمقراطية.

ان التوصيات التي اراها تعزز المصير المشترك للشعبين العربي والكردي تتلخص ب:-

١- تقدير التطلعات المشروعة للشعب الكردي يتطلب تكثيف اللقاءات والحوارات والتي من شأنها إزالة الالتباس في المواقف وترسيخ ثقافة السلام ونشر مبادئ التسامح والمحبة بعيدا عن لغة التهديد والوعيد والتدخلات الخارجية.

٢- تعزيز الثقة بين الطبقات والفئات والشرائح المختلفة من الكرد والعرب ومد جسور التفاهم وتعزيز الأخوة العربية الكردية وتطوير المفاهيم السياسية للديمقراطية وتعميق مبادئها على ضوء الحاجات السياسية والاقتصادية للشعبين

٤- نبذ التعصب القومي والعنصري والاستناد الى القاعدة القانونية الدولية التي تنص على حق تقرير المصير لكل الشعوب بما يتلائم وعيشها بحرية وسلام.

٥- على الأخوة العرب تبديد مخاوف الكرد بتقديم نقد ذاتي لما شاب العلاقة الكردية العربية من توترات وحروب وإجراءات تعسفية بحق الكرد وعلى الكرد تبديد مخاوف الأخوة العرب من خلال مناهضة من يعادي التطلعات العربية.

٦- ان فشل الدولة المركزية في ضمان الحقوق القومية للشعب الكردي يجعل من الديمقراطية والبناء الفدرالي للدولة العراقية حلا واقعا للقضية الكردية حيث اثبتت تجارب الدول المتعددة القوميات صحة الخيار الديمقراطي الفدرالي.

٧- يتعين على القيادة الكردية التأكيد على الخطاب الوطني وتعزيز سياستها الوطنية دون التفريط بمصالحها القومية والاستفادة من سياسات الدول العظمى نحو ترسيخ الديمقراطية وتطبيق حقوق الإنسان لأنها لم تعد شأننا داخليا بل تحوز على الأهتمام العالمي.

٨- تتطلب الوحدة الوطنية العراقية من الأحزاب العربية تبني مطالب الكرد باعتبارها مطالب وطنية وقومية مشروعة وان تعتبر تلك المطالب جزءا من برامجها الوطنية وعلى الأحزاب الكردية مساندة ودعم القضايا العربية.

٩- استحضار الخصائل الروحية والسياسية والتوجهات الوطنية لقائد الشعب الكردي البارزاني الخالد وتوظيفها في تعزيز الوحدة الوطنية العراقية فضلا عن وحدة الصف الوطني الكردستاني.

١٠- تعزيز هوية الكرد الوطنية يتلزم واعتزازهم بالهوية القومية وما يتطلبه ذلك من ضرورة تمتين بيتهم الكردي وتوحيد خطابهم السياسي الديمقراطي وتحويل مطالبهم الى مطالب وطنية عراقية مشروعة.

١١- تكثيف عقد مؤتمرات المصالحة الوطنية ونبذ الخلافات والاحتكام الى الدستور ومبادئ الديمقراطية المرتكزة على موازنة المصالح الوطنية والقومية.

- الملاحق

الملاحق عبارة عن مصادر رسمية محفوظة لدى كثير من الجهات منها مركز حفظ الوثائق في كردستان ومن المهتمين بالقضية الكردية جرى عرض بعض بنودها التي تهم البحث بصورة مقتضبة، وتشمل الوثائق التالية حسب موقعها في البحث:

- ملحق رقم (١): مقررات مؤتمر سيفر بما يتعلق بالقضية الكردية المنعقد في ١٠/١٠/١٩٢٠ والتي وقعت عليها ١٤ دولة، المعاهدة ومؤلفة من ٤٢٣ مادة والمواد المتعلقة بالشعب الكردي ٦٢ و ٦٣ و ٦٤.

- ملحق رقم (٢): التصريح المشترك الذي قدم للشعب الكردي في العراق من جانب الحكومتين العراقية والبريطانية في كانون الثاني سنة ١٩٢٢ والمعروف باسم "تصريح عيد الميلاد"

- ملحق رقم (٣): التعهدات التي قدمتها الحكومة العراقية الى عصبة الأمم عند إستقلال العراق وقبله عضوا في العصبة وهو تصريح رسمي قدم في ١٩٣٢

- ملحق رقم (٤): الى السادة رئيس وأعضاء الوفد العراقي في مفاوضات القاهرة المحترمين.

- ملحق رقم (٥): نص الإتفاقية بين حكومة الرئيس عبد السلام عارف والحركة الكردية في ١٠/شباط/١٩٦٤ وجواب البارزاني.

- ملحق رقم (٦): نص إتفاقية الحركة الكردية مع حكومة رئيس الوزراء عبدالرحمن البزاز في التاسع والعشرون من حزيران ١٩٦٦ السلطة وجواب البارزاني.

- ملحق رقم (٧): نص مذكرة مصطفى البارزاني قائد الثورة الكردية ورئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني التي رفعت الى هيئة الأمم المتحدة في اواسط تشرين الثاني ١٩٦٩.

- ملحق رقم (٨): نص بيان ١١ آذار ١٩٧٠ بين الحكومة العراقية والقيادة الكردية.

- ملحق رقم (٩): نص قانون الحكم الذاتي لمنطق كردستان.

- ملحق رقم (١٠): رسالة مصطفى البارزاني قائد الثورة الكردية الى احمد حسن البكر رئيس الجمهورية العراقية بين فيها تعثر تطبيق قانون الحكم الذاتي.

- ملحق رقم (١١): جواب رئيس الجمهورية العراقية احمد حسن البكر على رسالة البارزاني .

- ملحق رقم (١٢): صورة رسالة هنري كيسنجر وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية الى البارزاني قائد الثورة الكردية.
- ملحق رقم (١٣): صورة رسالة بريجنيف الى البارزاني بمناسبة إتفاقية ١١ آذار.
- ملحق رقم (١٤): رسالة مصطفى البارزاني الى إلكسي كوسكين رئيس وزراء الإتحاد السوفيتي في ٨/٤/١٩٧٢.
- ملحق رقم (١٥): نص رسالة الدكتور فران جوزيف شتراوس رئيس الحزب الإشتراكي المسيحي عضو البوندشتاغ (مجلس النواب الألماني) الى البارزاني في ٦ آب/١٩٧٤.
- ملحق رقم (١٦): رسالة مصطفى البارزاني الى القمة العربية المعقدة في الرباط.
- ملحق رقم (١٧): نصوص من إتفاقية الجزائر بين الحكومة العراقية والحكومة الإيرانية.
- ملحق رقم (١٨): نص القرار الدولي ٦٨٨.
- ملحق رقم (١٩): قرار الفدرالية المتخذ من قبل البرلمان الكردستاني.

ملحق رقم (١)
معاهدة سيفر المعقودة ١٠/آب/١٩٢٠
المادة الثانية والستون

ان اللجنة مقرها في اسطنبول تتألف من اعضاء ممثلين عن كل الحكومات البريطانية والفرنسية والإطالية ستقوم خلال ستة اشهر اعتبارا من مبدأ تنفيذ هذه المعاهدة- بوضع مشروع للحكم الذاتي للمناطق التي تسكنها اغلبية كردية وهي المناطق الواقعة شرق الفرات وجنوب شرق ارمينيا الجنوبية التي سنتبت فيما بعد وشمال حدود تركيا مع سوريا ومابين النهرين، كما سيتم تحديدها في الفقرة الثانية والثالثة - الفصل الثاني من المادة ٢٧. وإذا لم يحصل اتفاق بين اعضاء اللجنة حول اي نقطة من النقاط فلأعضاء أن يرجع كل واحد حكومته للتشاور. إن المشروع المذكور يجب ان يتضمن إحتياجات كاملة بضمان حماية الأثوريين والكلدان وغيرهم من الأقليات القومية والدينية في داخل المنطقة وتحقيقا لهذه الغاية تقوم اللجنة المؤلفة من مندوبيين بريطانيين وفرنسيين وإطاليين وأتراك بزيارة تلك المناطق للنظر فيما يجب إتخاذه من تدابير حول الحدود التركية إن إقتضى الأمر حيث تلك الحدود ستكون ملاصقة لحدود إيران بحكم مواد هذه المعاهدة.

المادة الثالثة والستون

توافق الحكومة التركية بهذا على قبول وتنفيذ القرارات المتخذة من قبل اللجنتين المذكورتين في المادة ٦٢ وذلك في غضون ثلاثة اشهر من إبلاغ القرارات للحكومة المذكورة .

المادة الرابعة والستون

إن سكان الأكراد الذين يسكنون هذه المنطقة التي تم تحديدها بموجب المادة الثانية والستين إذ تقدموا الى مجلس عصبة الأمم خلال سنة واحدة من تنفيذ هذه المعاهدة بما يثبت أن أغلبية سكان هذه المناطق يرغبون في الأستقلال عن تركيا وإذا وجد المجلس عند ذلك أن هؤلاء السكان جديرون بالأستقلال فإن تركيا توافق والحالة هذه على تنفيذ مثل هذه التوصية وتنزل عن كل الحقوق والإمتيازات التي كانت تمارسها في المناطق إن المواد التفصيلية لمثل هذا التنازل ستشكل موضوعا لإتفاقية منفصلة بين دول الحلفاء الكبرى وتركيا، وإذا تم هذا التنازل فلن تعترض دول التحالف الكبرى على أي إندماج إختياري يحصل بين هذه الدولة الكردية المستقلة الذين يسكنون الجزء من كردستان الذي يدخل الآن.

"وبسبب إتفاق المصالح بين بريطانيا و تركيا والأنتصارات التي حققتها تركيا وإنسحاب الحلفاء من اسطنبول وعدم إرتياح الأنكليز لشيخ محمود الحفيد بدأ بالمفاوضات لأبرام معاهدة جديدة فتم التوقيع على معاهدة لوزان في ٢٤/تموز/١٩٢٣ التي حلت محل معاهدة سيفر والتي لم تنطبق الى الموضوع الكردي"

ملحق رقم (٢)
التصريح المشترك الذي قدم للشعب الكردي في العراق من جانب الحكومتين
العراقية والبريطانية في كانون الثاني ١٩٢٢ والمعروف بأسم
"تصريح عيد الميلاد"

((تعترف حكومة صاحب الجلالة البريطانية والحكومة العراقية بحق الكرد الذين يعيشون داخل الحدود العراقية، في إقامة حكومة كردية ضمن تلك الحدود وتأمل الحكومتان أن العناصر الكردية المختلفة ستتوصل فيما بينها و بأسرع وقت ممكن الى إتفاق حول الشكل الذي يرغبون أن يقيموا حكومتهم وحول الحدود التي يرغبون في أن تمتد إليه تلك الحكومة وأن يرسلوا موفدين ذوي صلاحيات الى بغداد للتداول في العلاقات الإقتصادية والسياسية مع حكومة صاحب الجلالة البريطانية والحكومة العراقية .

ملحق رقم (٣)

التعهدات الدولية العراقية الى عصبة الأمم كما أملتها اللجنة الخاصة التي ألفها المجلس بقراره المتخذ في ٢٨ من كانون الثاني ١٩٣٢
المادة الأولى :

الشروط المدرجة في هذا التعهد تعتبر جزء لا يتجزأ من القانون الأساسي العراقي ولا يجوز أن يناقضها أو يفتئت عليها أي قانون أو نظام أو إجراء حكومي ولا يجوز أن يلغيها أو يبطلها أي قانون أو نظام أو إجراء حكومي لا في الحاضر ولا في المستقبل.

المادة الثانية :

يتمتع كل المواطنون العراقيون بحياتهم وحريتهم بصورة تامة مطلقة :
- دون تمييز بسبب المولد أو الجنس أو اللغة أو القومية أو الديانة.
- لسائر المواطنين العراقيين الحق في ممارسة شعائرهم الدينية في الأماكن العامة والخاصة كل بحسب دينه ومذهبه وعقيدته بكامل حريته على ان لا يكون تلك العقائد او الشعائر مخالفة للنظام العام والآداب.

المادة الثالثة

- كل الرعايا العثمانيين المقيمين في العراق بتاريخ السادس من آب (اغسطس) ١٩٢٤ يعتبرون عراقي الجنسية وتسقط عنهم الجنسية العثمانية وفقا للمادة ٣٠ من معاهدة الصلح في لوزان ١٩٢٤ وبموجب قانون الجنسية العراقي الصادر في ٩ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٢٤.

المادة الرابعة :

-المواطنون العراقيون كافة سواسية أمام القانون و يتمتعون بعين الحقوق السياسية والمدنية دون تمييز في القومية أو اللغة أو العقيدة الدينية.
- يؤمن قانون الانتخابات تمثيلا عادلا للأقليات القومية و الدينية واللغوية في العراق.
- إن إختلاف في القومية أو الدين أو اللغة لا يخل بحق أي مواطن عراقي في ممارسة حقوقه المدنية والسياسية كالقبول في الوظائف العامة أو تولي المناصب أو منح رتب التشريف أو مزاولة المهن والعرف المختلفة.
- ممنوع وضع أي قيود على حرية المواطنين العراقيين كافة في إستخدام لغة يفضلها في حياته الخاصة وفي الأمور التجارية والدينية أو وسائل النشر أو الصحافة أو في الأتتماعات العامة من أي نوع كان.
- بصرف النظر عن إعتبار الحكومة العراقية اللغة العربية الرسمية وفضلا عن الخطوات التي سنتخذها بخصوص إستعمال اللغتين الكردية والتركية وهي

الخطوات المنصوص عليها في المادة التاسعة من هذا التعهد. تقدم الحكومة فضلا عن ذلك بمنح التسهيلات الكافية للمواطنين العراقيين الذين لم تكن العربية لغتهم الأم لاستخدام لغتهم تخاطبا وكتابة أمام المحاكم.

المادة الخامسة :

المواطنون العراقيون من الأقليات القومية أو الدينية أو اللغوية يتمتعون عملا وقانونا بعين المعاملة والأمن كسائر المواطنين العراقيين الآخرين ولهم بصورة خاصة عن الحقوق التي تؤهلهم الى المحافظة على المؤسسات الخيرية أو الدينية أو الاجتماعية أو الثقافية (مدارس خاصة) وغيرها من المعاهد التعليمية وأن يؤسسها ويراقبوا وينفقوا عليها ولهم أن يستخدموا فيها لغتهم القومية ويمارسون شعائر دينهم بحرية.

المادة السادسة :

تتعهد الحكومة العراقية بأن تتخذ بالنسبة للأقليات غير المسلمة كل التدابير التي تسمح لها بتنظيم علاقتها المدنية العائلية والأحوال الشخصية طبق قوانينها ووفقا للتقاليد و الأعراف التي جرت عليها تلك الأقليات.

المادة السابعة :

تتعهد الحكومة العراقية بأن تمنح التسهيلات و الإجازة والحماية لجميع كنائس والطوائف المسيحية وكنائس اليهود (التورا) والمقابر وكل المؤسسات الدينية الأخرى والأعمال الخيرية وإدارة الأوقاف العائدة الى تلك الطوائف الدينية في سائر أنحاء العراق.

- لجميع هذه الطوائف الدينية الحق في أن تؤسس في الوحدات الإدارية المهمة مجالس طائفية يناط بها إدارة أوقافها والهبات الخيرية والعوائد و الواردات المستحصلة من إستغلال تلك الأوقاف و الهبات وإنفاقها بحسب وصية الواقف أو الواهب أو تطبيقا للعادة التي جرت عليها قديما. وأن تقوم أيضا بالمحافظة على أموال الأيتام وفقا لأحكام القوانين فأن هذه المجالس الطائفية تكون تحت إشراف ومراقبة الحكومة.

- ليس للحكومة العراقية ان ترفض منح اية إجازة جديدة لطلب تأسيس معاهد أو جامعات دينية أو خيرية أو أن تجس عن تلك الطوائف أي تسهيلات ضرورية من تلك التي تمنحها للمعاهد القائمة حاليا.

المادة الثامنة:

فيما يتعلق بالتعليم العام في المدن والوحدات الإدارية التي يسكنها قسم كبير من المواطنين العراقيين الذين لم تكن العربية لغتهم القومية تمنح الحومة العراقية هؤلاء التسهيلات المناسبة لتأمين الدراسة الابتدائية لأبناء هؤلاء المواطنين

العراقيين بلغتهم ولا يمنع هذا الشرط الحكومة العراقية من أن تجعل تعليم اللغة العربية في تلك المدارس إلزامياً.

- في المدن والأحياء التي يتواجد عدد كبير من الرعايا العراقيين ممن ينتمون إلى الأقليات القومية أو الدينية أو اللغوية يرصد لهذه الأقليات نسبة عادلة من الأموال العامة بموجب ميزانية الدولة والبلديات أو غيرها من الميزانيات للجهات التعليمية أو الخيرية أو الدينية لأستخدامها.

المادة التاسعة :

- توافق الحكومة العراقية على أن تكون اللغة الكردية إلى جانب العربية – اللغة الرسمية في الأفضية التي تقطنها غالبية كردية في كل من ألية (محافظات الموصل واربيل وكركوك و سليمانية وفي قضائي كفري وكركوك التابعتين للواء فتكون اللغة الرسمية أما اللغة الكردية أو التركية إلى جانب العربية حيث قسم كبير من المواطنين هم من القومية التركمانية.

- توافق الحكومة العراقية على أن تكون الموظفون المعنيون في الأفضية المذكورة ممن لهم وقوف على اللغة الكردية أو التركية بحسب مقتضى الحال مالم تكن هناك أسباب وجيهة للعمل خلال ذلك.

- مع ان مقياس إختيار الموظفين للأفضية المذكورة هو الكفاءة ومعرفة اللغة قبل أن يكون على أساس القومية كما هو الحال في سائر انحاء العراق فإن الحكومة توافق أن تجري إنتقاء الموظفين الذين تعود أصولهم إلى تلك الأفضية كما جرى عليه العمل.

المادة العاشرة :

بقدر ما لهذه الشروط مساس بالأشخاص الذين ينتمون إلى الأقليات القومية أو الدينية أو اللغوية فأنها تعتبر تعهدات ذات طابع دولي وتقوم بمقام ضمانة توضع لدى عصابة الأمم ولا يجري أي تعديل عليها إلا بمصادقة أغلبية مجلس العصابة.

لكل عضو من أعضاء عصابة الأمم ممثل في مجلسها ألحق في إلفات نظر المجلس إلى أي خرق أو خطر لهذه الشروط وللمجلس عند ذلك أن يتخذ ما يراه مناسباً من الإجراءات ويصدر ما يراه واجبا من القرارات المؤثرة بحسب ما يفتضيه الظروف،

كل خلاف في التفسير أو الرأي ذي جهة قانونية أو واقعية قد ينشأ عن هذه المواد – بين العراق وبين أي عضو من أعضاء العصابة الممثل في المجلس يعتبر خلافاً ذا صبغة دولية وفقاً للمادة الرابعة عشرة من ميثاق عصابة الأمم. ويحال هذا الأختلاف بناء على طلب طرف من الطرفين المتنازعين إلى محكمة العدل الدولية. ويكون قرار هذه المحكمة غير قابل للنقض وله تأثير أي قرار صادر من العصابة بموجب المادة الثالثة عشرة من ميثاقها.

ملحق رقم (٤)

مذكرة الوفد الكردي المفاوض في إجتماعات القاهرة

الى السادة رئيس وأعضاء الوفد العراقي في مفاوضات القاهرة المحترمين

بمناسبة حضوركم إجتماعات القاهرة المعقودة بين ممثلي الجمهورية العراقية والجمهورية العربية السورية والجمهورية العربية المتحدة وبالنظر لطبيعة المحادثات التي تجري أثناءها وشمول أثرها على لعامة الشعب العراقي بما فيه الشعب الكردي المحاط بظروفه الخاصة المؤثرة له ولمشاكله وجدنا من الواجبا نحن أعضاء الوفد الكردي المخول بالمفاوضات مع الحكومة العراقية حول تمكين الشعب الكردي من ممارسة حقوقه القومية على اساس اللامركزية ان ننور الوفد العراقي المحترم برأي الشعب الكردي وموقفه من شكل العلاقات التي قد تنشأ بين العراق ودول او دولة عربي كي تكون القرارات التي قد يتم التوصل إليها حول ذلك منسجمة مع طبيعة مركز الشعب الكردي في العراق وخالية من التعارض مع حقوقه القومية.

أولاً: نقول ابتداءً أنه مما تقتضيه طبيعة الشمول لمباحثات القاهرة ان يكون الشعب الكردي ممثلاً فيها على وجه من الوجوه لأن ما قد تتخذه من قرارات حول تنظيم العلاقات بين الجمهوريات الثلاث ينسحب أثرها بدهاء الى الشعب الكردي وحقوقه في الجمهورية العراقية ويمتد ذلك الأثر في رأينا الى موضوع اللامركزية كما سيتضح لكم من سياق هذه المذكرة قد يقال ان وفد الجمهورية العراقية يمثل الشعب العراقي كله من الناحية الدستورية والقانونية إلا أننا مع تقديرنا لهذا الاعتبار نرى أن المشاكل القائمة من جهة والصفة المصيرية لمباحثات القاهرة من جهة أخرى تستدعي أن يكون الوفد الممثل للعراق أوفى شمولاً لمحتواه المتمثل في القوميتين الكبيرتين العربية والكردية كي تأتي القرارات التي يصادق عليها أكثر إنطباقاً على واقع العراق، إن خلو الوفد العراقي من عنصر يستكمل التركيز الواجب في تمثيله للشعب العراقي كان الدافع المباشر لتنويركم بهذه المذكرة.

ثانياً: نوضح لكم أن الشعب الكردي لا يقف في يوم من الأيام بوجه إرادة الشعب العربي في نوع العلاقة التي يقيمها بين أجزائه وحكوماته ومن دواعي إعتزاز الشعب الكردي ان يجد الفرصة ليكون له الشرف الإسهام في تسهيل الصعب من موضوع العلاقة المراد إيجادها بين سائر أجزاء الوطن العربي عامة والدول العربية المتحررة خاصة أي كان نوع تلك العلاقة ومداه.

ثالثاً: تقادياً لأي إشكال محتمل في المستقبل ودفعاً لأي تعارض بين قرارات التي قد تتمخض بها إجتماعات القاهرة وبين الحقوق القومية للشعب الكردي في العراق نلخص فيما يلي رأيه المنبثق عن طبيعة وجوده ومركزه في العراق عبر كفاحه وتجاربه خلال التاريخ في كيفية تنظيم العلاقة بينه وبين الشعب العربي في الأحوال المختلفة:

- أ- فيما بقي العراق بدون تغيير في كيانه يقتصر مطلب الشعب الكردي على تنفيذ البيان الصادر من الجمهورية العراقية بشأن الحقوق القومية للشعب الكردي وعلى أساس اللامركزية.
- ب- فيما إذا إنضم العراق الى الإتحاد الفدرالي يجب منح الشعب الكردي في العراق حكما ذاتيا بمفهومه المعروف لا المتأول ولا المضيق عليه.
- ج- فيما إندمج العراق في وحدة كاملة مع دول عربية اخرى يكون الشعب الكردي إقليميا مرتبطا بالدولة الموحدة على نحو تحقيق الغاية من صيانة وجوده وينفي في الوقت نفسه شبهة الانفصال ويضمن تطوير العلاقات الوثيقة بين الشعبين الشقيقين نحو المستقبل أفضل وتقبلوا فائق الإحترام.

عن الوفد الكردي المفاوض

رئيس الوفد

جلال طالباني

١٩٦٣/٤/٨

ملحق رقم (٥)
اتفاقية ١٠ / شباط / ١٩٦٤
نص بيان الحكومة العراقية
بسم الله الرحمن الرحيم

بناء على مقتضيات المصلحة العامة واستجابة أخواننا الأكراد لما جاء في نداء ملا مصطفى البارزاني ورغبة منا في إعادة الحياة الطبيعية الى الجزء الشمالي وطننا الحبيب ووضع حد لمحاولات الأستعمارية وأذنايه وقطع دابر المستغلين والمتصيدين وحقنا للدماء البريئة وبناء على ما تمليه علينا مصلحة الوطن العليا قررنا ما يلي:

- ١- اقرار الحقوق القومية لأخواننا الأكراد ضمن الشعب العراقي في وحدة وطنية واحدة متآخية وثبتت ذلك في الدستور المؤقت.
- ٢- إطلاق سراح المعتقلين والمحتجزين والمحكومين بسبب حوادث الشمال وإصدار العفو العام ورفع الحجز عم الأموال المنقولة وغير المنقولة عن الأشخاص الذين سبق ان حجزت اموالهم.
- ٣- إعادة الإدارات الى المناطق الشمالية.
- ٤- إعادة الموظفين والمستخدمين.
- ٥- رفع القيود المفروضة على تسويق الواد المعاشية على اختلافها.
- ٦- الشروع بإعادة تعمير المنطقة الشمالية فورا وتشكيل اللجان المختلفة لتذليل الصعوبات التي تعترضها حول التقييد بالأعمال الروتينية مع ملاحظة تعويض المتضررين ز
- ٧- تعويض أصحاب الأراضي التي غمرت اراضيهم من جراء سدي دوكان ودر بنديخان تعويضا عادلا.
- ٨- تتخذ التدابير بما يضمن إعادة الأمن والإستقرار للمنطقة الشمالية و اننا نهيب بأخواننا الأكراد العودة الى الحياة الطبيعية لينعموا ببركات هذا البلد وتوحيد الصف الوطني تجاه مؤامرات الإستعمار وأذنايه وليعلم أخواننا الأكراد بأننا سنعمل على ما يضمن حقوقهم المشروعة شأن بقية المواطنين في الجمهورية العراقية والله من وراء القصد.
- ٩- على كافة الوزارات ذات العلاقة إصدار المراسيم والأوامر والتعليمات المقتضية تنفيذ ما جاء في هذا البيان.

التوقيع

عبد السلام محمد عارف
رئيس الجمهورية

ملحق رقم (٦)

بيان ٢٩ حزيران ١٩٦٦

بيان ٢٩ حزيران ١٩٦٦ او ما يُعرف في الأوساط السياسية ببيان عبدالرحمن البزاز.

نص البيان

إن هذه الحكومة الحكومة ورغبة منها في إنهاء الأوضاع غير الطبيعية في بعض مناطق الشمال كما ورد ذلك في في الفقرة الرابعة من كتاب التكليف بتشكيل الحكومة وهي الفقرة التي تدعو الى المحافظة على وحدة الأرض العراقية وتحقيق الوحدة العراقية وتأكيد الروابط القائمة بين العرب والأكراد - وهي روتبط التي تفرض عليهم ابلعمل بصدق وثبات لمصلحة وطنهم - إن هذه الحكومة تعلن البرنامج التالي كما تعلن تصميمها القاطع على التمسك به وتطبيقه نسا وروحا بأقرب وقت ممكن :

- ١- تعترف الحكومة بحقوق الأكراد في إطار الدستور المؤقت وسوف يشمل الدستور الدائم على هذه الحقوق المتساوية
- ٢- تسعى الحكومة من اجل سن قانون يتم بموجبه تشكيل مجالس منتخبة في الأولوية تقوم بحل المشاكل المتعلقة بالتنوير والصحة ورفاهية الشعب.
- ٣- تعتبر اللغة الكردية لغة رسمية في كل الوية الكردية.
- ٤- ستجري إنتخابات خلال مرحلة الدستور الجديد ويتمثل الأكراد في البرلمان حسب عدد سكانهم.
- ٥- يشارك الأكراد في توجيه البلاد ويتعينون في مناصب الدولة.
- ٦- يجب ان تكون الاشخصيات المسؤلة في المناطق الكردية من أصل كردي.
- ٨- سمح للأكراد اصدار جرائدهم الخاصة بعد أن تبدأ الحياة الدستورية.
- ٩- أثناء توقف العمليات الحربية ستعفي الحكومة كل المعاقبين والذين شاركوا في الحرب والمحكومين وسيعود كل العمال والمستخدمين الأكراد الى أماكن عملهم السابق.
- ١٠- على العساكر الذين إلتحقوا بالأكراد خلال العمليات الحربية أن يعودوا الى قطعاتهم خلال شهرين حيث سيعاملون معاملة جيدة وعلى الجماعة الأخرى ((الجماعات المنتمية الى الحكومة)) العودة الى الحياة الطبيعية.
- ١١- أن الأموال التي تنفق الآن على ((التدابير القاسية)) من الآن وصاعدا سوف تستخدم من اجل تطوير الشمال وسيتم تشكيل وزارة خاصة بالقضايا الزراعية والإدارية في الشمال وستمنح الحكومة التعويضات لكل الذين تضرروا من ((التدابير القاسية))
- ١٢- بإمكان الأكراد الذين هجروا أماكنهم العودة إليها فوراً واستلام التعويضات
- ١٣- في الشمال لواء الموصل حيث يشكل الأكراد غالبية السكان تشكل إدارة جديدة تابعة لمركز دهوك

- ١٤- السماح رسمياً للحزب الديمقراطي الكردستاني في ممارسة نشاطه في كل المناطق العراقية.
- ١٥- إطلاق سراح المعتقلين السياسيين على دفعات بغض النظر عن علاقاتهم بالأحداث في الشمال.

ملحق رقم (٧)

مذكرة قائد الثورة ورئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني

السيد مصطفى البارزاني

رفعت هذه المذكرة(*) مع ملاحظتها الى هيئة الأمم المتحدة في أواسط تشرين الأول ١٩٦٩، وسبق لقيادة الثورة أن قدمت مذكرة أخرى في ١٩٦٦ الى الأمم المتحدة أيضا تضمنت تفاصيل الوضع الراهن المأساوي في كردستان.

فخامة السيد يوثانت السكرتير العام للأمم المتحدة

فخامة رئيسة الدورة الرابعة والعشرين للهيئة العامة

هيئة الأمم المتحدة

جمعية حقوق الإنسان

المجلس الإقتصادي والإجتماعي

لجنة تصفية الإستعمار

المنظمة التعليمية والعلمية والثقافة التابعة لهيئة الأمم المتحدة (يونسكو)

لجنة الإغاثة الدولية للاجئين

وفود الدول الأعضاء في الأمم المتحدة

لي الشرف أن أقدم الى فخامتكم هذه المذكرة حول الوضع المحزن في كردستان العراق

لم يحدث في تاريخ الأمم المتحدة التي كانت غايتها ((إنقاذ الأجيال البشرية المتعاقبة من لعنة الحرب)) أن تتجاهل تجاهلا تاما حربا إمتدت ثماني سنوات ألا وهي الحرب العنصرية التي يشنها حكام العراق ضد الشعب الكردي بصرف النظر عن مناشدتها المتكررة لأعظم منظمة دولية في العالم.

إن هذه الحرب العدوانية ضد شعب كردستان المهدوم النصير قد إبتدأت في الحادي عشر من شهر أيلول عام ١٩٦١ ومنذ ذلك الحين تعاقبت على حكم العراق خمس دكتاتوريات وكل واحدة منها واصلت الحرب الشاملة.

لإن الزمن الذي إمتدت إليه الحرب ينقص قليلا عما إمتدت إليه الحربان العالميتان الأولى والثانية مجتمعتين. وكانت الأسلحة ووسائل الدمار التي إستخدمها الجيش العراقي من أحدث طراز ومنها النابالم والرصاص السام وكل أنواع القنابل المحرقة.

ومن جدير بالملاحظة ان هذه الوسائل المدمرة تستخدمها دولة من أشد الدول وحشية وقسوة وأقلها شعورا بالمسؤولية لا للفتك بالناس ولا لتدمير بيوتهم فقط بل لحرق مزروعاتهم وقتل مواشيهم مستهدفة من عمد وتقصد قتل الشعب الكردي جوعا. لذلك فلن يصعب على أولئك الذين عانوا سنوات الحرب العالمية الثانية أن

(*) المصدر، مسعود البارزاني، البارزاني والحركة التحررية الكردية - الجزء الثالث - اربيل -

يتصوروا المحنة التي يجتازها شعبنا. ومنذ أن بات واضحا للحكام البعثيين في العراق بأنه من المتعذر القضاء على الثورة الكردية زاد التجاؤم شيئا فشيئا الى الوسائل الكفيلة بإبادة الشعب الكردي وهم الآن يحاولون محوه محوا تاما كشعب وهذا يفسر ارتكاب الجيش العراقي ذلك العدد الكبير من أعمال الإبادة العنصرية وهذا هو مغزى تطبيقه سياسة الأرض المحروقة والأسلوب المتبع في ذلك يكاد يكون على الدوام بالشكل الآتي : يطوق الجيش منطقة كاملة ثم يوجه عليها نيران دباباته ومدفيعته وطائراته ومن لم يقتل من اهل المنطقة داخل البيوت يُرمون بالرصاص وهم يحاولون الهرب. ثم يندفع المشاة نحو ضحاياهم وبعد كسح القرية كسحا يشعلون النار بيتا بيتا وبهذه الطريقة فقد المئات المواطنين حياتهم في سنكه سه ر، حيث أحرقت عشرات القرى ومساحات شاسعة من المزارع في سهل أربيل بنفس الأسلوب في غضون تموز المنصرم.

وفي التاسع من شهر آب تم إحراق تسع وعشرين امرأة وسبعة وثلاثين طفلا وطفلة ورجل عجوز واحد في قرية [دكان] التي تقع شمال الشرقي من الموصل وعندما هاجم الجيش قرية هؤلاء المساكين هربوا ملتجئين الى كهف مجاور فأدركهم رجال الجيش وهناك وسيطروا على مدخل ثم جمعوا حطبا وكدسوه داخل الكهف وصبوا عليه البترول وتم فورا إرتكاب أفظع جريمة وهي إحراقهم أحياء، فمن بين الضحايا تجدون طفلا يدعى [بشار رمضان] يقل عمره عن الشهر الواحد، وتجدون [هويري عيسى] الذي تربو سنه على الثمانين وأبيد في ١٦ أيلول سبعة وتسعون مواطنا قتلا وجرحا وهم كل سكان قرية [صوريا] قرب زاخو على نهر الخابور وقذفت الجنود بالأطفال منهم وهم في مهودهم الى الماء فماتوا غرقا في النهر. وكان القس الكلدني [حنا قاشا] بين القتلى ايضا وتمكنت امرأة واحدة فقط من النجاة من المذبحة.

وفي الوقت الحاضر هناك آلاف من الأكراد الأبرياء في سجون العراق يعانون تعذيب البعثين وقد فقد عدد منهم أرواحهم نتيجة ذلك [كإبراهيم حاجي عمر] و [عبدالرحمن صادق].

وأرغم أكثر من مائة ألف إنسان على ترك محل سكناهم في المدن والقرى حول المنشآت النفطية وفي الأراضي الخصبة. ودفعوا قسرا الى المنطقة الجبلية بعد مصادرة ممتلكاتهم.

إن حكام العراق إدخروا معاملة قاسية خاصة للمسيحيين في كردستان لأنهم يختلفون في العنصر والدين عن الحكام. لقد دمر هؤلاء الحكام عددا من الديرات والكنائس وقتلوا وجرحوا عددا من الكهنة والرهبان أثناء غاراتهم على الأماكن عباداتهم.

إن سبب الحرب الهمجية هذه يعود الى أن شعبنا يرغب في الإحتفاظ بلغته وثقافته وقوامه القومي، ويأبى العملية القسرية التي ترمي الى تصفيته قوميا. إن المذابح وحرق النساء والأطفال والعجز وهم أحياء الى غير ذلك من الأعمال الوحشية والفظائع الهمجية التي يقوم بها الحكام البعثيون إنما هو خرق فاضح لميثاق الأمم المتحدة.

إن أكراد العراق لم يعاملوا يوما ما إلا معاملة مواطنين من الدرجة الثانية بل وأقل من ذلك، وفي الأوضاع الحالية فإن الكردي محروم من كل الحقوق الإنسانية فضلا عن أن وجوده مهدد الآن بالفناء.

إن الحكم العراقي وإستغلال كردستان من قبله إنما هو أشنع من أشد أساليب الاستعمار استغلالا إن حقيقة كون بشرة الحكام العراق داكنة ليس بكاف لنفي صفة الكولونيالية عن هؤلاء الحكام.

وحرى بنا ان نذكرهنا أيضا ان الحرب في كردستان تهدد السلام والأمن في الشرق الأدنى الآن أكثر من أي وقت مضى وللاسباب التي ذكرناها أنفاة لأن الحكومات العراقية قد فشلت في حل المسألة سياسيا أو عسكريا فإن الحرب التي تدور رحاها ضد شعبنا ليست مسألة داخلية كما يزعم نظام الحكم العراقي إذ كيف تكون الحرب التدميرية التي إمتدت ثمانية أعوام مسألة داخلية تخص أصحابها فحسب؟

إسمحوا لي أن أجدد عروضي الى الأمم المتحدة ولجانها وهيئاتها وأعضائها ليقوموا بالضغط على الدولة العراقية وحملها على إيقاف حرب الإبادة العنصرية في كردستان أو على الأقل إرسال لجنة لتقصي الحقائق ووسيط دولي الى كردستان للعمل على حل هذا النزاع المحتدم في الشرق الأوسط.

وتقبلوا يا صاحب الفخامة أعمق إحترامي
وتقديري
مصطفى البارزاني
رئيس مجلس قيادة الثورة - كردستان

نص بيان ١١ آذار لسنة ١٩٧٠

لقد كان المبرر الأول لثورة السابع عشر من تموز/ يوليو أنها جاءت تعبيراً عن سخط الجماهير العربية كافة الأسباب والمسببين لهزيمة حزيران وعن الأجماع الرأي الشعبي في العراق على إدانة الحكم الرجعي الفردي السابق بسبب مساهمته بدوره الإنهزامي في هذه المحنة القومية وذلك لعزلته التامة عن الشعب وعجزه المطلق عن حل المشاكل الوطنية التي كانت تنخر في الكيان الوطني والتي كان حلها المقدمة الضرورية التي لا بد منها لكل عزم صادق على تعبئة الطاقات البشرية والمادية في العراق جميعها ووضعها بدون أي شاغل في موضعها الطبيعي بالدرجة الأولى في خطوط الأولى للمعركة المصيرية للأمة العربية

لذلك وضعت الثورة نصب اعينها منذ ايامها الأولى واجب تحقيق الوحدة الوطنية للشعب العراقي دون أي تفريق بسبب الجنس أو اللغة أو الدين أو المنشأ الاجتماعي وتوفير جميع الشروط الضرورية السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تتطلبها مقومات هذه الوحدة لكي يستطيع العراق ان يتجه بكل طاقاته وإمكاناته الى المعركة القومية المصيرية، التي تمثل في نظر الثورة ذروة الصراع التاريخي المرير بين الإستعمار والصهيونية وأطماعها الشريرة في الوطن العربي من جانب وبين المصالح تحرر الأمة العربية وكفاحها من أجل اهدافها التقدمية الإنسانية من جانب آخر.

ورغم تركة المعضلات الكثيرة المعقدة التي جابهتها الثورة من ميلادها ظلت ماضية بحزم وإيمان في سبيل تحرير العراق من مخلفات الإستعمار والعمالة والطغيان السياسي والاجتماعي وفي العمل على تحرير علي توفير جميع الشروط الضرورية لبناء عراق جديد تتحقق فيه بصورة جدية المساواة الفعلية في الحقوق والواجبات وتكافؤ الفرص بين المواطنين، وتنتفتح فيه آفاق امام الجماهير الشعب كافة خلال إلتزام وطني جماعي مخلص لوحدة ترية الوطن ووحدة شعبه واهدافه الساسية الكبرى - الوحدة القومية والحرية والإشترابية

ولقد كان حل المسألة الكردية في العراق في مقدمة المشاكلات الوطنية التي واجهتها الثورة ولاسيما ان عدم قدرة العهود السابقة في تفهمها. . . بل وعدم توفير الرغبة الصادقة في معالجتها ووضع الحلول الصحيحة لها لدى تلك العهود. . . وقد ادبنا مع ما رافقها وأحاط بهما من إستغلال افسستعمار واعوانه وعملائه الى مزيد من التعقيد حتى غدت وكأنها معضلة شبه مستعصية وبخاصة بعد ان حل العنف منذ سنوات في معالجتها محل الحوار الديمقراطي الأخوي والموضوعي الذي تستوجب طبيعة المشكلة الوطنية وما تتطوي عليه من حقوق مشروعة عادلة لجزء من الشعب العراقي

لقد عملت الثورة منذ ايامها الأولى على معالجة هذه المشكلة الوطنية بروح مشبعة بالمسؤولية وبأقصى حدود الألتزام بالمبادئ الديمقراطية الثورية ان الثورة تستقي من المعين النظري لحزب البعث العربي الإشتراكي وتؤمن بأن الحقوق القومية هي حقوق ديمقراطية في جوهرها ومن مواضعها إحياء التراث

الثقي واللغة والتقاليد وممارسة الإرادة الحرة وان توطيد هذه الحقوق بين القوميات المختلفة لاسيما في الطن الواحد يتطلب إيجاد السبل الهادفة الى تنظيم العلاقات بين هذه القوميات بصورة تساعد على نهوضها جميعا

وان جميع المشاريع والخطط الهادفة الى إضعاف الروابط بينها وزرع بذور التفرقة لاتخدم المصالح المشتركة لأبنائها كما ان تنظيم وتعزيز الروابط الوطنية والإنسانية فيما بينها وجعلها في خدمة التقدم هي التي توفر اسباب وحدة الحياة الوطنية في جو مفعم بالتآخي القومي والسلام.

وكان من وحي هذه المبادئ ان بادر المؤتمر القطري السابع لحزب البعث العربي الاشتراكي الذي انعقد في اواخر عام ١٩٦٨ ومطلع ١٩٦٩ الى تحديد موقف الحزب الأيدولوجي والنظري من هذه المشكلة الوطنية والى رسم طريق الحل امام الثورة والسلطة الثورية وذلك في المقررات التي صدرت في اعقاب ذلك المؤتمر التي تقول : اكد المؤتمر على ان مسألة المطامح القومية للاكراد في العراق تقع في مقدمة المسائل التي تواجه حركة الثورة العربية وقد مضت عدة سنوات دون الوصول الى حل سليم لهذه المسألة مما الحق بالمواطنين العرب والأكراد نتيجة التعسف في حلها نكبات ومآسي مروعة وكانت قوى الإستعمار والرجعية وفصائل العملاء والإنتهازية تستغلها دوما وتستثمر الإخفاق في حلها للتدخل في شؤون العراق والضغط عليه والتآمر على حقوق العرب والأكراد معا وإلحاق اfdح الأضرار بالمواقع والمكتسبات القومية والتقدمية والديمقراطية التي وصلوا اليها خلال عهود طويلة من التضحية والنضال المشترك كما اكد المؤتمر على ان حزبنا الذي ينطلق في نضاله وسياسته من عقيدته القومية الإنسانية الاشتراكية الديمقراطية وكان يحترم دائما المطامح القومية للجماهير الكردية بمحتواها الوطني التقدمي ويعتبرها حقوقا إنسانية مشروعة بقدر العلاقة المتينة بين تحقيقها وبين قوة سلامة المسيرة الجماهير الشعبية في العراق بإتجاه تصفي مخلفات الإستعمار والتفرغ الكامل للمعركة القومية المصيرية الراهنة في فلسطين ومواصلة الكفاح التاريخي من اجل تحقيق الوحدة العربية والحرية والاشتراكية.

..... ومادامت الثورة تنطلق في فهمها للمسألة القومية بانها جزء من الثورة المعادية للاستعمار والصهيونية والرجعية فلا مراء ان تلتزم الثورة في كل خطوة تخطوها في غتجاه حل المشكلة الوطنية الكردية بما تؤدي الى تعزيز وترسيخ الكفاح الوطني والقومي ضد تلك القوى اللانسانية مجتمعة.....

ولم يعد خافيا ان الثورة بادرت من جانبها لاتخاذ جميع الإجراءات الضرورية لإعادة اسباب الكمانية والسلام في ارجاء شمالي العراق إذ عملت على ما يلي :

أ- فلقد تم الاعتراف بالوجود الشرعي للقومية الكردية وفقا لمقررات المؤتمر القطري السابع لحزب البعث العربي الاشتراكي ومن خلال جميع البيانات الرسمية والصحفية التي صدرت عن السلطة الثورية وسوف تتكرس هذه الحقيق نهائيا في نصوص الدستور

ب- ولقد أقر مجلس قيادة الثورة إنشاء جامعة السليمانية وإنشاء مجمع علمي كردي كما اقر جميع الحقوق الثقافية واللغوية للقومية الكردية، فأوجب تدريس

اللغة الكردية في جميع المدارس والمعاهد والجامعات ودور المعلمين والمعلمات والكلية العسكرية وكلية الشرطة كما اوجب تعميم الكتب والمؤلفات الكردية العلمية والأدبية والسياسية المعبرة عن مطامح الوطنية والقومية للشعب الكردي ولتمكين الأدباء والشعراء والكتاب الأكراد من تأسيس إتحاد لهم وطبع مؤلفاتهم وتوفير جميع الفرص والإمكانات أمامهم لتنمية قدراتهم ومواهبهم العلمية والفنية وتأسيس دار للطباعة والنشر باللغة الكردية وإستحداث مديرية عامة للثقافة الكردية وإصدار صحيفة اسبوعية وجلة شهرية باللغة الكردية وزيادة البرامج الكردية في تلفزيون كركوك ريثما يتم إنشاء حطة خاصة للبت التلفزيوني لغة الكردية

ج- واعترافا للمواطنين الأكراد في إحياء اعيادهم القومية ومن اجل مشاركة الشعب كله في اعياد ابنائه وقرر مجلس قيادة الثورة إعتبار عيد نوروز عيداً وطنياً في الجمهورية العراقية.

د- كما اصدر مجلس قيادة الثورة قانون المحافظات الذي ينطوي على للامركزية الإدارية المحلية وأقر إستحداث محافظة دهوك.

هـ- كما اصدر مجلس قيادة الثورة عفوا عاما شاملا عن جميع المدنيين والعسكريين الذين اشتركوا في اعمال العنف في الشمال ليزيل كل آثار الأوضاع السلبية الشاذة السابقة ويقيم معالم الحياة الوطنية الجديدة على ارضية وطيدة للامن العام الإحاء القومي الشامل.

لقد استقبلت جماهير العراق العربية والكردية مقررات وإجراءات مجلس قيادة الثورة بالتأييد والترحاب... أمر الذي هياً الظروف الملائمة للمضي قدما في تحقيق الغايات المثلى التي انعقد عليها إجماع الشعب وتضافرت حولها إرادته وقوته وكلمته لما تقدم فإن مجلس قيادة الثورة أجرى إتصالا بينه وبين قيادة السيد مصطفى البارزاني رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني وتم تبادل وجهات النظر وإقتنع الجميع بضرورة قبول محتويات هذا البيان وتنفيذها وهو يؤكد عزمه على تعميق وتوسيع الإجراءات الفعالة لأستكمال اسباب النهوض الثقافي والأقتصادي والتطور العام في المنطقة الكردية. مستهدفا بالدرجة الأولى تمكين الجماهير الكردية من ممارسة حقوقها المشروعة وغشراكها عمليا في المساهمة الجادة في بناء الوطن والكفاح من اجل اهدافه القومية الكبرى لذا قرر مجلس قيادة الثورة:

١- تكون اللغة الكردية لغة رسمية مع اللغة العربية في المناطق التي غالبية سكانها من الأكراد وتكون اللغة الكردية لغة التعليم في هذه المناطق والتي تدرس اللغة العربية في كافة المدارس التي تدرس باللغة الكردية كما تدرس كما تدرس اللغة الكردية في بقية أنحاء العراق كلغة ثانية في الحدود التي يرسمها القانون

٢- ان مشاركة اخواننا الأكراد في الحكم وعدم التمييز بين الكرد وغيرهم في تقليد الوظائف العامة بما فيها المناصب الحساسة الهامة في الدولة كالوزارات والجيش وغيرها. . . كانت ومازالت من الأمور الهامة التي تهدف حكومة الثورة الى تحقيقها فهي في الوقت الذي يقر بههذا المبدأ تؤكد ضرورة العمل

- من أجل تحقيقه بنسبة عادلة من مراعاة مبدأ الكفاءة ونسبة السكان وما أصاب أخواننا الأكراد من حرمان في الماضي.
- ٣- نظرا للتخلف الذي لحق بالقومية الكردية في الماضي من الناحيتين الثقافية والتربوية توضع خطة لمعالجة هذا التخلف عن طريق :
- أ- الإسراع بتنفيذ قرارات مجلس قيادة الثورة حول اللغة والحقوق الثقافية للشعب الكردي وربط إعداد وتوجيه المناهج الخاصة بشؤون القومية الكردية في الإذاعة والتلفيزن بالمديرية العامة للثقافة والإعلام الكردية.
- ب- إعادة الطلبة الذين فصلوا أو اضطروا الى ترك الدراسة بسبب ظروف العنف في المنطقة الى مدارسهم بغض النظر عن أعمارهم أو إيجاد علاج ملائم لمشكلتهم.
- ج- الإكثار من فتح المدارس في المنطقة الكردية ورفع مستويات التربية والتعليم وقبول الطلبة الأكراد في الجامعات والكليات العسكرية والبعثات والزمالات الدراسية بنسبة عادلة.
- ٤- يكون الموظفون في الوحدات الإدارية التي تسكنها كثرة كردية من الأكراد او ممن يحسنون اللغة الكردية ما توفر عدد المطلوب منهم ويتم تعيين المسؤولين الأساسيين (محافظ و قائمقام، مدير الشرطة، مدير الأمن او ماشابه ذلك) وبياشر فوراً بتطوير اجهزة الدولة في المنطقة بالتشاور ضمن اللجنة العليا المشرفة على تنفيذ هذا البيان بما يضمن تنفيذه ويعزز الوحدة الوطنية والإستقرار في المنطقة.
- ٥- تقرر الحكومة حق الشعب الكردي في إقامة منظمات طلبة والشبيبة ونساء ومعلمين خاصة به، وتتكون هذه المنظمات أعضاء في المنظمات الوطنية العراقية المتشابهة.
- ٦- الفقرة (أ)- يمدد العمل بالفقرتين (١) و(٢) من قرار مجلس قيادة الثورة المرقم ٥٩ والمؤرخ في ١٩٦٨/٨/٥ حتى تاريخ صدور هذا البيان ويشمل ذلك كافة الذين ساهموا في أعمال العنف في المنطقة الكردية.
- الفقرة (ب) يعود العمال والموظفون والمستخدمون من المدنيين والعسكريين الى الخدمة ويتم ذلك دون التقيد بالملاك ويستفاد من المدنيين في المنطقة الكردية ضمن إحتياجاتها.
- ٧- الفقرة (أ) تشكل هيئة من ذوي الأختصاص للنهوض بالمنطقة الكردية من جميع الوجوه بأقصى سرعة ممكنة وتعويضها عما اصابها في السنوات الأخيرة وتخصيص ميزانية كافية لتنفيذ ذلك وتكون هذه الهيئة تابعة لوزارة شؤون الشمال.
- الفقرة (ب) إعداد الخطة الإقتصادية بشكل يؤمن التطور المتكافئ لإنحاء العراق المختلفة مع مراعاة ظروف التخلف في المنطقة الكردية.
- الفقرة (ج) تخصص رواتب تقاعدية لعوائل الذين أستشهدوا في ظروف الإقتال المؤسفة من رجال الحركة الكردية المسلحة وغيرهم وللعجزة والمشوهين بسبب تلك الظروف وفق تشريع خاص على غرار القوانين المرعية.

الفقرة (د) العمل السريع لإغاثة المتضررين والمعوزين عن طريق إنجاز مشاريع سكنية وغيرها تؤمن العمل للعاطلين وتقديم معونات عينية نقدية مناسبة وإعطاء تعويض معقول للمتضررين الذين يحتاجون المساعدة ويناظر ذلك باللجنة العليا ويستثنى من شملتهم الفقرات السابقة.

٨- إعادة سكان القرى العربية والكردية الى أماكنهم السابقة أما سكان القرى الواقعة في مناطق التي يتعذر إتخاذها مناطق سكنية تستملكها الحكومة لأغراض النفع العام وفق القانون فيجري إسكانهم في المناطق المجاورة ويجي تعويضهم عما لحقهم من ضرر بسبب ذلك.

٩- الإسراع بتطبيق قانون الإصلاح الزراعي في المنطقة الكردية وتعديله بشكل يضمن تصفية العلاقات الإقطاعية وحصول جميع الفلاحين على قطع مناسبة من الأرض وإعفائهم من الضرائب الزراعية المتراكمة عليهم خلال سني القتال المؤسفة.

١٠- جرى الإتفاق على تعديل الدستور المؤقت كما يلي :

أ- يتكون الشعب العراقي من قوميتين رئيسيتين هما القومية العربية والقومية الكردية ويقر هذا الدستور حقوق الشعب الكردي القومية والأقليات كافة ضمن الوحدة العراقية.

ب- إضافة الفقرة التالية الى المادة الرابعة من الدستور : تكون اللغة العربية لغة رسمية الى جانب اللغة العربية في المناطق الكردية.

ج- تثبيت ما تقدم في الدستور الدائم.

١١- إعادة الأذاعة والأسلحة الثقيلة الى الحكومة ويكون ذلك مرتباً بتنفيذ المراحل النهائية من الإتفاق.

١٢- يكون احد نواب رئيس الجمهورية كردياً.

١٣- يجري تعديل قانون المحافظات بشكل ينسجم مع هذا البيان.

١٤- إتخاذ الإجراءات اللازمة بعد إعلان البيان بالتشاور مع اللجنة العليا المشرفة على تنفيذه لتوحيد المحافظات والوحدات الإدارية التي تقطنها كثرة كردية وفقاً للإحصاءات الرسمية التي تجري، وسوف تسعى الدولة لتطوير هذه الوحدة الإدارية وتعميق وتوسيع ممارسة الشعب الكردي فيها لمجمل حقوقه القومية ضماناً لتمتعه بالحكم الذاتي والى أن تتحقق هذه الوحدة الإدارية ويجري تنسيق الشؤون القومية الكردية عن طريق إجتماعات دورية تعقد بين اللجنة العليا ومحافظي المنطقة الشمالية وحيث ان حكم الذاتي سيتم في إطار الجمهورية العراقية فإن إستغلال الثروات الطبيعية في هذه المنطقة من إختصاص سلطات هذه الجمهورية بطبيعة الحال.

١٥- يساهم الشعب الكردي في السلطة التشريعية بنسبة سكانه الى سكان العراق.

أيها المواطنون الكرام :

إن إرادتكم في الوحدة الوطنية هي وحدها التي ستنتصر وسوف تتحطم على ضخرة وعيكم لمسؤولياتكم التاريخية جميع المحاولات الرامية الى إضعاف تلاحمكم الكفاحي إن جموعكم المناضلة تنفض اليوم عن كاهلها غبار مكائد أعدائكم والطامعين فيكم لتسير معا كتلة واحدة تفيض بالقوة والوعي وإرادة العمل والكفاح، لنصرة قضية الأمة العربية الكبرى فلسطين ولتحقيق أهدافكم السامية في الوحدة والحرية والإشترابية.

يا جماهير امتنا العربية المناضلة:

هكذا تنتهي صفحة من صفحات تاريخ هذا القطر المناضل لتفتح بيد الثورة وأيدي جميع المناضلين الأحرار من أبناء هذا القطر صفحة جديدة مشرقة تتجدد فيها مرة أخرى فوق هذه الأرض الطيبة شروط المحبة والسلام والتآخي بين قوميتين لهما تاريخ كفاحي مشترك طويل عبر التاريخ وسوف يكون لها اليوم وغدا والى الأبد شرف إحياء نضالها المشترك من أجل القضاء على أعداء القوميتين . . . أعداء الشعوب والإنسانية جمعاء . . . الإستعمار والصهيونية والتخلف وشرف الإسهام في دعم الكفاح الإنساني من اجل التحرر والتقدم وترسيخ حضارة العصر على أساس الحق والمساواة والعدل بين الشعوب كافة.

فإلى نضال مشترك . . . وآمال مشتركة وإنتصارات قومية وإنسانية مشتركة.

مجلس قيادة الثورة

١٩٧٠/٣/١١

قرار رقم (٢٤٧)

تعديل الدستور المؤقت

إستنادا الى أحكام الفقرة (ب) من المادة الثالثة والستين من الدستور المؤقت، قرر مجلس قيادة الثورة بأسم الشعب في جلسته المنعقدة بتاريخ ١١/٣/١٩٧٤ تعديل الدستور المؤقت الصادر بتاريخ ١٦ تموز /يوليو لسنة ١٩٧٠ على النحو التالي :
تضاف الفقرة التالية الى المادة الثامنة :

ج- تتمتع المنطقة التي غالبية سكانها من الأكراد بالحكم الذاتي وفقا لما يحدده القانون ويُنفذ هذا التعديل الدستوري من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية صدر في بغداد لليوم الحادي عشر من آذار/مارس سنة ١٩٧٤ الميلادية.

احمد حسن البكر

رئيس مجلس قيادة الثورة

مشروع ((الحكم الذاتي))
المقدم من قبل الحزب الديمقراطي الكردستاني
الى السلطة المركزية في بغداد في ١٩٧٣/٣/٩
الحزب الديمقراطي الكردستاني
النص الكامل لمشروع الحكم الذاتي
قدم بتاريخ ١٩٧٣/٣/٩ الى الحكومة العراقية
١- المقدمة مبادئ اساسية عامة:

- ١- ١ الجمهورية العراقية وحدة غير قابلة للتجزئة شعبها مؤلف من قوميتين رئيسيتين هما القومية العربية والقومية الكردية وأقليات قومية متآخية.
- ٢- ١ المواطنة في الجمهورية العراقية موحدة ويتمتع المواطنون بحقوق وواجبات متساوية.
- ٣- ١ تشكل الجمهورية العراقية وحدة إقتصادية وكمركية واحدة والتجارة حرة داخلها.
- ٤- ١ للجمهورية العراقية دستور وعلم وشعار واحد.
يجري تعديل قانون العلم وقانون الشعار بحيث يتضمن ماجاء في الفقرة (١ - ١) أعلاه.
- ٥- ١ التشريعات المركزية المطابقة للدستور وغير المعارضة لقانون الحكم الذاتي واجبة التطبيق في جميع أنحاء الجمهورية، وتطبق التشريعات الإقليمية المطابقة للدستور وغير المعارضة لقانون الحكم الذاتي والتشريعات المركزية ضمن إقليم الحكم الذاتي.
- ٦- ١ تكون اللغة الكردية لغة رسمية مع اللغة العربية في إقليم كردستان وتكون اللغة الكردية لغة لغة التعليم في هذه المناطق وتُدرس اللغة العربية في كافة المدارس التي تدرس اللغة الكردية كما تدرس اللغة الكردية في بقية أنحاء العراق كلغة ثانية.
- ٧- ١ تراعي حقوق الأقليات الثقافية والإدارية ويراعي تمثيلهم في الأجهزة التشريعية والتنفيذية في أنحاء الجمهورية كافة.
- ٨- ١ يشارك الشعب الكردي في الحكم وتقلد الوظائف العامة بما فيها المناصب الحساسة والهامة في الدولة كالوزارات والمجالس وقيادات الجيش وغيرها بنسبة السكان.
- ٩- ١ يساهم الشعب الكردي في السلطة التشريعية المركزية بنسبة سكانه الى سكان العراق.
- ١٠- ١ يكون احد نواب رئيس الجمهورية كرديا ويجري إنتخابه من قبل المجلس التشريعي الأقليمي.

٢- الخطوط العامة لتشكيلات وصلاحيات أجهزة الحكم الذاتي لأقليم كردستان ونطاق عملها :

١-٢ المجلس التشريعي الأقليمي :

- ١-١-٢ يكون لأقليم كردستان مجلس تشريعي إنتخابا حرا مباشرا وفق قانون خاص بأسم المجلس التشريعي الأقليمي تكون إختصاصاته كآلآتي :
- ١-٢-٢ تشريع قوانين الأقليمية وفرض الضرائب والرسوم المحلية وغيرها من الواردات الأقليمية.
- ١-٢-٣ مناقشة وإقرار ميزانية الأقليم.
- ١-٢-٤ المصادقة على خطط التفصيلية للتنمية الأقتصادية والإجتماعية والثقافية للأقليم ضمن التخطيط العام للبلد.
- ١-٢-٥ إقتراح لوائح قانونية ذات الطابع العام الى السلطة التشريعية المركزية.
- ١-٢-٦ مسألة رئيس وأعضاء المجلس التنفيذي.
- ١-٢-٧ منح الثقة للمجلس التنفيذي وسحبها منه.
- ١-٢-٨ مناقشة أعضاء المجلس التنفيذي في شؤون وأعمال دوائرهم.
- ١-٢-٩ يضع المجلس التشريعي الأقليمي نظامه الداخلي.
- ١-٢-١٠ يبتخب المجلس التشريعي رئيسا له من بين أعضائه ويكون بدرجة نائب رئيس السلطة التشريعية المركزية.

٢-٢ السلطة التنفيذية للأقليم :

- ١-٢-٢ يكون للأقليم جهاز تنفيذي على رأسه المجلس التنفيذي الأقليمي مسؤول امام المجلس التشريعي الأقليمي.
- ١-٢-٢-٢ يختار المجلس التشريعي الأقليمي رئيس المجلس التنفيذي ويصدر مرسوم جمهوري بتعيينه ويكون بدرجة نائب رئيس الوزراء.
- ١-٢-٢-٣ يرشح رئيس المجلس التنفيذي أعضاء المجلس التنفيذي وبعد موافقة المجلس التشريعي الأقليمي عليهم يعينون من قبل رئيس الجمهورية بدرجة وزير.
- ١-٢-٢-٤ يقوم المجلس التنفيذي بالأشراف على إدارة الدوائر الأقليمية المركزية ضمن الأقليم في الأمور الخارجة عن نطاق إختصاصات الحكومة المركزية المذكورة في الفقرة (- / ٣) والامور المذكورة في قانون المحافظات الخاصة بأختصاصات الوحدات الأدارية ويمارس صلاحياته ضمن القوانين المحلية والقوانين العامة المركزية.
- ١-٢-٢-٥ يكون رئيس المجلس التنفيذي الأقليمي عضوا في مجلس الوزراء (كنايب لرئيس الوزراء)
- ١-٢-٢-٦ تتصل دائرة المجلس التنفيذي بالوزارات المركزية عبر ديوان رئيس الوزراء أو مباشرة.
- ١-٢-٢-٧ تشكيلات المجلس التنفيذي
- ١-٢-٢-٧ رئاسة المجلس التنفيذي وتتبعها:

الديوان
جهاز المتابعة
جهاز التفيتش
وترتبط بها
مجلس التخطيط الأقليمي
وزارة التربية والتعليم العالي
وزارة الإدارة المحلية وبضمنها الشرطة المحلية والأمن المحلي
وزارة الصحة والعمل والخدمات الإجتماعية.
وزارة الأشغال والأسكان
وزارة النقل والمواصلات
وزارة المالية والخزانة
وزارة التخطيط - تضع الدراسات والتفاصيل لخطط التنمية الأقليمية بالعامون
والتنسيق مع وزارة التخطيط المركزية وضمن إطار خطط التنمية العامة
للقطر
وزارة البلديات والمصايف
وزارة الزراعة وتشمل الإصلاح الزراعي والري
وزارة الأعلام والشباب
وزارة العدل والأوقاف
وزارة الصناعة - تختص بأنشاء وإدارة جميع الصناعات في الأقليم آخذين نظر
الأعتبار أن إستغلال النفط في جميع أنحاء الجمهورية العراقية من
إختصاصات سلطات الحكومة المركزية
وزارة التجارة المحلية والأعاشة.
٨- ٢- ٢ تكون المحافظات والوحدات الأدارية في كردستان واجباتها وصلاحياتها
طبقا لقانون المحافظات مع إجراء التعديلات الضرورية ويكون إرتباط
المحافظين بوزير الإدارة المحلية في الأقليم ويكون إتصالهم برؤساء الدوائر
النوعية أعضاء المجلس التنفيذي.
٩- ٢- ٢ للأقليم شخصية معنوية لممارسة صلاحياته وواجباته كافة ضمن نطاق
الدستور والقوانين المرعية.
١٠- ٢- ٢ تكون حصة الأقليم من إيرادات الخطة والميزانية والقروض بنسبة
سكانه الى سكان العراق.
١١- ٢- ٢ تحدد عاصمة الأقليم بقانون وهي محل تواجد المجلس التشريعي
والمجلس التنفيذي والأقليمين.

- ٣- إختصاصات وصلاحيات السلطة المركزية :
- ١- ٣ وضع الدستور وتعديله مع مراعاة الفقرة (٩- ٤)
 - ٢- ٣ قضايا السلم والحرب وإعلان العفو العام.
 - ٣- ٣ تشريع القوانين العامة المدنية والجنائية والأحوال الشخصية وقوانين العمل وأصول المرافعات وقوانين الخدمة وقضايا الجنسية والإقامة والكمارك وأمن الدولة والمواصلات ذات الطابع العام.
 - ٤- ٣ رسم السياسة الخارجية والمسائل الرئيسية في السياسة الداخلية العامة
 - ٥- ٣ وضع خطط الأقتصادية وإقرارها بعد الأخذ بنظر الإعتبار خطط التنمية الأقليمية.
 - ٦- ٣ وضع ميزانية العامة بعد الأخذ بنظر الأعتبار ميزانية الأقليم
 - ٧- ٣ عقد المعاهداتن والإتفاقيات الدولية.
 - ٨- ٣ شؤون قوات المسلحة وحماية سلامة وسيادة البلاد وحدودها وتطوير القوة الدفاعية وشؤون أمن الدولة.
 - ٩- ٣ إستثمار النفط
 - ١٠- ٣ وضع السياسة النقدية والأثمانية وإدارة البنوك المركزية.
 - ١١- ٣ شؤون المحاكم العليا
 - ١٢- ٣ الرقابة والمالية
 - ١٣- ٣ فعاليات الوزارات والأجهزة المركزية
 - ١٤- ٣ تكون للوزارات المركزية دوائر تابعة لها في الأقليم ضمن الأمور والأختصاصات التابعة لها
 - ١٥- ٣ للوزراء في الحكومة المركزية حق التوجيه العام للدوائر النوعية الأقليمية ضمن إختصاصات الحكومة المركزية وحق الأشراف المباشر للدوائر التابعة لها الموجودة في الأقليم.

٤- تنظيم العلاقة بين السلطة المركزية وسلطة الحكم الذاتي :

١- ٤ أن تثبت صلاحيات وإختصاصات السلطة المركزية في الدستور والقوانين والتشريعات العامة وتثبيت الخطوط العامة لصلاحيات وإختصاصات السلطات الإقليمية في تشريع الحكم الذاتي والقوانين المتفرعة عنه كما ذكر أعلاه ببعض التفصيل يكون الأساس الأصلح لرسم الخطوط الفاصلة العامة ولكن ستبقى مع ذلك بعض الإختصاصات المشتركة فتختص السلطة المركزية بوضع الخطوط العامة لها وتترك للسلطات الإقليمية التفاصيل مع وجوب تأمين التنسيق والرقابة كما في أحوال وضع خطط التنمية التفصيلية والميزانية والضرائب والأقراض وإنشاء وإدارة بعض مؤسسات العمة. وحتى بالنسبة الى الوزارات المركزية فإن الأمثلة التالية (لا على سبيل الحصر) يمكن ان تشكل الأساس السليم لأسلوب تنظيم العلاقة:

- ١- ٤ ففى مجال التربية والتعليم فإن وضع المناهج الدراسية العلمية ونوعية الدراسات وشروطها والامتحانات تكون من وضع السلطة المركزية
- ٢- ٤ وفي مجال الاعلام وضع السياسات الاعلامية وما يتعلق بالسياسة الخارجية ونشرات الأخبار العامة يكون من إختصاص السلطة المركزية.
- ٣- ٤ وفي مجال أمور الزراعة التجديد والتوجيه النوعي من مراكز بعد إستطلاع رأي الأقليم.
- ٤- ٤ وفي أمور الأعمار وضع المواصفات والشروط العامة تختص به السلطة المركزية وهكذا.

٢- ٤ وفي مجال التعينات :

- ١- ٤ يكون تعيين رئيس الجهاز التنفيذي وأعضاء المجلس التنفيذي بترشيحات من مجلس التشريعي الإقليمي وإقرار من قبل رئيس الجمهورية كما أشير ذلك في (٢-٣) و(٣-٣) ويعين المحافظون والموظفون المحليون الذين يتطلب تعيينهم بموجب القوانين مراسيم جمهورية بترشيح من جهاز التنفيذي الإقليمي وبأمر من رئيس الجمهورية.
- ٢- ٤ يكون تعيين الموظفين الآخرين الذين يدخل تعيينهم ضمن صلاحيات وزراء الحكومة المركزية او المؤسسات أو مجلس الخدمة في الوقت الحاضر من قبل الوزراء الإقليميين أو مجلس خدمة إقليمي، مع مراعاة قانون المحافظات بخصوص صلاحيات رؤساء الوحدات الإدارية
- ٣- ٤ يكون تعيين الموظفين التابعين للوزارات المركزية أي المرتبطة بالدوائر التي تمتد إختصاصها الى جميع البلاد من قبل الحكومة المركزية
- ٣- ٤ للمحكمة العليا أو محكمة التمييز حق تصديق أو رد قرارات المحاكم المحلية
- ٤- ٤ توضيح الأسس الخاصة بالأيرادات للميزانية والخطة بنسبة السكان وكذلك الأسس الخاصة بالضرائب العامة وأسس الصرف من قبل السلطة المركزية

- ٤-٥ للوزراء في الحكومة المركزية حضور إجتماعات المجلس التنفيذي عند بحث القضايا النوعية التي تخص وزاراتهم
- ٤-٦ ينبغي إجراء التعديلات الدستورية اللازمة على الدستور لتطبيق الحكم الذاتي بع الاتفاق على مشروع وإدخال الأمور الأساسية منه في الدستور وسن التشريعات الأخرى المتعلقة بالتفاصيل وأسلوب التطبيق.
- ٤-٧ اي تشريع او قانون أو نص يتعلق بالحكم الذاتي وتشريعاته يجب ان يحظى بمصادقية المجلس التشريعي الأقليمي قبل نفاذه
- ٤-٨ اي مشروع تعديل أحكام الدستور والقوانين المركزية التي لها علاقة بالحكم الذاتي يجب ان يحظى بمصادقية المجلس التشريعي الأقليمي قبل عرضه على السلطات المختصة بتعديل الدستور بتعديل القوانين المركزية.
- ٤-٩ المحكمة الدستورية العليا :
- تؤلف محكمة دستورية عليا من عدد من أعضاء تعين نصفهم السلطة التشريعية والأقليمية وتختص بما يلي :
- ٤-٩-١ دستورية وقانونية القوانين إذا تبين للسلطة التشريعية المركزية ان قانونا أقليميا يخالف الدستور او قانونا مركزيا فلها ان تطلب الى رئيس الجمهورية عرض وجهة نظرها على المجلس التشريعي الأقليمي وفي حالة إصرار كلتا الجهتين على رأيهما يوقف نفاذ القانون ويحال النزاع الى المحكمة الدستورية العليا للبت في الخلاف ويكون قرارها ملزما
- ٤-٩-٢ دستورية القوانين المركزية إذا تبين للمجلس التشريعي أن قانونا مركزيا يخالف الدستور فيما يتعلق بالحكم الذاتي أو أنه يمس إختصاصات الأقليم أو أنه يفرض على الأقليم إلتزامات جديدة فله أن يطلب الى رئيس الجمهورية عرض وجهة نظره الى السلطة التشريعية المركزية وفي حالة إصرار كلا الجهتين على رأيهما يوقف نفاذ القانون ويحال الخلاف الى المحكمة الدستورية العليا للبت في الخلاف ويكون قرارها ملزما
- ٤-٩-٣ في حالة حدوث خلاف حول تطبيق الفقرة (٤-٨) تطبق أحكام الفقرة (٢-٩-٤) في حل الخلاف.

قانون الحكم الذاتي
١١/مارس/١٩٧٤

ملحق رقم (٩)

نص قانون الحكم الذاتي لمنطق كردستان

- * ملحق رقم (١٢): قانون الحكم الذاتي المعلن من قبل النظام العراقي المعلن في ١١ آذار ١٩٧٤ .
- * ملحق رقم (١٣): رسالة مصطفى البارزاني قائد الثورة الكردية احمد حسن البكر رئيس الجمهورية العراقية العراقية بين فيها تعثر تطبيق قانون الحكم الذاتي .
- * ملحق رقم (١٤) جواب رئيس الجمهورية العراقية احمد حسن البكر على رسالة البارزاني .
- * ملحق رقم (١٥): صورة رسالة هنري كيسنجر وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية الى البارزاني قائد الثورة الكردية .
- * ملحق رقم (١٦): صورة رسالة بريجنيف الى البارزاني بمناسبة إتفاقية ١١ آذار .
- * ملحق رقم (١٧): رسالة مصطفى البارزاني الى إلكسي كوسكين رئيس وزراء الإتحاد السوفيتي في ١٩٧٢/٤/٨ .
- * ملحق رقم (١٨): نص رسالة الدكتور فراني جوزيف شتراوس رئيس الحزب الإشتراكي المسيحي عضو البوندشتاغ (مجلس النواب الألماني) الى البارزاني في ٦ آب/١٩٧٤ .
- * ملحق رقم (١٩): نص رسالة الملك حسن بن طلال الى مصطفى البارزاني في ١٩٧٢/٣/١٥ .
- * ملحق رقم (٢٠): رسالة مصطفى البارزاني الى القمة العربية المعقدة في الرباط .
- * ملحق رقم (٢١): برقية المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني الحكومة العراقية كمحاولة أخيرة للجلوس الى مائدة التفاوض وعدم التنازل لشاه إيران عن السيادة العراقية .
- * ملحق رقم (٢٢): جواب الحكومة العراقية على برقية القيادة الكردية .
- * ملحق رقم (٢٣): نصوص من إتفاقية الجزائر بين الحكومة العراقية والحكومة الإيرانية .
- * ملحق رقم (٢٤): نص القرار الدولي ٦٨٨ .
- * ملحق رقم (٢٥): مقتطفات من كتاب هنري كيسنجر الموسوم (سنوات التجدد) حول دوره في إنهاء الثورة الكردية .
- * ملحق رقم (٢٦): قرار الفدرالية المتخذ من قبل البرلمان الكردستاني .

ملحق رقم (١٠)
رسالة موجهة من مصطفى
البارزاني
الأخ احمد حسن البكر المحترم
السلام عليكم ورحمة الله
وبركاته

لا يخفى على سيادتكم الجهود والطاقات التي بذلت من قبل الجميع المخلصين لهذا الوطن من اجل التوصل الى إتفاق الحادي عشر من آذار التاريخي الذي ارسى قواعد واسس التفاهم والعلاقات الوطيدة بين الشعبنا العراقي بعربه وأكراده وأقلياته المتأخية وبين حزبينا المتحالفين على اساس البيان المذكور.

وقد عشنا وإياكم اللحظات التاريخية التي كان لها الأثر الكبير على مستقبل وطننا العراقي المشترك وتقديرا منا لعمق المسؤولية الملقاة على عاتقنا جميعا في المحافظة على حقوق ومصالح وحرقات شعبنا العراقي باسره ولحرصنا الشديد على بقاء وإستمرار التعاون الأخوي الوثيق بيننا ارى من الواجب بيان وجهة نظرنا في المسيرة التي قطعناها في العام المنصرم وتتمين الجوانب الأيجابية فيها والإشارة الى الجوانب السلبية التي شابت العلاقات خلالها ايضا ز

اننا ولاشك نقدر كل التقدير الأجزاء الهامة التي نفذت من البيان وهي كثيرة (والحق يُقال) غيران بعض القضايا الأساسية الأخرى لازالت تنتظر المعالجة والحل وقد أضطررنا الى تقديم هذه المذكرة الى سيادتكم بعد ان تعذر علينا إيجاد الحلول لها خلال المداولات التي جرت بين ممثلينا في لجنة السلام وفي اللقاءات الحزبية وأثناء الزيارات التي قام بها الأخوان المسؤولون والمداولات التي جرت بيني وبينهم في منطقة كلاله واننا نرجو ان تتكلم مساعينا المشتركة بالنجاح من اجل تذليل الصعوبات التي تكتنف علاقاتنا في النقاط التالية :

١- الإحصاء: لقد تم الإتفاق كما هو معلوم على إجراء التعداد السكاني العام لكي يتضح واقع الشعب وإنتماؤه القومية من خلال ذلك، وقد إتزمنا بالأقتراح الذي ورد من سيادتكم في حينه والذي قضى بتأجيل الإحصاء الى فصل الربيع من هذا العام على ان يفترن التأجيل غدارات مشتركة في مناطق المختلف عليها على كون غالبيتها كردية، أو غير كردية مثل كركوك وخانقين وسنجار والشيخان وغيرها من المناطق لتعكس هذه الإدارات الواقع السكاني فيها إلا ان ذلك لم ينفذ وإستمر السير على إدارتها من جانب واحد والعمل بالتدرج على ابعاد المواطنين الأكراد عن الأسهم في ادارتها بشكل يوحي للمراقب المنصف ان هناك خطة مرسومة لذلك وكذلك بذلت محاولات لإسكان بعض العوائل والعشائر العربية في هذه المناطق الأمر الذي يفسر لدى بعضهم بانها تهدف الى تقليل نسبة الأكراد في هذه المناطق.

ان هذا الواقع الذي لا يدعوا للأرتياح قد تسبب في خلق اجواء غير طبيعية في تلك المناطق والأحداث والمؤسفة التي تكرر وقوعها في سنجار خير شاهد على ذلك وقد جرى بالإضافة الى ذلك إستحداث بعض الوحدات الإدارية الجديدة خلال وبعد صدور البيان كما حدث في كلار والقوش بقصد إضفاء طابع غير كردي على هذه المناطق خلافا للواقع وللحقائق التاريخية والجغرافية عن كردستان العراق. ويكاد معظم المشاكل التي تحدث بين الحين والآخر تعود في اساسها الى هذه السياسة ان مقتضيات توطيد اواصر الأخوة العربية الكردية والعمل على تجاوز الحساسيات والسلبيات في الوقت الحاضر التي عقدنا العزم حكومة وشعبا على تبديدها تستوجب تحديد موعد للأحصاء على ان يسبقه بصورة عاجلة إقامة الإدارة المشتركة في المنطقة الكردية خلال وبع صدور البيان آذار.

٢- المشاركة في مسؤولية الحكم.

سيدة الرئيس لقد تضمن بيان آذارنصا جاء فيه (ان مشاركة اخواننا الأكراد في الحكم وعدم التمييز بين الكرد وغيرهم في تقلد الوظائف العامة بما فيها المناصب الحساسة والهامة في الدولة كالوزارات وقيادات الجيش وغيرها. كانت وما زالت من الأمور الهامة التي تهدف حكومة الثورة الى تحقيقها فهي في الوقت الذي تقر فيه هذا المبدأ تؤكد ضرورة العمل من اجل تحقيقه بنسبة عادلة مع مراعاة مبدأ الكفاءة ونسبة السكان وما اصاب إخواننا الأكراد من حرمان في الماضي).

وكلنا يعلم ان الحكم يعني السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية ولتحقيق هذا البند لابد من تمثيل شعبنا الكردي بنسبته الحقيقية في إشغال المراكز الحساسة في أجهزة تلك السلطات، وقد أبدت أثناء المداولات والأعداد لبيان آذار بعض المعاذير المتعلقة بمجلسكم الموقر. وقد وافقنا على تلك المعاذير في حينه بناء على الوعود التي أعطيت لنا آنذاك حول مشاركتنا في تخطيط وتوجيه السياسة العامة للدولة على نطاقيين الداخلي والخارجي في سن القوانين عن طريق اللقاءات الحزبية التي عجزت عن توفير هذه الإمكانيات لنا اننا ندرك طبيعة النظام الرئاسي ودور الوزراء فيه وان لنا خمسة وزراء في الحكومة وهم مجرد مستشارين لسيادتكم لذلك فاننا نشعر بعدم مشاركتنا في الحكم بصورة فعلية وليس لنا رأي في التشريعات التي تسن في البلاد التي نكون جزءاً اساسيا ورئيسيا منها وعليه فأنا نجد ان الضرورة وطبيعة التكوين القومي لشعبنا العراقي ومقتضيات الوحدة الوطنية تستلزم إشتراكنا في مسؤولية الحكم بصورة واقعية وإيجاد صيغة ملائمة لذلك كما نرى من الأفضل إعطاء الصلاحيات القانونية المناسبة الى محافظي المناطق التي توجد فيها إدارات كردية حيث نلاحظ الآن تقليصا في بعض صلاحيات إخواننا من هذه الناحية.

٣- لجنة السلام: لقد تم الإتفاق على ان تتولى لجنة عليا مهمة الإشراف على تنفيذ البيان وقد جاء ذلك في البند الرابع عشر الذي نص على مايلي (إتخاذ الإجراءات اللازمة بعد إعلان البيان بالتشاور مع اللجنة العليا المشرفة على تنفيذه لتوحيد المحافظات والوحدات الإدارية التي تقطنها كثرة كردية ووفقا للأحصاءات الرسمية التي سوف تجري. وسوف تسعى الدولة لتطوير هذه الوحدة الإدارية وتعميق وتوسيع ممارسة الشعب لحقوقه ضمانا لتمتعه بالحكم الذاتي والى ان تتحقق هذه الوحدة الإدارية يجري تنسيق الشؤون الشؤون القومية الكردية عن طريق إجتماعات دورية تعقد بين اللجنة العليا ومحافظي المنطقة الشمالية)

وقد كان المفروض ان تكون هذه اللجنة الإدارية التي تنفذ البيان وقد خولت في حينه صلاحيات مجلس قيادة الثورة و إلا ان الملاحظ ان القرارات اللجنة بصورة عامة تصطدم بتعقيدات الروتين السائد في معظم دوائر الدولة في حين كان من الضروري ان تكون قراراتها ملزمة لكل الدوائر والجهات الرسمية وليس هذا فحسب بل ان قراراتها تتعرض للتجاهل في مناطق المختلف عليها وخاصة كركوك ونضرب لسيادتكم بعض الوقائع على سبيل المثال لا الحصر.

فقد قررت لجنة السلام تشكيل لجنة مختلطة في كركوك برئاسة السيد المحافظ واحد مدراء الشرطة وممثل عن حزبنا للنظر في مشاكل العمال الأكراد المفصولين الذين كانوا يعملون في شركات النفط في كركوك سابقا إلا ان اللجنة لم تجتمع لعدم وجود الرغبة لدى ممثلي الجانب الحكومي للمساهمة في عمل اللجنة كما سبق وقررت لجنة السلام تعيين عمال الكوكا كولا في كركوك من اهل المنطقة المذكورة وعدم جلبهم من بغداد إلا ان قرار اللجنة بدوره لم ينفذ. كما قررت لجنة السلام إعادة ثمانية أشخاص من منتسبي القوة الجوية نقلوا من كركوك الى بغداد من مقرر عملهم الأصلي في كركوك إلا ان الجهات المختصة ضربت بقرار اللجنة بعرض الحائط. كما قررت لجنة السلام تشكيل لجنة من ممثلي حزبنا للنظر في الصدام الذي وقع في منطقة داقوق قبل بضعة اشهر إلا ان جهات أخرى تولت التدخل في الأمر بمعزل عن ممثلينا ووضعت معالجات خاصة للموضوع تتسجم مع وجهة نظرنا فقط.

كما ان لجنة السلام قررت فسخ المجال امام سكان القرى المحروقة في كركوك لإقامة مساكن لهم داخل عقار قراهم وخارج المناطق المحرمة إلا ان الجهات المختصة منعت سكان تلك القرى من ممارسة حقهم المشروع في البناء كما اصدرت لجنة السلام عددة قرارات بتحويل محافظ اربيل إتخاذ إجراءات تطلبها الأمن في منطقة سبيلك ولكن لم تنفذ لعدم فسخ المجال للمحافظ وتدخل الجيش في الموضوع بالإضافة الى تقدم فإن جهاز لجنة السلام لا يضم احدا من ممثلينا لذلك فإن اسلوب العمل الدارج في اللجنة المذكورة يضعف من مساهمة ممثلينا في اعمالها على المستوى المطلوب.

لقد تم مؤخرا تحويل الأخ مرتضى الحديثي عضو مجلس قيادة الثورة ورئيس لجنة السلام صلاحيات جديدة وإننا في الوقت الذي نرحب فيه بهذا الإجراء الإيجابي

إلا أننا نعتقد ان هذه الصلاحيات الممنوحة إبتداءا ومن الأساس للجنة السلام ذاتها وفقا للبيان وانها جّمدت خلال العام المنصرم وقد جاءت الآن متأخرة ومقتصرة على شخص الأخ رئيس اللجنة لذا فأنا نجد من الأفضل منح الإختصاصات والصلاحيات المذكورة للجنة السلام ذاتها لكي يتاح لممثلينا ايضا فرصة إداء واجباتهم ودورهم على وجه الأكمل.

٤- الإعمار: سيادة الرئيس لا نجد انفسنا بحاجة الإستشهاد بنود الواردة في بيان آذار حول قضايا الإعمار في المنطقة الكردية، إلا ان ما نستطيع ان نؤكد بهذا الخصوص هو ان عمليات الإعمار كانت دون المستوى المطلوب بكثير كما ان مشاريع الخطة الخمسية التي لم تنصف فيها المنطقة الكردية بقيت على حالها دون تغيير وإن نسبة ما خصص لكردستان لا يتناسب مطلقا مع إحتياجاتها ولا مع نسبة نفوسها الى سكان العراق وإذا أضفنا الى ذلك بوادر سوء الموسم الزراعي في هذه السنة وزيادة حصة العراق من عائدات النفط فإن الحاجة الملحة تدعوا الى بذل المزيد من الرعاية والإهتمام بسكان المنطقة عن طريق توسيع حركة الإعمار فيها والعمل ايضا من اجل تقديم مواد الإغاثة الى المتضررين المعوزين كما تقضي بذلك بنود آذار.

سيادة الرئيس، بالإضافة الى المحاولات الكثيرة التي تبذل منذ إعلان البيان من قبل بعض الأجهزة الأمنية لغلق باب جميع المراكز الحساسة في الجيش بوجه إخواننا نرى من الضروري ايضا الإشارة الى ظهور بادرة مقلقة خلال الأيام الأخيرة وهي إقدام الجهات المختصة على نقل ضباط الصف الأكراد الى خارج المنطقة الكردية، إننا بطبيعة الحال لانرغب بالتدخل في شؤون القوات المسلحة إذا كانت إجراءاتها إعتيادية إلا ان الملاحظ ام عمليات النقل هذه تطبق بحق الأكراد فقط وفي الوقت الذي ترابط فيه وحداتهم العسكرية في المنطقة الكردية ذاتها، إننا نرجو من سيادتكم العمل على إقاف هذه الإجراءات عند حدها لأن من شأنها إثارة الشكوك والمخاوف لدى المنقولين ولدينا ايضا.

إننا ياسيادة الرئيس إذ نستقبل العام الثاني من عمر بيان آذار يحدونا بالأمل والثقة بالمستقبل وبقدرتنا جميعا على تخطي الصعاب وإيجاد العلاج للنقاط التي نوهنا بها في مذكرتنا هذه، ونعتقد ان بقاءها دون حل سوف يعكس مردودا سلبيا لدى الجماهير الكردية ويهيئ أمام الأعداء فرص مواصلة مساعيهم الخبيثة لتصديع السلم الوطني الذي نحرص جميعا ولاشك على بقائه وتعزيزه على الدوام. وإننا نتطلع الى إجراءاتكم السديدة بهذا الخصوص. تقبلوا في الختام وافر الاحترام والتقدير

المخلص
مصطفى البارزاني
١٩٧١/٣/١٧

ملحق رقم (١١)

جواب رئيس الجمهورية

السيد رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني الأخ مصطفى البارزاني المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

إستلمت مع الشكر رسالتكم المؤرخة في ١٧ / ٣ / ١٩٧١ والتي تضمنت كما عبّرتم فيها عن وجهة نظركم (في المسيرة التي قطعناها في العام المنصرم وتثمين الجوانب الإيجابية فيها والإشارة الى الجوانب السلبية التي شابته العلاقات خلالها) وبقدر ما سرّني والأخوة اعضاء مجلس قيادة الثورة اطلعنا على وجهة نظركم هذه، فقد راعنا عدم وضوح كثير من الحقائق الجليلة لديكم، مما يدعونا للأعتقاد بأن اخوانكم المسؤولين في حزبكم لم يحيطوكم علما بها.

لقد اشترتم في رسالتكم الى الجوانب التالية التي اعتبرتموها سلبية وهي :

١- تأجيل الإحصاء.

٢- التشريعات وإمتزاج رأي الحزب الديمقراطي الكردستاني.

٣- صلاحيات المحافظين.

٤- تنفيذ قرارات لجنة السلام.

٥- خطة التنمية الخمسية وإعمار الشمال.

٦- إجراءات نقل بعض افراد قوات المسلحة.

لكي نصل الى حقائق الأمور ومن ثم الى فهم مشترك لها يساعدنا على العمل معا بكل إيجابية لتطبيق ما تبقى من بيان ١١ آذار نسا وروحا لكم الأمور التالية :

١- في موضوع الإحصاء سبق وان إستمزجنا رأيكم ورأي كافة الأخوة في لجنة السلام حول رغبتنا في تأجيل الإحصاء لأسباب أوضاعها في حينه وإقتنعتم بوجهاتنا كما إستمزجنا رأي كثير من المسؤولين في حزبنا المتحالفين وفي الحكومة بأن الأمور التي قد تسبب نكسة او تؤدي الى ظهور أجواء غير إيجابية يجب تأجيلها بغية تذليل الصعاب التي قد تعترض ذلك وبغية تحقيق تقدم اكبر في المجالات الكثيرة الأخرى. ولم يكن من بين المبررات تأجيل الإحصاء إيجاد إدارة مشتركة في كركوك والمناطق الأخرى التي أشترتم إليها كما ورد في رسالتكم وكما لا يخفى عليكم ان من الصعب جدا الأخذ سلفا بمبدأ الإدارة المشتركة في المنطقة ما قبل ظهور نتيجة الإحصاء فيها، وهذا علاوة على اننا في دولة واحدة وهي العراق وان المناطق المختلف عليها هي من وجهة نظرنا عربية حتى يثبت الإحصاء بأن أكثريتها ليست من العرب والتركمان كما هو الحال بالنسبة لكركوك.

وإذا كان موضوع الإحصاء حيوي لكم لعلاقته ببيان ١١ آذار فغنه بالنسبة لنا اكثر حيوية لسباب كثيرة أخرى تتعلق بخطة التنمية القومية وأن تأجيل الإحصاء لايعني إلغاؤه ونحن على إستعداد للبحث في لجنة السلام من اجل تحديد موعد له. وفيما يتعلق بالأنفتاح الإداري فقد لمسنا ان الشكوك ساورتكم حول بعض التشكيلات الإدارية ومستنديين في ذلك الى إعتراض على تشكيل قضائي كلار وكفري وأقوش والذي ذكرتم انه جرى بعد صدور بيان ١١/ آذار في حين ان الحقائق تشير الى

عكس ما ذهبتم عليه تمثما. وتأكيدا لهذه الحقائق ان ثورة ١٧ تموز قد إتجهت منذ قيامها الى إحداث إنفناح إداري على المواطنين لتخفيف من وطأة الروتين وتسهيل المراجعات. وكان ذلك ضمن خطة شملت العراق من اقصى جنوبه الى أقصى شماله، وقد جرى إستحداث النواحي والأقضية حسبما هو موضح في القوائم المرفقة قبل صدور بيان ١١ آذار ١٩٧٠ وكذلك الحال بالنسبة لإستحداث محافظاتى المثنى ودهوك ايضا ان الضرورات الإدارية وتزايد السكان والحاجة الماسة لتطبيق النظريات الإدارية العلمية الحديثة هي التي إستوجبت ذلك. ومع هذا فإن الموضوع قابل للنقاش والفحص ضمن إطار واقع العراق والنظريات العلمية الإدارية الحديثة.

٢- فيما يتعلق بالتشريع فلا يخفى عليكم اننا درجنا على إستمزاج رأي حزبكم في التشريعات المهمة التي تصدر وقد جرى ذلك بطريقة أو باخرى. كما أخذنا بمبدأ إستمزاج رأي الجماهير أحيانا في القضايا التي تمس حياتها كما جرى في تشريع قانون الإصلاح الزراعي. وإذا حصل شذوذ عن ذلك في الماضي فقد حصل من غير قصد كما تعلمون الأمر الذي كان يجب عدم إدراجه في قائمة السلبيات والإكتفاء بطرحه كمؤشر للمسيرة المشتركة في عامها الثاني. هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن ههنا منصرف لإيجاد المجلس الوطني الذي يشكل احد اهم اركان السلطة التشريعية في البلاد والذي نأمل ان نجد التعاون اللازم والتجاوب الكافي من اجل اخراجه الى حيز الوجود في اسرع وقت ممكن.

٣- وعن الصلاحيات المحافظين، فإن قانون المحافظات قد حدد ووضع تلك الصلاحيات لاندرى مهو المقصود بتلك الإشارة الواردة في رسالتكم حول سحب صلاحيات بعض المحافظين إذ لم يجر أي تحديد ذي اهمية لصلاحيات المحافظين، بل لم يجر إطلاقا اي تحديد لصلاحيات المحافظين في الشمال دون بقية المحافظات.

٤- وفيما يتعلق بتنفيذ قرارات لجنة السلام فليس هناك من هو اكثر إهتماما منا في هذا المجال وإذا كان لايد ان نأتي على ذكر القرارات التي تعثرت في السياق إستعراضنا لأعمال اللجنة فمن الواجب تبيان اسباب ذلك التعثر وذكر الجهة التي تتحمل أكثر من غيرها مسؤوليته. كما ينبغي تعداد الكثير من القرارات التي إتخذتها اللجنة والتي أصبحت جزء لايتجزأ من واقع حال أخواننا الأكراد. وإذا حصل ان تعثرت بعض قرارات لجنة السلام فيجب ان يُشار الى عدم إعادة محدود من العمال على انه عمل سلبي بقدر ما يجب ان يشار الى الأمور التي تخلّ بالسلام في الشمال خطف وإعتقال وإغتيال للمواطنين وعدم تجميع افراد البيشمركة وإستمرارهم في التواجد وإستخدام السلاح بوجه الإجراءات الإدارية في نواحي واقضية عديدة في الشمال.

ومع ذلك فقد اوعزنا الى كافة الدوائر الدولة لتنفيذ قرارات لجنة السلام، وندرجوا ان تجد هذه اللجنة كل معونة من جميع الأطراف و ان لجنة السلام قد كلفت بموجب بيان ١١ آذار للأشراف على تنفيذ البيان وحرصا منا على ذلك، فقد حولنا السيد رئيس اللجنة صلاحيات مجلس قيادة الثورة لهذا الغرض. ان القرارات اللجنة اصبحت واجبة التنفيذ من خلال الصلاحيات التي منحت لرئيسها والتي يتعذر

دستوريا وقانونيا منحها لغيره تجنباً للملابسات التي قد تنشأ عن الاختلاف داخل اللجنة.

٥- فيما يتعلق بخطة التنمية ذكرتم ان الشمال لم يشمل خلال الخطة الخمسية بسبب ظروف الشمال بما يجب ان يشمل به، وأود في هذا المجال ان اشير الى الظروف المالية الصعبة التي كانت تمر بها البلاد ومع ذلك فإن نظرة فاحصة لمجالات التنمية التي خصصناها للشمال والتي ادرجها في القائمة المرفقة توضح لكم انم يبلغ (٣٦٠) مليون دينار للشمال شئى واسع وكبير للشمال. هذا علاوة على رصد مبلغ (٤) ملايين دينار خصصت للأنتعاش الفوري ومبالغ أخرى ننوي تخصيصها في المنهج الإستثماري للسنة القادمة وتعديل الخطة الخمسية للسنوات القادمة.

ويمكن التأكد من ذلك من خلال التثمين والتقييم العالي التي قوبلت بها الخطوات الكبيرة التي خطتها الحكومة في هذا المجال في كافة أنحاء العراق من قبل المواطنين عربا وكردا. كما أكد بأنه لم يجر أي رد لمطلب تقدمت به وزارة معينة في هذا المجال، وخصوصا طلبات وزارة شؤون الشمال ووزارات التنمية الأخرى.

٦- وفيما يتعلق بنقل افراد القوات المسلحة حسب خطط السوق او نقل الزائدين عن الحاجة فأود ان اوضح لسيادتكم ما يلي :

أ- ان القوات المسلحة هي قوات للعراق وليست لأقليم او محافظة.
ب- ان خطة السوق قد لاحظت ضرورة وجود التمازج القومي للمواطنين وانه لمن الخطورة البالغة ان تكون هناك نظرة ضيقة متطرفة تؤدي الى وجود وحدات عسكرية عربية وأخرى كردية في وطن واحد. ونصارحكم أننا لم نجد أي سبب معقول للأعتراض على نقل بعض الجنود من الأكراد للدفاع عن جنوب العراق في الوقت الذي يتواجد فيه إخوانهم للدفاع عن الوسط والشمال، ومع ذلك فقد اجرينا تحقيقا دقيقا حول الموضوع ولم يثبت وجود أي تقصير او قصد يسئ الى الوطن والتحالف وأمن وسلامة الوطن ربما جرى نقل بعض ضباط الصف من العسكريين الأكراد اسوة بما جرى للآخرين من ضباط الصف العسكريين من العرب بقصد إمتصاص الزيادة الكبيرة في القوات المسلحة وإستخدامهم في مجالات أخرى بدلا من إحالتهم على التقاعد، لكي نوازن بين ضرورات العمالة والإستخدام بين أخطار البطالة ليس إلا.

ايها الأخ:

على الرغم من ان بيان ١١ آذار جاء إنتصارا ساحقا للقوميتين المتآخيتين العربية والكردية فما زالت هناك جيوب وأشخاص كثيرون ساءهم جدا النتائج الهائلة المباركة التي تمخض عنها بيان ١١ آذار، وهؤلاء هم فصائل الردة والعمالة والرجعية والإنتفاع، وحرصامنا على تبيان الأمور بكل صراحة وبروح غاية في الإيجابية بغية خلق مناخ ورؤيا جيدة امامكم اوضح لكم كثيرا من الأمور التي تعرقل كثيرا من تطبيق بيان ١١ آذار وتخلق حواجز عالية مازلنا نتخطاها من جانب واحد بينما تقضي سلامة المسيرة بأن نتعاون لإزالتها وهي :

١- ان العقلية السائدة لدى البعض من اخواننا الأكراد في بعض المؤسسات الرسمية وشبه الرسمية والحزبية والإعلامية تتصور ان على حزبكم ان يتقدم بمطالب وان على الحاكم تنفيذها ويطبقتها والخطورة في ذلك هي اننا نخشى ان تسود تلك العقلية النفايية لدى هذا البعض وتدفعهم نحو الحصول على مكاسب ضمن إطار يقلبوا موازين التآخي والترابط ووشائج الوحدة الوطنية مما يؤدي الى ضرر بليغ في تفكير وسلوك ونفسية المواطن العربي في العراق الواحد.

٢- ان الصمت البليغ من لدن حزبكم عن إجهادات وممارسات تعتبر خيانية وجارحة للشعور الوطن العربي بصورة عامة والعراقي بصورة خاصة امر يثير الإستغراب وهنا اود ان أشير الى تشكيل جمعية الصداقة الكردية - الأمريكية او الأشادة بذلك في وقت تعاني فيه الأمتين العربية والإسلامية اشد المحن من السياسة الأمريكية الإستعمارية.

٣- ان الإخلال الخطير بموازين الوطنية وإنعدام النظرة الموحدة لسلامة الوطن من قبل البعض في حزبكم تهدد دسلامة العراق بأبشع الكوارث. وهنا أشير الى الموقف النضالي الذي يخوضه عرب العراق وحزبهم حزب البعث العربي الإشتراكي من سلوك إيراني تجاه العراق وحاوله حكام إيران إذلال العراق وتهديد أمنه وسلامته والإعتداء على حدوده بينما تسكتون ويسكت حزبكم الذي يفترض ان يجد وسطا هائلا للعمل داخل الأكثرية الكردية المتولدة في إيران ويسكت هذا الحزب ووسائل إعلامه عن ذلك وكأن ان العراق فيظل بيان ١١ آذار قد اصبح مقسما الى عرب يدافعون عن العراق وأكراد يتحالفون مع اعدائه، تلك ولاشك مأساة يجب ان تنتهي بأسرع وقت.

٤- ان إفشال مخططات الإستعمار لايمكن ان يتم بنضال العرب فقط بمعزل عن نضال الأكراد ان مقلب القط في ذلك حكام إيران والأحلاف التي تلفها فهل صحيح ان الحزب الديمقراطي يخوض نضالا في هذا الإتجاه ؟

ان الأمور الأربعة اعلاه التي اشرت إليها اكبر بكثير من جميع النقاط السلبية التي ذكرتموها. ففضية حرية الشعوب والنضال ضد الإستعمار والقيم العالية في الدفاع عن الوطن والذب عن الحرية والدفاع عن الحدود والشرف وكرامة العراقيين لا يمكن ان تعادل ما تشيرون إليه من سلبيات ربما حدثت بسبب اخطاء غير متمدة.

ايها الأخ البارزاني

ولكي اضع بعض الأمور التي نعاني منها أشد أنواع العذاب ولكننا نصبر على أمل أنها مما لا يمكن تذليله مع احساسنا بخطورة الدور الذي تلعبه الجيوب غير الواعية او المنتفعة او العملية في الحركة الكردية والتي يهملها خلق الأجواء السلبية والتي تقع عليكم بالدرجة الأولى مسؤولية تطهيرها. اذكر لكم فيما يلي بقصد ان نعمل متعاونيين من اجل تجاوزها بروح نضالية اخوية صادقة نابعة من روح بيان ١١ آذار وهي :

١- إستمرار الإعتداءات من من قبل افراد حزبكم في المنطقة الشمالية منذ صدور بيان ١١ آذار حتى الآن.

٢- تجزئة الحدود حدود العراق مع إيران قسم مغلق يقف فيه الجنود والمواطنون العرب بشرف وشهامة للدفاع عن وطنهم وقسم مفتوح للجواسيس والتجار الإيرانيين وهو القسم الكردي من العراق.

٣- منع السلطة مع الأسف الشديد من التواجد في طريق قرب من إيران الى العراق بل وحجب حتى اساليب الرقابة الإدارية والكمركية ولسنا بذلك في حاجة الى الإسهاب في تبيان السبل والمسالك والطرق المفتوحة مع حلبجة - نوسود وبينجوين - مريوان وجوارته - بانه وقلعة دزة - سردشت وحاج عمران - مهباد.

٤- توسيع الصلات مع الرجعية وتشكيل جهاز خاص يرتبط بمسؤول بارز في الحركة الكردية تتطوي تحت تنظيمه هذا عناصر مشبوهة عربية وكردية.

٥- لقد قمنا بتسريح الفرسان فحاولتم وعملتم جهدكم على كسب الفرسان لتخلقوا قوة منهم لا موجب لها.

٦- لقد نزعنا سلاح جماعة الأخ الطالباني فعملتم بشتى السبل على ضمه الى صفوفكم متناسين اوصافكم له ولجماعته (جوش ١٩٦٦) ولا نعترض على ذلك.

٧- غلقنا جريدة النور التي كانت تعبر عن المحنة الوطنية في العراق وسمحنا بإصدار جريدة التآخي التي لم تعمل ابدا من اجل التآخي العربي الكردي بقدر ما أصبحت بوقا ومنبرا غير حر لقوى إندثرت. ان جريدة التآخي في سلوكها الحالي تمثل قمة التناقض بين الحزبين المتحالفين فهي وإن كانت واجهة للتحالف ولكنها لم تشعر بمسؤولية الكلمة منذ صدورها حتى الآن.

٨- لاحظنا مع مزيد من الأسف ان الكردي في نظر حزبكم هو الذي لا تربطه علاقة مع حزب البعث او الحكم الحالي اين نسير.

٩- ان الكردي الذي يطرح الأمر بموضوعية وتتفتح اذهانه عن افكار اخوية تربط الشعبين بروابط حياتية وعضوية يعتبر خائنا وعميلا ويكون مصيره الإغتيال او التشرد والعذاب الأمر الذي لا يفركم عليه عدل او منطلق او دين.

١٠- إتفقنا في بيان ١١ آذار على التسامح وتجاوز الأحقاد وفسح المجال للمواطنين للعودة الى الحياة الحرة الكريمة وإذا بسياسة تصفية الخصوم وتشريدهم هي السياسة المتبعة من قبل بعض أجنحتكم مع الأسف في الشمال.

١١- لم نذكر شيئاً عن المدافع والأسلحة الثقيلة المتواجدة لديكم قبل بيان ١١ آذار وبعده مع ان بيان ١١ آذار وروحه تستوجب ولو من جانب اللياقة وضع حد لذلك إلا اننا نرى مقابل ذلك امتعاضاً من إمتصاص الزيادة عن الملاك الموجودة في ضباط الصف العسكريين في الوحدات العسكرية التي يفترض أن لا يتدخل في شؤونها احد.

١٢- نتحدث عن التنمية وبناء عراق حديث وإذا بالشمال يغرق بأنواع لا حصر لها من المصنوعات الإيرانية والإسرائيلية ونحن على ذلك صابرون على امل ان لا يلد لهذا الأمر من نهاية.

١٣- نتحدث عن السلام والحب والإخاء وتضميد الجراح وتأخي الشعبين الكردي والعربي وإذا بنا مع كل الأسف نعلم تماماً بوجود جهاز منظم بقصد الإغتيالات يمتد نشاطه عند الحاجة الى كافة أنحاء العراق ويتناول اعضاء حزبنا الذي خلق بيان ١١ آذار وأحب الأكراد والشعب الكردي وآمن بالتأخي والحياة الحرة الكريمة للعراقيين.

١٤- إتفقنا على ان يبقى البيشمركة (٦) آلاف فقط بعد مرور ٦ اشهر على البيان وإذا بنا لحد الآن ندفع رواتب على حساب الفقراء والتنمية وإذا نتلقى وأنتم تقارير يومية عن حوادث مثيرة تحل بالأمن والاستقرار علاوة على ان هؤلاء الأشخاص لم يجر تجميعهم في الأماكن التي يفترض ان يتجمعوا فيها للدفاع عن الحدود كونهم حرس حدود. ومع ذلك لم تجدوا من جانبنا إلا المماثلة بذلك بروح ملؤها الصبر والتقدير لأهمية الصعاب التي نعانيها وتعانونها انتم ايضا. هذا ما وددت ان اشرحه لكم لكي اعطيكم إنطباعاً عن السلبيات الكثيرة المعتمدة كما ارى ومع ذلك لم يصدر منا توجيه حزبي ولاحكومي كما تفعلون حول مفهوم الإستقلال الذاتي والأمور المتعلقة به.

وارجو ان أكون قد أوضحت مقصدي وأبلغت ما أرى والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته مع الإحترام والتقدير

المخلص

أحمد حسن البكر

بغداد في // ١٩٧١

التاريخ غير مثبت بالأصل

February 22, 1975

My Dear General:

I was most pleased to receive your message of January 22, 1975. I want you to know of our admiration for you and your people and for the valiant effort you are making. The difficulties you have faced are formidable. I very much appreciated reading your assessment of the military and political situation. You can be assured that your messages receive the most serious attention at the highest levels of the United States Government because of the importance we attach to them.

If you would like to send a trusted emissary to Washington to give the U.S. Government further information about the situation, we would be honored and pleased to receive him. I am convinced that secrecy has been of paramount importance in maintaining our ability to do what we have done; it is only for this reason--plus our concern for your personal safety--that I hesitate to suggest a personal meeting here with you. I look forward to hearing from you.

Please accept my sincerest good wishes and high esteem.

H.K.

(رسالة هنري كيسنجر الى البارزاني)

February 22 1975
My Dear General :

I was most pleased to receive your message of January 22, 1975. I want you to know of our admiration for you and your people and for the valiant effort you are making. The difficulties you have faced are formidable. I very much appreciated reading your assessment of the military and political situation. You can be assured that your messages receive the most serious attention at the highest levels of the United States Government because of the importance we attach to them.

If you would like to send a trusted emissary to Washington to give the U. S. Government further information about the situation we would be honored and pleased to receive him. I am convinced that secrecy has been of paramount importance in maintaining our ability to do what we have done; it is only for this reason – plus our concern for your personal safety—that I hesitate to suggest a personal meeting here with you. I look forward to hearing from you.

Please accept my sincerest good wishes and high esteem.

ترجمة الرسالة عزيزي الجنرال

سررت كثيرا بتسلم رسالتكم المؤرخة في ١٩٧٥/١/٢٢ وأود التعبير عن تقديرنا لكم ولشعبكم ولبطولاتكم. ان المشاكل التي تواجهكم عظيمة حقا. وأعبر عن تقديري لتحليلاتكم العسكرية والسياسية التي جاءت في رسالتكم اود ان تكونوا على يقين بأن رسالتكم كانت موضع إهتمام كبير على اعلى مستويات حكومة الولايات المتحدة الأمريكية نظرا للاهتمام الكبير الذي يلقاه هذا الموضوع عندنا. إن رغبتم في إرسال شخص موثوق الى واشنطن لتزويد حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بالمزيد من المعلومات حول الوضع فسيسرنا ويشرفنا ان نستقبله هنا وانا واثق من ان الكتمان والسرية في الموضوع عامل على جانب كبير من الأهمية في إنجاز ما أنجزناه لحد الآن. ان هذه السرية الى جانب حرصنا على سلامتكم الشخصية هي السبب الذي جعلني اتردد في إقتراح لقاء شخصي معكم هنا. سأكون بانتظار جواب منكم.

هذا وتقبلوا أخلص تمنياتي
واحترامي
هنري كيسنجر
١٩٧٥/٢/٢٢

ملحق رقم (١٣)
ترجمة رسالة بريجنيف التي سلمتها السفارة السوفيتية الى الوفد الكردي
في أواسط آذار ١٩٧٠

ايها الصديق العزيز مصطفى البارزاني

عرفنا بأرتياح عميق عن توقيع الإتفاق على حل المشكلة الكردية حلا سلميا. نتقدم إليكم بأخلص التهاني بمناسبة الكسب الهام الذي يضع حدا للحرب الطويلة بين الإخوان ويؤدي الى توطيد الوحدة الوطنية والصادقة بين قوميات العراق. نؤمن أن إقرار السلام والاطمئنان في العراق يجيز التمتع بالحقوق الديمقراطية الوطنية في إطار الجمهورية العراقية ويفتح الآفاق الملائمة لعمل بناء سلمي للأكراد والعرب ورفاهيتهم لاشك ان الإتفاق على حل المشكلة الكردية ينزل ضربة قاصمة بالاستعمار والرجعية الساعية الى دق الأسفين بين الشعبين الشقيقين. ونعبر عن املنا أنه عندما أظهرتم روحا وطنية واعية للمسؤولية الوطنية من خلال المباحثات مع الحكومة فأنكم لابد ستساعدون في المستقبل على توسيع التعاون بين جميع القوى الديمقراطية المعادية للاستعمار في الجمهورية العراقية من اجل تطويرها المستمر بطرق الإستقلال الوطني والديمقراطية والتقدم الإجتماعي.

السكرتير العام للجنة المركزية
للحزب الشيوعي السوفيتي
ليونيد بريجنيف

ملحق رقم (١٤)
رسالة البارزاني الى الكسي كوسكين
رئيس وزراء الإتحاد السوفيتي

الرفيق العزيز الكسي كوسكين المحترم
رئيس مجلس الوزراء في إتحاد جمهوريات السوفيتية الإشتراكية
تحية حارة

من دواعي السرور أن أعتنم فرصة زيارتكم الكريمة الى بلادنا العراق لأرحب بكم اجمل ترحيب وأرجوا لكم إقامة طيبة وممتعة في ربوعه وأن تساهم مساهمة فعالة في تطوير علاقات التضامن والصدقة بين حكومتكم الموقرة وحكومة الجمهورية العراقية وبين شعوب الأتحاد السوفيتي العظيمة وبين شعبنا العراقي بعريه وأكراده وأقلياته المتأخية وكنتُ اتمنى كثيرا ان يكون لي شرف إستقبالكم في بغداد إلا ان الظروف السياسية غير ملائمة قد حالت بيني وبين تحقيق هذه الأمنية.

ايها الرفيق العزيز. . . ارى لزاما علىّ ان انتهز مناسبة زيارتكم للعراق لأحيطكم علما بالجوانب المختلفة للعلاقات السائدة بين حزبنا وبين شعبنا الكردي من جهة وبين حزب البعث العربي الإشتراكي والحكومة العراقية من جهة أخرى لأنني على ثقة تامة بأنّ هذا الموضوع سيكون إحدى النقاط التي سيجري بحثها خلال المداولات الجارية بين الوفدين العراقي والسوفيتي في بغداد وللأهمية الخاصة التي تحتلها هذه المسألة الحيوية في هذه الظروف التي تشتد فيها مساعي أوساط واسعة من القوى المختلفة في الداخل والخارج لتأزيم الأوضاع في العراق والعمل من خلال ذلك لإسقاط الحكم القائم في بغداد ولا بد انكم على إطلاع كامل بحجم وقوة هذه الأوساط وهي كثيرة دون ادنى شك وإنني أترك معالجة هذه المسألة الى حكمتكم والى بُعد نظر السياسة السوفيتية الرشيدة وعطفها الدائم على الحركات التحررية للشعوب المظلومة ومنها الشعب الكردي وحرصها على إستدباب الأمن والأستقرار في العراق وضمّان مساعدته وتقدمه وتطوير علاقاته الطيبة مع الإتحاد السوفيتي ومنتطلع الى ان يكون لنا شرف المساهمة بقدر ما تسمح به ظروفنا وإمكانياتنا للعمل في هذا الأتجاه الذي ينسجم مع إرادة ورغبي شعبنا الكردي الذي يكن أعظم الإحترام والتقدير للشعب والحكومة السوفيتية.

ايها الرفيق المحترم

لا يخفى عليكم ان إتفاقية الحادي عشر من آذار التاريخي لعام ١٩٧٠ كانت حدثا بارزا ونقطة مضيئة في تاريخ العراق السياسي وتعزيز وحدة شعبه الوطنية ودعم الأخوة العربية الكردية وتوحيد نضالهم المشترك من اجل الحرية والديمقراطية والتقدم الإجتماعي وقد عملنا بجد وإخلاص بعد التاريخ المذكور من اجل هدفين أساسيين الأول تنفيذ الإتفاقية المذكورة بما تتضمنه من إلتزامات متقابلة والثاني بذل أقصى ما لدينا من جهود من اجل تكوين الجبهة الوطنية التقدمية وتحقيق الأهداف العامة لشعبنا العراقي من خلال ذلك.

وتجدون طيا ملحقا يتضمن إستعراضا شاملا لإتفاقية آذار وما تم وما لم يتم تنفيذه من بنود ويلاحظ المرء المنصف من هذا الإستعراض ان بعض بنود الإتفاقية نُفذ فعلا أما الجانب الأهم والذي هو من صميم الحقوق القومية المشروعة لشعبنا الكردي فلا زال ينتظر التنفيذ ولا بد من الإشارة بهذه المناسبة الى ان الأجهزة الحكومية المختلفة قامت خلال العامين الماضيين بأعمال خطيرة كان من شأنها زعزعة الثقة بين الجانبين وصلت الى حدّ هدم جميع جسور الثقة وحلت محل ذلك الشكوك والريبة لدى الطرفين فبالإضافة الى سياسة التعريب والتبعيث وعمليات شراء الذمم ذوي النفوس الضعيفة في المناطق الكردية وخاصة في المناطق المختلطة التي تسكنها اكثر من قومية واحدة فان السلطات الحكومية المسؤولة لم تتخذ التدابير القانونية اللازمة للكثير من الحوادث التجاوز والعدوان التي تعرضنا لها مرات عديدة وفي مناطق مختلفة من كردستان منها حادث إطلاق النار على مقر حزبنا في الموصل بعد اسبوعين فقط من إعلان إتفاقية آذار وكذلك بالنسبة للهجوم المدبر الذي وقع في بغداد اواخر ١٩٧٠ على سيارة إدريس البارزاني وجرح فيه عدد من مسؤولي حزبنا كما قامت الحكومة في تموز عام ١٩٧١ بتنظيم هجوم مسلح على منطقة بارزان شارك فيه الجيش تعززه المدفعية والطائرات بقصد خلق المشاكل والفتن في المنطقة المذكورة ولدى الحزب ادلة كافية تؤكد ان بعض اجهزة الدولة هي التي هي التي نظمت المحاولة الفاشلة لإغتيال شخصيا في ٢٩ ايلول من العام المنصرم كما قامت السلطات الحكومية بحملات التسفير الجماعي الظالمة ضد عشرات الألوف من ابناء شعبنا الكردي قبل بضعة اشهر في مناطق العراق الوسطى والجنوبية خلافا للضوابط التي تم الإتفاق عليها مع القيادة القطرية لحزب البعث العربي الإشتراكي في حينه وأعقب ذلك شنّ حملة واسعة النطاق من مديرية الإستخبارات العسكرية ضد منتسبي القوات المسلحة الكردية وأعضاء حزبنا منهم بصورة خاصة وكان آخر هذه الإجراءات المخيبة للأمال إقدام بعض العناصر التابعة للسلطة وحزب البعث على إغتيال عدد من منتسبي حزبنا في المناطق مختلفة من البلاد ولم تقتصر عمليات الإغتيال والقتل على منتسبي حزبنا فقط كما هو معلوم لديكم جيدا. إذ تسود البلاد حالة شاذة من الإرهاب وفقدان الحريات الديمقراطية وقد تعرّض للأغتيال والقتل من جراء ذلك كما لا يخفى عليكم ومنذ اكثر من عامين المئات من الشيوعيين والتقدميين ومنتسبي الأحزاب الوطنية المختلفة وكان ذلك احد نقاط الإختلاف الأساسية بيننا وبينهم.

أما بالنسبة لقانون الإصلاح الزراعي فإن تنفيذه يتعثر في كردستان وتهدف الحكومة وراء ذلك الى إعفاء بعض الإقطاعيين من التزامات القانون المذكور لقاء موافقتهم على العمل ضدنا في المنطقة الكردية.

لقد خلقت هذه الإجراءات الملتوية ردود فعل عنيفة لدى الجماهير الكردية ولدى أبناء شعبنا العراقي بصورة عامة وبدافع من حرصنا الشديد على الأمن والأستقرار في ربوع البلاد فقد بذلنا محاولات عديدة مع السلطة وحزب البعث العربي الإشتراكي سواء عن طريق الحوار المباشر أو الصحافة أو تبادل المذكرات من أجل وضع حد لهذه الأعمال المثيرة إلا ان جهودنا في هذا المضمار ذهبت أدراج الرياح وكنا بإستمرار نرّود سفارة اتحاد الجمهوريات السوفيتية الإشتراكية في بغداد بالتفاصيل المتعلقة بهذا الموضوع كما اوضحنا هذه الحقائق الى الرفيق رومانسيف الذي زار مؤخرا وسلمناه نسخا من جميع المذكرات والمداولات التي جرت بيننا وبين الحكومة وحزب البعث العربي الإشتراكي بهذا الصدد وتجدون كذلك نسخا إضافية منها للأطلاع.

غنا نرى من الضروري ان نحيطكم علما بأننا نشعر بالكثير من المرارة والألم وفقدان الثقة والأمل من جراء إستمرار السلطة علة ممارسة سياستها الإستفزازية كما نشعر بالحراجة والتوجس من ردود فعلها لدى أبناء شعبنا الكردي ونخشى ان تفلت الأمور من أيدينا ويصعب تدارك الأمر من قبلكم ايضا بعد فوات الأوان. غذا استمرت الحالة على هذا المنوال لأن من شأنها خلق الأجواء اللازمة للمندسين والعملاء لإفتعال الأحداث المثيرة ووضع البلاد على حافة اقتتال الأخوة من جديد مع ما سيجره ذلك من كوارث ومضاعفات خطيرة ووخيمة على مستقبل العراق وسيكون لها بالتأكد تأثيرها السلبي على مجمل الأوضاع في المنطقة.

إننا مع جميع ما تقدم وحرصا منا على عدم التفريط بالمصالح الأساسية لشعبنا العراقي بعربه وأكراهه نتطلع الى ان تعيد الحكومة العراقية وحزب البعث النظر في مجمل سياساتها تجاه القضية الكردية ونام لان تبادروا الى ممارسة أقصى درجات الضغط الممكنة من أجل تحقيق إنعطاف جذري في سياسة الحكومة العراقية بهذا الشأن لكي نسير قُدمنا الى الأمام بالتعاون الصادق المخلص بين حزبنا وحزب البعث العربي الأشتراكي والحزب الشيوعي العراقي والأحزاب الوطنية التقدمية الأخرى في طريق تنفيذ البنود المتبقية من إتفاقية أذار وتحقيق الأهداف العامة لنضال شعبنا العراقي بأسره في بناء سلم وطنيّ وطيد وتحقيق ما يصبو إليه من تقدم وإزدهار وتكوين الجبهة الوطنية والتقدمية.

ولعل من المناسب ان نشير في الختام الى ان شعبنا الكردي يشعر بالسعادة والبهجة اذا كان بمقدوركم تشريف ارضه كردستان في زيارتكم هذه. وتفضلوا في الختام بقبول فائق الإحترام والتقدير.

المخلص مصطفى البارزاني
رئيس الحزب الديمقراطي
الكردستاني
١٩٧٢/٤/٨

الملحق رقم (١٥)
رسالة فرانس جوزيف شتراوس رئيس حزب الإتحاد الإشتراكي
المسيحي عضو مجلس النواب الألماني
جوابا على رسالة للبارزاني التي بعثها له.

Dr. h.c. Franz Josef Strauß
Landesvorsitzender der CSU
Mitglied des Deutschen Bundestages

August 6, 1974

Dear General Barzani,

Thank you very much for your kind letter of July 2nd having been submitted by your representatives Mr. Rahman and Mr. Dizayee when we met during the Christian Social Union's Party Conference in Munich. We have used this opportunity to discuss all problems affecting your people's interests. Being certain that your representatives have already reported to you the details of our exchange of thoughts serving the endeavour to solve the problems in question, I think it is not necessary to repeat myself.

I take this opportunity to express once more my willingness to be of help to my Kurdish friends.

Please accept, Sir, the assurances of my high consideration.

F. J. Strauß

بسم الله الرحمن الرحيم



سيادة الأخ مصطفى البارزاني حفظه الله

بحت لسيادتكم بخالص التحية وصادق العودة مقرونة بأغيب مشاعر المحبة والتقدير وبعد :
فقد كنا نأمل أن تتاح لنا الفرصة لزيارة ايران خلال هذا الشهر ، وأن نقوم
بالتربيع للاجتماع بسيادتكم ، غير أن بعض الارتباطات الطارئة والطلحة اضطررتنا الى تأجيل
هذه الزيارة لعمد آخر لاحق وقريب ان شاء الله .

ولذلك فقد رأينا أن نؤفد اليكم سكرتيرنا الشخصي السيد مريود القاسم
الذي يتمتع بكامل ثققتنا كمحموت خاص ليشرف بمقابلتكم وينقل اليكم خالص تحياتنا وتقديرنا
وأغيب تمنياتنا لكم بدوام التوفيق والفلاح مع تأكيدنا لكم بالدعم التام والتأييد المطلق
في كل ما تسعى اليه ، وبماحتنكم في أية أمور ترون ضرورة اطلاقنا عليها .

نكرر لسيادتكم تحياتنا الأخوية ، مبتهلين الى العلي القدير أن يحفظكم وبأغيب
يدكم في مساعيتكم النبيلة لخدمة امتنا وديننا ، ومطلعين الى الالتقاء بسيادتكم شخصيا
في وقت قريب بأذن الله .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الخروج
البارزاني

صان في ٢٩ محسرم سنة ١٣٩٢ هجرية .
الرائق ١٥ آذار سنة ١٩٧٢ ميلادية .

ДОРОГОЙ ДРУГ МУСТАФА БАРЗАНИ !

С БОЛЬШИМ УДОВЛЕТВОРЕНИЕМ МЫ УЗНАЛИ О ПОДПИСАНИИ СОГЛАШЕНИЯ О МИРНОМ УРЕГУЛИРОВАНИИ КУРДСКОЙ ПРОБЛЕМЫ.

СЕРДЕЧНО ПОЗДРАВЛЯЕМ С ЭТИМ ВАЖНЫМ ДОСТИЖЕНИЕМ, КОТОРОЕ КЛАДЕТ КОНЕЦ ЗАТЯЖНОЙ БРАТООБИДСТВЕННОЙ ВОЙНЕ, ВЕДЕТ К УКРЕПЛЕНИЮ НАЦИОНАЛЬНОГО ЕДИНСТВА И ДРУЖБЫ МЕЖДУ НАРОДАМИ ИРАКА.

МЫ ВЕРИМ, ЧТО УСТАНОВЛЕНИЕ МИРА И СПОКОЙСТВИЯ В ИРАКЕ ПОЗВОЛИТ КУРДАМ ОБЕСПЕЧИТЬ ДЕМОКРАТИЧЕСКИЕ НАЦИОНАЛЬНЫЕ ПРАВА В РАМКАХ ИРАКСКОЙ РЕСПУБЛИКИ, ОТКРОЕТ БЛАГОПРИЯТНЫЕ ПЕРСПЕКТИВЫ ДЛЯ МИРНОГО СОЗИДАТЕЛЬНОГО ТРУДА КУРДСКОГО И АРАБСКОГО НАРОДОВ И ПОВЫШЕНИЯ ИХ БЛАГОСОСТОЯНИЯ.

СОГЛАШЕНИЕ ОБ УРЕГУЛИРОВАНИИ КУРДСКОЙ ПРОБЛЕМЫ, НЕСОМНЕННО, НАНОСИТ СЕРЬЕЗНЫЙ УДАР ПО ПЛАНАМ ИМПЕРИАЛИЗМА И РЕАКЦИИ, НАПРАВЛЕННЫМ НА ТО, ЧТОБЫ СЕЯТЬ РОЗНЬ МЕЖДУ ДВУМЯ БРАТСКИМИ НАРОДАМИ?

ВЫРАЖАЕМ НАДЕЖДУ, ЧТО, ПРОЯВИВ ПРИ ПЕРЕГОВОРАХ С ПРАВИТЕЛЬСТВОМ ВЫСОКИЙ ДУХ ПАТРИОТИЗМА И СОЗНАНИЕ НАЦИОНАЛЬНОЙ ОТВЕТСТВЕННОСТИ, ВЫ БУДЕТЕ И ВПРЕДЬ СПОСОБСТВОВАТЬ РАСШИРЕНИЮ СОТРУДНИЧЕСТВА ВСЕХ АНТИИМПЕРИАЛИСТИЧЕСКИХ И ПРОГРЕССИВНЫХ СИЛ ИРАКСКОЙ РЕСПУБЛИКИ В ЦЕЛЯХ ЕЕ ДАЛЬНЕЙШЕГО РАЗВИТИЯ ПО ПУТИ НАЦИОНАЛЬНОЙ НЕЗАВИСИМОСТИ, ДЕМОКРАТИИ И СОЦИАЛЬНОГО ПРОГРЕССА.

Л Е О Н И Д Б Р Е Ж Н Е В

ГЕНЕРАЛЬНЫЙ СЕКРЕТАРЬ ЦК КПСС

ملحق رقم (١٦)
نص رسالة قائد الثورة مصطفى البارزاني
الى مؤتمر القمة العربية في الرباط

اصحاب الجلالة والسمو والفخامة ملوك ورؤساء الدول العربية المحترمين.
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

من دواعي السرور والإعتزاز ان أغتنم فرصة إنعقاد مؤتمركم التاريخي هذا لأقدم لكم الاحترام والتقدير مقرونا بالتمنيات القلبية بالنجاح والتوفيق في أعمالكم الهادفة الى خير الأمة العربية وتوحيد كلنتها وصيانة مصالحها وإستعادة أراضيها المعتصبة.

لايخفى على مقامكم المحنة الوطنية القاسية التي يعيشها شعبنا العراقي بعربه واكراده منذ اكثر من سبعة شهور من جراء حرب لإقتتال الأخوة التي فرضتها الحكومة على شعبنا العراقي التي ذهبت ضحيتها لحد الآن الألوف من القتلى والجرحى من الجانبين والتي تسببت في هدم الكثير من القرى والقصبات وحرق مزروعات المواطنين مما أدى الى تشريد عشرات الألوف من العوائل التي اضطرت الى اللجوء الى البلدان المجاورة بالإضافة الى كل هذا فقد تركت هذه الحرب آثارا إقتصادية ونفسية عميقة في المجتمع العراقي كله. علاوة على تجميدها لقدرات العراق وشله عن المساهمة في أداء دوره الهام في كفاح الأمة العربية. لقد وقع شعبنا في اتون هذه الكارثة الوطنية بسبب غزو السلطة الحاكمة في بلادنا وطيشها وسياساتها غير الواقعية ورغبتها الجامحة في الأستبداد والأفراد بالسلطة وسحق العنالوطنية دون وجه حق وتعريض مصالح البلاد الأساسية الى أشد المخاطر والأضرار وتفضيل مصالحها الأنانية الضيقة على مصالح الشعب والوطن.

إم ما تمارسه هذه السلطة من مظالم ضد شعبنا الكوردي في العراق هو جزء وإمتداد لنفس السياسة الغاشمة التي مارستها وما تزال ضد العناصر القومية العربية في العراق والتي اتسعت رقعتها لتشمل كذلك معظم الدول العربية الشقيقة وحتى الدول الإسلامية المجاورة للعراق أيضا مصطنعة في سبيل ذلك شعارات براءة ومزايدات كلامية بالنسبة لقضايا العرب المصيرية.

يا اصحاب الجلالة والسمو والفخامة

لقد نصت إتفاقية الحادي عشر من آذار لعام ١٩٧٠ كما هو معلوم على ان يتم إعلان صيغة متفق عليها للحكم الذاتي بيننا وبينهم عام ١٩٧٤ إلا ان السلطة إنتهكت الإتفاقية المذكورة.

وإنفردت باتخاذ بعض الإجراءات الشكلية لحكم ذاتي مزعوم وتبنت المرتزقة والخونة والمنبوذين من الشعب العراقي وهي لازالت تبذل المستحيل لتجعل منهم

قادة وممثلين على الشعب الكردي، واتخذت من كل ذلك واجهة لتبرير حربها العدوانية علينا وإغراق شعبنا العراقي بأسره في بحر من الدماء والآلام والمآسي. اننا إنطلاقاً من وشائج الدين الحنيف وروابط الجوار والتاريخ المشترك الذي يشدنا الى أخوتنا العرب ورغبة منا في حقن مزيد من الدماء العراقيين من العرب والأكراد وللمحافظة على وحدة شعبنا العراقي الوطنية وتوجيه طاقات بلادنا نحو البناء والإزدهار بدلاً من التخريب والدمار لتمكين العراق من القيام بدوره الإيجابي على الصعيد العربي نتوجه إليكم بندائنا المخلص هذا راجين إسهامكم الأخوي في وضع حد لأقتتال الأخوة عن طريق إرسال لجنة تنوب عنكم لتقصي الحقائق من الأحداث الجارية في بلادنا ووضع الحلول التي ترونها مناسبة مناسبة لأنقاذ الشعب العراقي من الويلات والمحن ولضمان المصالح المشروعة لأبناءه من العرب والأكراد بما يكفل وحدة الشعب والتراب العراقي ولكي تتحققوا عن قناعة ويقين أي من الجانبين يرغب السلام وأي جانب يسعى في سبيل دفع الأمور الى الإتجاه المعاكس.

وحيئنذ ينبغي الإمتثال لقوله تعالى (وإن طائفتان من المؤمنين إقتتلوا فأصلوا بينهما فأن بغت إحداهما على الأخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفيئ الى امر الله) صدق الله العظيم

ختاماً أرجوا ان تتقبلوا وافر الشكر والأحترام

المخلص
مصطفى البارزاني
١٩٧٤/١٠/٢٠

"بعد اسبوع واحد من تصديق الحكومات العراقية والعربية السورية والجمهورية العربية المتحدة ميثاق الدولة الاتحادية الذي تم التوقيع عليه في القاهرة في يوم ١٧/نيسان ١٩٦٣ تقدم الوفد الكردي المفاوض في بغداد بمشروع معدل للمقترحات.

هذا النص الحرفي لذلك المشروع المعدل:

ان المخلص للخواة العربية الكردية والحريص على تمتين الروابط التي تشد الشعبين العربي والكردي الى بعضها منذ فجر الإسلام لايسعه في مجال العمل لألا أن سلتمس خير السبل لأدامة تلك الأخوة وإرساء التعايش بينهما على اسس راسخة وقوية.

وحقائق التاريخ تعلمنا ان أكمل صورة للأرتباط الأخوي بين الشعوب هي التي تقوم على أساس الإتحاد الإختياري بينها بعيدا عن موحيات الضم والدمج القسري الذي لم يولد عبر الزمن إلا المشاكل والمآسي والمنازعات ولا يكون للإتحاد الإختياري الأخوي معنى موضوعي إذا لم يقم على اساس الإعتراف بحقوق الأمم المكونة له بتعايشها معا وتمكينها من ممارسة تلك الحقوق داخل الكيان العام لهذا الأتحاد ويدلنا واقع الدول الحديثة على ان الحكم القومي الخاص الذي تمارسه القوميات المتأخية في إدارة مرافقها السياسية والإقتصادية والثقافية والإجتماعية ضمن الحكم الإتحادي العام خير ضمان كفيل بإدامة الإتحاد الإختياري بينهما بجانب كونه جوهر هذا الإتحاد واساسه الوطيد وما أتحادات سويسرا ويوغوسلافيا وتشيكوسلوفاكيا والعند والنيجر إلا شواهد على أفضلية الإتحاد الإختياري كأساس لسلامة الحكم وكضمان لوحدة الدولة. وقد بلغ من الوضوح الفائدة لهذا النوع من الإتحاد الإختياري أن أمما متجانسة قوميا أخذت به بأغترار هسكلا رائعا للحكم الديمقراطي وتعبيرا صادقا على الإرتباط الطوعي كما هو في ألمانيا الإتحادية وإيطاليا والبرازيل وبريطانيا والولايات المتحدة وما سيكون شأن الجمهورية العربية المتحدة لأقطار مصر وسورية والعراق.

أننا نجد الدولة في أحقاب التاريخ وفي الواقع الراهن على ان تتمتع القوميات العائشة في ظل الدولة واحدة بحقوقها القومية عن طريق مجالسها التشريعية والتنفيذية الخاصة بها ف جدواه عند أنسجامه مع المنطقو حدة الدولة وتماسكها فقط بل يتجاوزها الى تمتين تلك الوحدة وتقويتها وتغذيتها بزاد النماء وشد أجزائها وأبنائها بعضهم الى البعض شدا وثيقا محكما فعلى ضوء الحقائق المتقدمة نقول بثقة وإيمان ان موافقة حكومة الجمهورية على هذا المشروع هي إسهام جدي منها في تعزيز الوحدة العراقية الصادقة وترسيخ الأخوة الكردية وتحسينها بوجه عوامل التصدع وأسباب الوهن في الداخل والخارج وأنها إذا أقرت هذا المشروع تكون عند مستوى مسؤوليتها في صون تراث الأخوة العربية الكردية الموكول إليها من ضمير التاريخ وتسلمه الى الأجيال القادمة وأوضح منهاجا وأهدى سبيلا واحفل بدواعي الخلود.

اننا لنأمل من مجلس قيادة الثورة المنبثق من ثورة عقائدية ذات فلسفة ومنهاج سيكون وفيها لعهد المعلن عنه مرارا على لسان قاداته بأحترامه الحقوق القومية

المشروعة للشعب الكردي بما فيها حق تقرير المصير فيكون إقراره لهذا المشروع وفاءً بالوعد الذي التزم به وقطعه على نفسه ويفتح بذلك عهداً جديداً لروابط الأخوة التاريخية بين الشعبين العربي والكردي امتها على أسس متينة من الصراحة والوضوح والله من وراء القصد.

أولاً: الجمهورية العراقية دولة موحدة مؤلفة من القوميتين الرئيسيتين العربية والكردية المتمتعين بحقوق متساوية وقد عبرتا عن إرادتهما إستناداً الى حق تقرير المصير العيش مع.

ثانياً: يتضمن الدستور العراقي نصوصاً لجهاز تشريعي اعلى للجمهورية ولرئيس الجمهورية وللحكومة كما يتضمن الدستور تنظيم الجهاز القومي المختص بممارسة الشعب الكردي لحقوقه القومية في الأمور التشريعية والتنفيذية والقضائية في منطقة كردستان.

ثالثاً: تكون الأمور التالية من صلاحيات الحكومة المركزية :

- ١- رئاسة الدولة.
- ٢- الشؤون الخارجية وتضمن:
 - أ- التمثيل الدبلوماسي والقنصلي والتجاري.
 - ب- المعاهدات والإتفاقيات الدولية.
 - ج- هيئة الأمم المتحدة.
 - د- إعلان الحرب وعقد الصلح.
- ٣- الدفاع الوطني القوات البرية والبحرية والجوية.
- ٤- العملة وإصدار النقد.
- ٥- شؤون النفط.
- ٦- الكمارك.
- ٧- الموانئ والمطارات الدولية.
- ٨- البرق والبريد والتلفونات.
- ٩- السكك الحديدية والطرق العامة الرئيسية.
- ١٠- شؤون الجنسية.
- ١١- تنظيم الميزانية العامة.
- ١٢- الإشراف على الإذاعة المركزية والتلفزيون المركزي.
- ١٣- الطاقة الذرية.

رابعاً:

١- تكون ممارسة الشعب الكردي لحقوقه القومية عن طريق مجلس تنفيذي منبثق من مجلس تشريعي منتخب من قبل القاطنين في كردستان بالأقتراع السري الحر المباشر.

٢- يختص الجهاز القومي المنصوص عليه في المادة الثانية بشؤون: العدل، الداخلية، التربية والتعليم، الصحة، الزراعة التبغ، البلديات، العمل والشؤون الإجتماعية، الإعمار والمصايف وكل ما يتعلق برفع المستوى المعاشي

والأجتماعي والتنمية الإقتصادية وغير ذلك من الأمور التي لم ترد ضمن إختصاص الحكومة المركزية.

٣- المجلس التشريعي: يسن كافة القوانين اللازمة لممارسة الصلاحيات المذكورة في الفقرة الثانية أعلاه وينتخب المجلس التشريعي رئيس المجلس التنفيذي وله حق حجب الثقة عنه وعن أعضاء المجلس التنفيذي.

٤- يقوم المجلس التنفيذي بممارسة السلطة التنفيذية في حدود الجهازومي الوارد في الفقرة الثالثة أعلاه وينفذ القوانين التي يصدرها المجلس التشريعي وكذلك القوانين والأنظمة العامة التي تصدرها الحكومة المركزية بقدر علاقاتها بكرديستان وله حق تعيين موظفي اجهزة الإدارة والدوائر الأخرى في المنطقة ويكون مسؤولا امام المجلس التشريعي في اعماله كافة.

خامسا: مالية الجهاز القومي لمنطقة كردستان وتتكون من :

١- الموارد المحلية والضرائب والرسوم التي تجبى داخل كردستان.

٢- حصة كردستان بنسبة عدد سكانها الى عدد سكان العراق من :

واردات النفط والكمارك والمطارات والموانئ والمعارف والبنوك الحكومية والسكك والبرق والبريد والتلفون على ان تخصم منها مصاريف الرئاسة والدفاع والخرجية وإصدار العملة وإدارة وزارة النفط والبرق والبريد والتليفونات وإدارة المصاريف بنسبة عدد سكانها الى سكان العراق ونفقات السكك الحديدية والطرق العامة بنسبة طول مسافتها في كردستان الى مسافتها في العراق.

٣- حصة كردستان من المساعدات والقروض والمعونات الخارجية التي ستحصل عليها الحكومة بنفس النسبة السابقة.

٤- القروض الداخلية والعروض والمساعدات غير العسكرية التي ستحصل عليها كردستان

٥- واردات التبغ والمصائف والغابات

٦- تعتبر كردستان مساهمة بحصة تعادل نسبة سكانها الى سكان العراق في المؤسسات والمشاريع والمصالح ذات النفع العام

سادسا: تشمل منطقة كردستان الوية السلیمانية وكركوك واربيل والأقضية والنواحي التي تسكنها أكثرية كردية في لوائي الموصل وديالى.

سابعا: يكون نائب رئيس الجمهورية كرديا وينتخبه شعب كردستان بالطريقة التي ينتخب رئيس الجمهورية العراقية.

ثامنا: يتضمن دستور الجهاز القومي لمنطقة كردستان الحقوق الثقافية والإجتماعية والإقتصادية والحريات الديمقراطية والدينية للمواطنين من الأقليات كالتركمان والآثوريين والأرمن وغيرهم من الطوائف الدينية والعنصرية مع ضمان مساواتهم التامة في الحقوق والواجبات مع ابناء القوميتين العربية والكردية وضمان تمثيلهم في مجلس التشريعي والتنفيذي والأجهزة المختلفة بنسبة عادلة

مواد عامة :

- ١- يمثل شعب كردستان في مجلس الوطني العراقي بعدد من النواب يتناسب مع نسبة سكان كردستان الى سكان العراق.
- ٢- يكون لشعب كردستان عدد من الوزراء في الوزارة المركزية يتناسب مع عدد سكان كردستان العراق.
- ٣- تكون نسبة الموظفين الأكراد في الوزارات المركزية متناسبة مع نسبة سكان كردستان الى سكان العراق.
- ٤- أ- يقبل جامعة في جامعة بغداد والمعاهد العالية العراقية عدد من الطلاب كردستان يتناسب مع نسبة سكانها في العراق.
ب- ترسل الحكومة سنويا من البعثات والزمالات والمنح الخارجية عددا من طلاب كردستان يتناسب مع نسبة سكانها الى سكان العراق
- ٥- يكون احد معاوني رئيس اركان الجيش كرديا
- ٦- يحتفظ الجيش العراقي بأسمه وفي حالة تبديل الأسم يطلق على القسم كردستان (فيلق كردستان) ويتكون هذا الفيلق من تجمع الجنود والمراتب والضباط الموجودين في الجيش العراقي من اهالي كردستان.
- ٧- يؤدي ابناء كردستان خدمة العلم فيها ويعاد الضباط الصف المفصولين لأسباب سياسية قومية الى الجيش العراقي ويعاون الى وحدات الجيش المعسكرة في كردستان
- ٨- يقبل في العسكرية والشرطة والأركان والطيران والمؤسسات العسكرية الأخرى عدد من طلاب كردستان يتناسب مع نسبة سكانها الى سكان العراق
- ٩- للحكومة المركزية ارسال قوات اضافية الى منطقة في حالة التعرض لهجوم خارجي او وجود تهديد حقيقي بالأعتداء الخارجي على الجمهورية العراقية وفي غير هذه الحالات يجب موافقة المجلس التشريعي والتنفيذي في كردستان على ان لايعرقل هذه المادة قيام الجيش العراقي بتمريناته وفرضياته الأعتيادية لمدة معقولة.
- ١٠- يكون قيل مقطعات الجيش العراقي بالحركات العسكرية التعبوية داخل كردستان بموافقة مجلسها التشريعي او بناءا على طلب المجلس التنفيذي
- ١١- يعتبر باطلا كل نص تشريعي مهما كان مصدره إذا كان من شأنه تقييد حقوق الشعب الكردي القومية والديمقراطية ويضيق مجالات تمتعه بها
- ١٢- يكون إعلان الأحكام العرفية في كردستان - في غير حالات إعلان الحرب او وجود خطر حقيقي بالعدوان الأجنبي - بموافقة المجلس التشريعي
- ١٣- يكلف احد الوزراء الأكراد الحاليين بتأليف المجلس التنفيذي المؤقت ليمارس صلاحيات المجلس مؤقتا وتجرى إنتخابات المجلس التشريعي خلال فترة لانتجاوز (اربع اشهر) من تاريخ تأليفه.
- ١٤- إزالة آثار حكم الطاغية بتعويض جميع المتضررين بنتيجة ثورة كردستان تعويضا عادلا سريعا في فترة لانتجاوز اربعة اشهر

١٥- في حالة تبديل الجنسية العراقية الى الجنسية العربية ينص في وثائق شهادة الميلاد ودفاتر النفوس وجوازات السفر على كون حاملها كردستانيا في الجمهورية العربية المتحدة إذا كان من مواطني كردستان وكرديا غذا كان من اصل كردي.

١٦- عند تبديل العلم العراقي اوشعار الدولة العراقية تضاف إليها اشارة كردية.

ملحق رقم (١٧)
نصوص من إتفاقية الجزائر
والتي وقعت بين الحكومة العراقية والإيرانية في ٦/آذار ١٩٧٥

- أولاً: نص إتفاقية الجزائر.
- ثانياً: معاهدة الحدود العراقية الإيرانية ١٩٧٥ والبروتوكولات الملحقة بها والخاصة بالحدود البرية والنهرية.
- أولاً: نص إتفاقية الجزائر في ٦/آذار ١٩٧٥
- تطبيقاً لمبادئ سلامة التراب وحرمة الحدود وعدم التدخل في الشؤون الداخلية قرر الطرفان الساميان المتعاقدان :
- ١- إجراء تخطيط نهائي لحدودهما البرية بناء على بروتوكول القسطنطينية لسنة ١٩١٣ وحاضر لجنة تحديد الحدود ١٩١٤م.
 - ٢- تحديد حدودها البرية حسب خط (التالوك) وهو خط وسط المجرى الرئيسي الصالح للملاحة عند خفض المنسوب ابتداءً من النقطة التي تنزل فيها الحدود البرية في شط العرب حتى البحر*
 - ٣- بناءً على هذا يعيد الطرفان الأمن والثقة المتبادلة على طول حدودهما المشتركة ويلتزمان بإجراء رقابة مشددة وفعالة على حدودهما وذلك من أجل وضع حد نهائي لكل التسلات ذات الطابع التخريبي من حيث اتت.
 - ٤- إتفق الطرفان على اعتبار هذه الترتيبات المباشرة أعلاه كعناصر لا تتجزأ لحل شامل وبالتالي فإن أي مساس بإحدى مقوماتها يتنافى بطبيعة الحال مع روح إتفاق الجزائر و وسيبقى الطرفان على إتصال دائم مها لرئيس هواري بومدين الذي سيقدم عند الحاجة معونة الجزائر الأخوية من أجل تطبيق هذا القرار ويعلن الطرفان رسمياً أن المنطقة يجب أن تكون في مأمن من أي تدخل خارجي.

ملحق رقم (١٨)

نص القرار المرقم ٦٨٨ الذي توصل إليه مجلس الأمن في ٥ نيسان ١٩٩١.
أن مجلس الأمن :

مستندا الى الفقرة السابعة من المادة الثالثة من ميثاق الأمم المتحدة وواضعا نصب عينيه واجباته ومسؤولياته التي نص عليها الميثاق ومدفوعا بقلقه الشديد بسبب عمليات التي يتعرض لها السكان المدنيون العراقيون في أنحاء عديدة من العراق، ومن ذلك شمولها في الأونة الأخيرة المناطق الكردية المأهولة الأمر الذي أدى الى تدفق جموع غفيرة من اللاجئين نحو الحدود التركية وعبورها مما أستتبع ذلك من غارات عبر الحدود من شلأنها تهديد السلم والأمن الدوليين في المنطقة، وأحاساسا منه بالأسى الغامر لما يعانيه الأنسان هناك من الأهوال وبعد تأمل في التقريرين رفعهما ممثلا فرنسا وتركيا لدى الأمم المتحدة بتاريخ ٤ نيسان (ابريل) ١٩٩١ و ٤ منه برقم ٢٢٤٤٢/س و ٢٢٤٣٥/س على التوالي وكذلك بتأمل في التقريرين اللذين رفعهما ممثل جمهورية إيران الإسلامية الدائم لدى الأمم المتحدة بتاريخ ٣ و ٤ نيسان ١٩٩١ وقد سجلا برقم ٢٢٤٣٦/سو و ٢٢٤٤٧/س على التوالي.

يعيد تأكيده للترام الدول الأعضاء كافة بالأمن والسلامة و الاستقلال السياسي للعراق ولسائر دول المنطقة واضعا نصب عينه تقرير السكرتير العام المرقم ٢٢٣٦٦/س المؤرخ في ٥ من آذار (مارس) ١٩٩١ يقرر مايلي :

- يدين المجلس الأمن عمليات القمع التي يعانيها السكان المدنيون العراقيون في أنحاء كثيرة من تلك البلاد وقد شمل في الأيام الأخيرة المناطق الكردية المأهولة، وأن هذا يؤدي الى تهديد السلم والأمن الدوليين في المنطقة.
- يطلب المجلس من العراق وقف عمليات القمع هذه أشهاما منه في إزالة الخطر الذي يهدد السلم والأمن في المنطقة ويعرب المجلس في الوقت عينه ضمان حقوق الأنسان وحقوق المواطنين العراقيين السياسية كافة.
- ويشدد على العراق - بلزوم السماح بدخول فوري للمنظمات الدولية الإنسانية، وبالاتصال بكل من يحتاج الى معونتها في اي جزء من أجزاء العراق وبتوفير هلهما كل ما يلزم من تسهيلات للقيام بواجباتها.
- ويطلب من سكرتير العام أدامة بذل الجهود الإنسانية في العراق وأن يقوم فورا بأرسال بعثة أخرى الى المنطقة إذا إقتضى الأمر - ولتقديم تقرير عن محنة السكان المدنيين العراقيين ولاسيما الكرد منهم الذين يعانون من كل نوع من أنواع الأضطهاد على يد السلطات العراقية.
- ويطلب أيضا من السكرتير العام إستخدام كل ما هو تحت تصرفه من المواد وبضمنها موارد منظمات الأمم المتحدة ذات العلاقة لسد إحتياجات اللاجئين العراقيين العاجلة وكذلك للسكان العراقيين المشردين.
- ويناشد الدول الأعضاء والمنظمات الإنسانية كافة المساهمة في عمليات الإغاثة الإنسانية. ويطلب من العراق التعاون مع سكرتير العام من أجل تحقيق هذه الغايات.
- ويقرر بقاء الموضوع في جدول أعماله.

ملحق رقم (١٩)
هذه الوثيقة(*) تسلط الضوء على دور هنري كيسنجر بشأن الثورة الكردية وهي بمثابة رأيه الخاص بالثورة الكردية

" راينا ان نضمن ملحق الوثائق (مقتطفات) من الترجمة الكاملة لفصل السابع عشر من الباب الخامس (الصفحة ٥٧٦ - ٥٩٦) من كتاب هنري كيسنجر وزير خارجية الأمريكي الموسوم (سنوات التجديد) years of Renewal الصادر في ١٩٩٩ عن دار النشر (سيمون وشوستر) حول دوره غير المشرف في طعن الثورة الكردية وتصفيته، وحاوله تنصله بإلقاء التبعية على الآخرين وخير من يغنيها عن ملاحقة هذا السياسي بتبيان مواقع حرفه الحقائق هو الإشارة على سبيل المقارنة الى تقرير المرفوع الى الكونكرس الأمريكي والمعروف بتقرير (بايك) المبني على تحقيقات وإستجابات ووثائق تدحض بشكل صريح كل ما أورده السيد كيسنجر في هذا الكتاب.

(*) نقلها من كتاب السيد مسعود البارزاني (البارزاني والحركة التحررية الكردية - الجزء الثالث - ثورة ايلول ١٩٦١ - ١٩٧٥ اربيل - ٢٠٠٢)

ملحق رقم (٢٠)
قرار الفدرالية للبرلمان الكردستاني
في ١٠/٤/١٩٩٢ عقد المجلس الوطني الكردستاني في دورته الثالثة والثلاثين
وأصدر القرار الآتي
قرار

- بموجب حكم الفقرة ٢ من المادة ٦٥/ من القانون رقم ١ لسنة ١٩٩٢ اصدر المجلس الوطني لكوردستان العراق القرار التالي :
- ١- اقرار البيان حول الأتحاد الفدرالي الذي طرح من قبل هيئة رئاسة المجلس الوطني الكوردستاني.
 - ٢- بيان العلاقة القانونية مع السلطة المركزية وإختيار مركز سياسي لأقليم كردستان العراق وشعبه وفق الحقوق التي يملكها من اجل تقرير مصيره على أساس الأتحاد الفدرالي ضمن إطار العراق ديمقراطي برلماني تعددي وإحترام حقوقه الواردة في المعاهدات والمواثيق الدولية.
 - ٣- على مجلس وزراء اقليم كردستان العراق تنفيذ هذا القرار وقد تم تنفيذ القرار أعلاه من قبل حكومة اقليم كردستان العراق منذ تاريخ صدوره.

مأساة الكورد

أصول البرنامج :

في عام ١٩٧٥ لم تيتسم الآلهة في وجه أصدقاء أمريكا فقد تخلى الكونكرس عن الشعب الالصينية وتركه فريسة للشيوعيين وتخلي شاه إيران عن كرد العراق وتركهم لرحمة نظام بغداد المتطرف الذي يحكمه صدام وإن لم يكن رئيسا له.

دأبت الولايات المتحدة الأمريكية ومنذ عام ١٩٧٢ على مساعدة الكرد إلا ان جهودنا في هذا المجال بالمقارنة بتلك التي بذلناها في الهند الصينية تكاد لا تُذكر.

في حينه (على الأقل في عام ١٩٧٥) كان في مقدورنا الحيلولة دون سقوط الهند الصينية بمجرد زيادة المساعدات لها، إلا ان إنقاذ الكرد خلاف ذلك يتطلب فتح جبهة جديدة في منطقة جبلية وعرة قريبة من الحدود السوفيتية. وكان يقتضي منا إلزاما علينا بتكاليف ضخمة وعواقب مجهولة وفي الوقت كانت فيه الهند الصينية تنحدر نحو الإنحلال والتفكك والعلاقات بين الشرق والغرب آيلة الى الضعف ومفاوضات سلام الشرق الأوسط تتحول الى أومة جمود. أي أن ذلك كان متطلبا لإدامة ما وصف بالعملية السرية في الوقت الذي كان التيار المعارض لهذه الفعالية يزداد قوة وزخما.

ولهذا قُدر للكر دان يغدو مصيرهم بعد أشهر قليلة من ذلك التاريخ حلقة أخرى من حلقات العذاب النفسي في مجال السياسة الأمريكية والتي حاولت خلال السبعينات التعويض بها.

عن التفاؤل حيوي كان طابع فترة الستينات وقد تعرضت إدارتا الرئيسين نيكسون وفورد الى هجمات من لجان الكونكرس لدورها في مساعدة الكرد لإقامة حكم ذاتي لهم : أولا للمساعدة الكردية وثانيا لمساعدتهما في محاولة منع الشاه من التخلي عن عملية مساعدة الكرد المشتركة. هذا الهجوم هو واحد من السبل التي إنتهجها أولئك الذين كانوا مسؤولين أكثر من غيرهم عن سياسة التخلي عن الهند الصينية إراحة لضمائرهم.

إن اسباب قيام المسألة الكردية يعود الى الى التاريخ والجغرافيا وقد إزدادت تفاقما بسبب خلافاتنا الوطنية فالشعب الكردي الذي يبلغ تعداداه الآن (٢٥) مليون نسمة كان ضحية أحداث تعود الى قرون ماضية عدة. هؤلاء وجدوا أنفسهم عند ظهور الدول القومية في الشرق الأوسط بنهاية الحرب العالمية الأولى – مقسمين بين دول إيران والعراق وسوريا وتركيا والإتحاد السوفيتي السابق، ومع انهم حصلوا على وعود بدولة مستقلة إلا ان مساعيهم من اجل تقرير المصير قوبلت بتجاهل الدول الأوروبية العظمى عند رسمها خارطة الشرق الأوسط بعد الحرب

العالمية الأولى لهذا بدت التطلعات الكردية منذ ذلك الحين بمثابة تحد في وجه حرص الدول التي تضمهم إليها.

تلك الدول التي اختلفت علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية فتركيا كانت حليفا والعراق أثر ان يكون عدوا وتقلبت إيران بين الموقفين في أوقات مخصوصة وسورية تعتبر نفسها دولة غير منحازة. كانت إسرائيل والأردن تتدخلان في قضيتهم من وقت لآخر لأسباب جيوسياسية لإستخدامها ورقة لإضعاف منافسيها - المقصود هو العراق.

ولتدخل الولايات المتحدة في قضية الكرد جنور أيديولوجية وإستراتيجية فالتقاليد الويلسنة تدفعنا الى تأييد حق الشعوب في تقرير مصيرها. إلا ان هذه التقاليد عينها هي التي تولد ماصار يُعد كارثة دائمية تصاحب السياسة الأمريكية وهي : بيان حدود الإلتزامات الأخلاقية الأمريكية في المنطقة من البعد والنأي كالجيب الجبلي الكردي المحاط بدول لها تأثير عميق على المصالح القومية الأمريكية. إذ كيف يمكن العثور على نقطة ملائمة تقع بين الدعم الشامل للتطلعات الكردية وبين التخلي عنهم في منطقة تعد بمثابة المفصل لمنطقتي الخليج والشرق الأوسط الغنية بالنفط.

إن احد العوامل التي ساهمت في تعقيد الوضع تمثل في إستحالة إيصال المساعدة الأمريكية الى الكرد، إلا عبر أراضي بلد حليف للولايات المتحدة وهي - إيران في عهد الرئيس فورد، وتركيا في عهد الرئيس كلينتون ومع أن كلا الدولتين إتفتتا مع الهدف الأمريكي في الحيلولة دون وقوع الجيوب الكردية تحت سيطرة الشيوعيين أو ((نظام مارق)) إلا أن موافقتهم تقف عند نقطة محددة فلا إيران في السبعينات ولاتركيا التسعينات لهما أدنى مصلحة في أن تريا تصاعد الشعور القومي الكردي الى حد تنتقل عدواه لتصيب شعبيهما الكردي.

وليست أي من الدولتين على إستعداد للرضوخ لأمر تشكيل أقليتها لدولة كردية وكما هو معروف فإن كلا الدولتين تعد مهمة بالنسبة للستراتيجية الأمريكية العامة.

وهكذا غدا من المحتم أن يصبح التناقض في النهاية الطابع المميز والغالب للمساعي الأمريكية في المنطقة الكردية في العراق. فدول الجوار كتركيا وإيران قد تدعم الكرد بهدف تقليل الإندفاع العراقي نحو أراضيها، إلا أنهما ليستا على إستعداد لقبول فكرة إقامة دولة كردية. وقد إنعكس هذا الوضع على إدارات نيكسون وفورد وبوش وكيلنتون التي لم تكن جميعها على إستعداد لدعم فكرة الأستقلال الناجز للكرد العراقيين وأقل من ذلك بكثير لكرد الدول المجاورة فقد سعى الجميع الى إرفاق الحكم الذاتي الكردي بالمحافظة على وحدة وسلامة الأراضي العراقية. وذلك مخافة أن يشعل تقسيم العراق فتيل عقود لاحقة من الأضطرابات جراء تكالب

جيرانه على تقاسم الغنائم، وهو إتجاه برز وغدا واضحا بعد تسلم النظام الأصولي بقيادة آية الله الخميني السلطة في إيران. فأصبح النظر حينها الى وحدة أراضي العراق كأداة مهمة من ادوات المحافظة على توازن القوى في وجه التطلعات الإيرانية وكان من نتيجة تفاعل تلك الأهداف مجتمعة تعرض الكرد لخيبة أمل لا بل لمأساة ذلك ماحدث بالضبط في آذار ١٩٧٥ حينما ذهب الحكم الذاتي الكردي ضحية لمصالح العراق وإيران إثر توصلهما الى إتفاق.

مشروع قانون فرض العقوبات الاقتصادية على العراق بسبب استخدامه السلاح الكيميائي ضد الشعب الكردي

الكونكرس المائلة

في مجلس النواب ١٣ أيلول ١٩٨٨

الجلسة الثانية

الى اللجان البرلمانية لشؤون المصارف والمالية والشؤون البلدية والخارجية و
الطرق والمواصلات.

لائحة قانون : قانون منع الإبادة العنصرية

يسن قانون منع الإبادة العنصرية من مجلس الشيوخ والنواب للولايات المتحدة
الأمريكية في جلسة مجتمعة

المادة الأولى : يسمى هذا القانون : قانون منع الإبادة العنصرية للعام ١٩٨٨

المادة الثانية : الأسباب الموجبة للوقائع

أ- الشعب الكردي هو عنصر بشري ذو خصائص عرقية متميزة يبلغ تعدادة
عشرين مليون. وهو ذو تاريخ عريق وتراث ثقافي غني.

ب- هناك عدد يتراوح بين ثلاثة ملايين وأربعة هم مواطنون عراقيون، يقطنون
الجزء الشمالي من البلاد العراقية.

ج- يشن الجيش العراقي حملات لأخلاء المناطق الكردية في العراق من سكانها
بتدميره القرى الكردية في جزء كبير من شمال العارق كما يعمد الى قتل السكان
المدنيين.

د- هناك دلائل لامطعن فيها بأن الجيش العراقي إستخدم وما يزال يستخدم الأسلحة
الكيميائية ضد الثوار الكرد والمدنيين العزل سواء بسواء

هـ- لجأ عشرات الألوف من الأحياء الناجين من هجمات الجيش العراقي الى
الأراضي التركية.

و- إن إستخدام العراق للأسلحة الكيميائية هو خرق فاضح عظيم للخطر لمبادئ
القانون الدولي.

ز- وأن الحملات العسكرية العراقية ضد الشعب الكردي هي أعمال الإبادة
العنصرية كما تبدو وهي جريمة تثير النفرة والأشمئزاز في النفوس المتمدنيين
في كل مكان فضلا عن أنه محرم بموجب قواعد القانون الدولي.

المادة الثالثة:

أ- العقوبات المتخذة على العراق :

على اي مدير تنفيذي أمريكي أو أي ممثل لها في سائر الدوائر المالية التي كانت
الولايات المتحدة عضوا فيها أن يصوت ضد أي قرض يطلبه العراق.

- ب- لاتقدم الولايات المتحدة أية مساعدات يطلبها العراق ولا تعقد معه أي صفقة بيع لأي مهمات عسكرية ولايمنح إعمادات مالية له ولا ضمانات بأي إعمادات يطلبها.
- ج- لايباع من العراق ولا ينقل إليه بأي صورة كانت أي بضاعة خاضعة لرقابة التصدير من قبل أي وكالة أو منظمة تابعة للأمم المتحدة
- د- لايستورد من العراق الى الولايات المتحدة أي مقدار من النفط أو المشتقات النفطية العراقية.

المادة الرابعة (التأجيل)

- لرئيس الولايات المتحدة أن يؤجل تنفيذ العقوبات المصرح بها في المادة الثالثة إذا ما أثبت أو شهد بالكتابة لرئيس مجلس النواب (الكونكرس) ورئيس لجنة العلاقات الخارجية لمجلس الشيوخ الولايات المتحدة الأمريكية.
- العراق يرتكب جناية الإبادة العنصرية ضد الشعب الكردي في العراق.
- أن العراق يستخدم السلاح الكيماوي المحرم إستعماله بموجب إتفاق للعام ١٩٢٥ وأنه قد زود بضمانات موثوقة بأن العراق لن يستخدم هذا السلاح.

المادة الخامسة (تقدير الموقف الأمريكي)

- يتوجه الكونكرس بالثناء على الحكومة التركية لقرارها الأنساني بأستضافة الآلاف من الكرد الذين هربوا من عمليات الأباداة العنصرية في العراق. وهو يرجو الرئيس إبلاغ الحكومة التركية بهذا التقرير.

الهامش موجود في ص (١٣١)

المصادر

١. احمد محمد احمد، أكراد الدولة العثمانية، مؤسسة سبيريز، ٢٠٠٩، ص ٣١.
٢. البارزاني مسعود، البارزاني والحركة التحررية الكردية، ثورة بارزان ١٩٤٣ - ١٩٤٥، ص ١٠. دار النشر مجهولة.
٣. الأتروشي فوزي، مقالات حول القضية الكردية، مطبوعات مطبعة الثقافة، اربيل - العراق ١٩٩٩، ص ٢١٠.
٤. اليزاز سعد، الأكراد في المسألة العراقية، الأهلية للطباعة والنشر والتوزيع المملكة الأردنية الهاشمية، الطبعة الأولى ١٩٩٧ ص ٢٦.
٥. إحسان محمد، كردستان ودوامة الحرب، دار الحكمة للطباعة والنشر والتوزيع، لندن ٢٠٠٠ ص ٢٩.
٦. السيد موسى، القضية الكردية من الأستنزاف الى تهديد الجغرافية السياسية، مركز الإمارات للدراسات الأستراتيجية، جريدة الوفاق العدد ٤٠٨ الخميس، السنة العاشرة ٢٠٠١.
٧. آزاد احمد علي، معاهدة سيفر ومشروعة إستقلال كردستان، موقع
٨. آدمسن ديفيد، فتح الله جرجيس، الحرب الكردية وإنشقاق ١٩٦٤، ستوكهولم ١٩٩٠، ص ٣٦. دار النشر مجهولة
٩. آدمز دانا، رحلة رجال شجعان، ترجمة جرجيس فتح الله، دار نارس للطباعة والنشر، مطبعة وزارة التربية، الطبعة الثانية، اربيل ١٩٩٩ ص ٣٩٥.
١٠. الحاج عزيز، القضية الكردية في العراق التاريخ والآفاق، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الأولى، ص ٦٩.
١١. جريدة المدى، عبدالناصر والبارزاني علاقة كان هدفها المستعمر، ٢٠١٠/٠٣/١٨. الرابط أدناه.
١٢. جلال الطالباني، القضية الكردية في العراق، دراسات في المسائل الكردية، السليمانية ٢٠٠٨، ص ٢٦٩.
١٣. حامد عيسى، المشكلة الكردية في الشرق الأوسط، مكتبة مدبولي، ١٩٩٢ ص ١٩٩.
١٤. حسن محمد، الصراعات السياسية في العراق ١٩٥٨ - ١٩٦٣، دار المرتضى، الطبعة الأولى ٢٠٠٧، ص ١١٥.
١٥. حسو طاهر، موقع المعرفة ٢٣/٥/٢٠٠٦. الرابط ادناه
١٦. حسين فاضل، مشكلة الموصل، دراسة في الدبلوماسية العراقية الأنكليزية والتركية في الرأي العام، مطبعة الرابطة بغداد ١٩٥٥، ص ١٥.
١٧. الحسني عبدالرزاق، تاريخ العراق الحديث، الطبعة الخامسة، ١٩٨٢، مطبعة دار الكتب، ص ٣٠٢
١٨. الحج ومناسك العمرة، المنجزات التي تحققت لأخواننا الأكراد، دار الحرية للطباعة بغداد، ١٩٧٦، ص ٣٧.

- ١٩ . حسين فاضل، مشكلة الموصل دراسة في الدبلوماسية العراقية - الأنكليزية - التركية وفي الرأي العام، مطبعة الرابطة، بغداد ١٩٥٥ ص ٣٠١.
- ٢٠ . الحمداني حامد، لمحات من تاريخ حركة التحرر الكوردية في العراق، فيشونميديا كرونبري، الطبعة الأولى ٢٠٠٥، ص ٣٦.
- ٢١ . الحيدري ممتاز، الكرد وحكومة قاسم وإندلاع ثورة ايلول، وثيقة هامة عمرها ٣٨ سنة من موسكو الى اربيل، أربيل ٢٠٠٠/٩/١١، مطبعة الجامعة، ص ٣٥.
- ٢٢ . الحمداني حامد، من ذاكرة التأريخ، موقع الأخبار، ٢٠٠٨/٨/١٠. الرابط الدناه
- ٢٣ . خالد خالد، كيف تعالج الدساتير العراقية الحقوق القومية للشعب الكردي، ستوكهولم، الطبعة الأولى شباط ١٩٩٠، ص ٢٢.
- ٢٤ . الخيون رشيد، المجتمع العراقي تراث التسامح والتكراه، معهد الدراسات الاستراتيجية، الطبعة الأولى ٢٠٠٨ بغداد - اربيل - بيروت، ص ١٥١.
- ٢٥ . خصباك شاكر، الكرد والمسألة الكردية، كتابات في المسألة الكردية، الجزء الأول، السليمانية ٢٠٠٨ مطبعة شفان، ص ٦٤.
- ٢٦ . ديفيد ادمسن وفتح الله جرجيس، الحرب الكردية وإنشقاق ١٩٦٤، ستوكهولم ١٩٩٠، ص ١٨. دار النشر
- ٢٧ . الزاويتي احمد، ملا مصطفى البارزاني قصة ثورة وعلاقة، مكتبة الجزيرة، دهوك، الطبعة الأولى شباط ٢٠١٠ إسطنبول ص ١١.
- ٢٨ . س. ج. آدمونس، ترجمة كردي مخلص، محاضرة أقيمت في لندن في الجمعية المالكية لآسيا الوسطى، ١٩٦٦/١٠/٢٥، دراسات في المسألة الكردية، الجزء الأول، السليمانية ٢٠٠٨ ص ١٨٢.
- ٢٩ . شورش سامي، كردستان والأكراد الحركة القومية والزعامة السياسية إدريس البارزاني نموذجاً، دار نارس للطباعة والنشر، اربيل كردستان العراق، الطبعة الأولى ٢٠٠١ ص ١٥.
- ٣٠ . الصالحي عدنان، مركز الأمام الشيرازي، الخميس ١٥ / تشرين الثاني ٢٠٠٧، الموقع
- ٣١ . الطالباني نوري، جرائم النظام العراقي ضد الشعب الكردي التي تدخل ضمن مفهوم جرائم الإبادة البشرية، مؤسسة بابا كركر للطباعة، كركوك ٢٦ / ٦ / ١٩٩٧. ص ٢٤.
- ٣٢ . عبدالرضا ماجد، القضية الكردية في العراق، منشورات الطريق الجديدة وبغداد الطبعة الأولى شباط ١٩٧٥ ص ١٥١.
- ٣٣ . عبد الحسين ليث، ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق، العراق - بغداد، دار الرشيد للنشر، وزارة الثقافة والأعلام ١٩٧٩ ص ١١١
- ٣٤ . الأعرجي علاء الدين، في الذكرى الستين لوثبة الشعب العراقي ضد معاهدة بورت سموث. موقع منتدى الكتاب العربي. الرابط أدناه

٣٥. العلوي حسن، التأثيرات التركية في المشروع القومي العربي في العراق، مطبعة أمير - قم، الطبعة الأولى ص ١٣، دار الزوراء - لندن ١٩٨٨. ص ١٣.
٣٦. عوني درية، عرب وأكراد خصام أم وئام، مؤسسة دار الهلال، ص ٨٢.
٣٧. عيسى حامد، المشكلة الكردية في الشرق الأوسط، مكتبة مدبولي، ١٩٩٢ ص ٦٦.
٣٨. فائد رجائي، كردستان بعيون مصرية، مطبعة وزارة الثقافة والشباب، اربيل - العراق ٢٠١٠ ص ١٨.
٣٩. الفضل منذر، دراسات حول القضية الكردية ومستقبل العراق، مطبوعات مؤسسة دراسات كردستانية للطباعة والنشر، السويد ٢٠٠٣، ص ٢٧.
٤٠. قاسموا عبدالرحمن، كردستان والأكراد، دراسة سياسية وإقتصادية، المؤسسة اللبنانية للنشر، بيروت الطبعة الأولى ١٩٧٠، ص ٦٣.
٤١. قاسم حسن، قراءة في تاريخ نضال ملا مصطفى البارزاني، مؤتمر الذكرى المئوية لميلاد البارزاني الخالد من منشورات اللجنة العليا لأحياء مئوية البارزاني الخالد، الجزء الثاني، أعداد ممتاز الحيدي - كردستان موكرياني - دلير إسماعيل حقي شاويس، هه ولير - كردستان - ٢٠٠٣، ص ٦١٧.
٤٢. قادر جبار، قضايا كردية معاصرة - كركوك - الأنفال - الكرد وتركيا، مطبعة براس للطباعة والنشر، اربيل - العراق، الطبعة الأولى ٢٠٠٦، ص ٦٧.
٤٣. كاظم زهير، نظرة في القضية الكردية والديمقراطية في العراق، مطبوعات مؤسسة دراسات كردستانية للطباعة والنشر، السويد ٢٠٠٥ ص ١٨.
٤٤. كينن ديرك، الكرد وكردستان، ترجمة صلاح عرفان، منشورات مركز دراسات كردية، ٢٠٠١، السليمانية، ص ٥٠.
٤٥. محمد دهام، موقع المعرفة، ٢٠٠٦/٠٦/٣٠ الرابط ادناه
٤٦. محمد عزيز، في ذكرى الغائب الحاضر، مؤتمر الذكرى المئوية لميلاد البارزاني الخالد، إعداد وإشراف ممتاز الحيدري - كردستان موكرياني - دلير إسماعيل حقي شاويس، الجزء الأول، هه ولير - كردستان ٢٠٠٣ ص ٩.
٤٧. محمود حامد، المشكلة الكردية في الشرق الأوسط، مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى.
٤٨. مكحول ديفيد، تاريخ الأكراد الحديث، دار فرايب، ترجمة راج آل محمد، ١٩٩٦، ص ٤٣.
٤٩. ملا جواد، البارزاني وكيسنجر والدولة الكردية، ماساة الكرد من مذكرات هنري كيسنجر ((سنوات التجديد)) لندن، ص ٥٦.
٥٠. موريس رينيه، كردستان أو الموت، ترجمة وتعليق جرجيس فتح الله المحامي، مطبوعات كردلوجيا رقم ٣ - ١٩٨٦، ص ٦٨. دار النشر مجهولة
٥١. الموصلي منذر، القضية الكردية في العراق، الجزء الأول البعث والأكراد، دار بيسان - بيروت الطبعة الأولى ص ١٤١.
٥٢. موقع المعرفة، اكراد العراق. www.marefa.org

٥٣. ناجي سعد، العراق والمسألة الكردية ١٩٥٨ - ١٩٧٠، دار اللام، المملكة المتحدة، ١٩٩٠ ص ٢٣.
٥٤. نبي على، عمليات الأنفال في كردستان العراق، مطبعة حجي هاشم اربيل - العراق ص ١٤٣.
٥٥. الوسطى في ١٩٦٦/١٠/٢٥، كتابات في المسألة الكردية، بنكه ي زين، السلمانية و الطبعة الأولى ٢٠٠٨، ص ١٨٢.
٥٦. يونس خالد، شبّهات حول الأكراد والحل الإسلامي، الطبعة الأولى و يوليو ١٩٩٤ ستوكهولم - السويد ص ٣٥. دار النشر مجهولة.